



وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية
المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد



التقرير السنوي لإحصائيات الصيد في موريتانيا

سنة
2024





المرصد الاقتصادي والاجتماعي

تم إقراره بموجب المرسوم رقم 192 - الصادر بتاريخ 07 أكتوبر 2024، المحدد لصلاحيات وزير الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية ولتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه المنشأ مسبقاً بموجب المقرر رقم 839 - الصادر بتاريخ 25 أغسطس 2022 الذي يلغي ويحل محل المقرر رقم 265 بتاريخ 09 أبريل 2018

المهام: يكلف المرصد الاقتصادي والاجتماعي على وجه الخصوص بما يلي:

- وضع آلية دائمة للمتابعة الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصيد؛
- تحديد إطار تشريعي ومؤسسي يُمكن من ضمان المتابعة والتقييم الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الصيد وكفاءاته؛
- إعداد دفاتر الالتزامات في إطار الشراكة مع المنتجين ومستخدمي معطيات القطاع؛
- ضمان نشر مذكرة دورية بشكل منتظم حول أداء قطاع الصيد ومساهمته في الاقتصاد الوطني؛

اللجنة الفنية للمرصد الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس:

الأمين العام لوزارة الصيد والاقتصاد البحري

الأعضاء:

- قائد خفر السواحل الموريتانية؛
- مدير الصيد في أعالي البحار والصيد الشاطئي؛
- مدير استصلاح الثروات السمكية؛
- مدير تنمية وترقية سلاسل القيمة؛
- مدير البرمجة والتعاون والدراسات؛
- ممثل عن المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد؛
- ممثل عن المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك؛
- ممثل عن الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك (ش.م.ت.أ)؛
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالاقتصاد؛
- ممثل عن البنك المركزي الموريتاني؛
- ممثل عن الوكالة الوطنية للإحصائيات والتحليل الديمغرافي والاقتصادي - المكتب الوطني للإحصاء سابقاً؛
- ممثل عن الكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل الموريتانيين.

فريق العمل

التسيق:

السيد عبد الرحمن بوجمعه، الأمين الدائم برتبة مستشار فني للوزير

المساهمون:

- د. أبو أليمان كان، خبير اقتصاد الصيد
- د. دداه أحمد بابو، إحصائي خبير في الصيد
- د. أحمد محمد المصطفى، خبير في عينات السمك

السكرتاريا:

هابي عالي با
مريم فصاله



الفهرست

04	الجدول
05	الأشكال
06	مقدمة
	الجزء الأول: الصيد البحري
08	1.1. المخزون المتاح
08	1.1.1- المخزون، الحصص، ومستوى الاستغلال
09	2.1.1- منح واستغلال الحصص
09	2.1. حق الانتفاع
09	1.2.1 حقوق الامتياز حسب المصيدة
10	2.2.1 الامتيازات حسب نوع الصيد
12	3.1. الكميات المصطادة
12	1.3.1 الكميات المصطادة حسب نوع صيد
13	2.3.1 مكونات الكميات المصطادة في عرض البحر وفي المناطق الشاطئية
13	3.3.1 مكونات الكميات المصطادة للصيد التقليدي والزوارق الشاطئية
	الجزء الثاني: الصادرات
16	2. صادرات منتجات الصيد
16	1.2 حجم الصادرات
23	2.2 قيمة الصادرات
	الجزء الثالث: الإطار المؤسسي و المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
30	خريطة الطريق للنهوض بقطاع الصيد والاقتصاد البحري 2024
31	هيكل وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية
34	إعادة التشكيل والتحليل المقارن للناتج المحلي الخام للصيد في موريتانيا
36	تعريفات
	الجزء الرابع: الصيد القاري
38	وكالة الصيد القاري واستزراع الأسماك في المياه القارية
	الجزء الخامس: البنى التحتية البحرية والمينائية
40	نظرة عامة على البنى التحتية البحرية والمينائية
42	المختصرات

الجدول

- 8 الجدول 1: المخزون المتاح لكل مصيدة (طن)
- 9 الجدول 2 : استغلال الحد المسموح باصطياده حسب المصايد لسنة 2024
- 9 الجدول 3: عدد الامتيازات حسب المصيدة للنظام الوطني
- 9 الجدول 1.3: عدد الامتيازات حسب المصيدة للفترة 2016 - 2024
- 10 الجدول 2.3: عدد الامتيازات حسب الفئة للفترة 2016 - 2024
- 10 الجدول 4: عدد الامتيازات حسب نوع الصيد والمصايد بالنسبة للنظام الوطني
- 11 الجدول 5: امتيازات الصيد
- 12 الجدول 6: إجمالي الكميات المصطادة السنوية حسب نوع الصيد (الطن)
- 12 الجدول 7: تشكل الكميات المصطادة حسب نوعية الصيد لسنة 2024
- 13 الجدول 8: مساهمات حسب مصايد أعالي البحار والشاطئية
- 16 الجدول 9: مساهمة صادرات الفئات في حجم الصادرات الإجمالي
- 17 الجدول 10: مساهمة صادرات الفئات في حجم الصادرات الإجمالي
- 18 الجدول 11: مساهمة الأسواق في الأحجام المصدرة
- 19 الجدول 13: مساهمة الدول في حجم صادرات الأسماك القاعية حسب الدول
- 20 الجدول 14: مساهمة الدول في أحجام صادرات دقيق وزيت السمك
- 21 الجدول 15: مساهمة الدول في حجم الصادرات فئة «مختلف المنتجات المجمدة»
- 22 الجدول 16: مساهمة الدول في حجم صادرات الأسماك السطحية
- 23 الجدول 17: مساهمة المنتجات المصدرة في القيمة الإجمالية
- 23 الجدول 18: المساهمات في الصادرات حسب الجهات الكبرى 2024
- 24 الجدول 19: المساهمات في قيم الصادرات حسب الدول
- 25 الجدول 20: المساهمة حسب الدول في القيمة الإجمالية للأسماك القاعية
- 26 الجدول 21: المساهمة حسب الدول في قيمة صادرات دقيق وزيت السمك
- 27 الجدول 22: المساهمة حسب الدول في قيمة صادرات «منتجات أخرى»
- 28 الجدول 23: المساهمة حسب الدول في قيمة صادرات «أسماك السطح الصغيرة»

الأشكال

- الشكل 1 : توزيع المخزون المتاح 8
- الشكل 2: تطور عدد الامتيازات حسب المصايد (2016 - 2024) 9
- الشكل 3 : توزيع الامتيازات حسب المصيدة لسنة 2024 10
- الشكل 5: تطور عدد امتيازات الصيد التقليدي 11
- الشكل 6: تطوير عدد امتيازات الصيد الشاطئي 11
- الشكل 7: تطوير عدد امتيازات الصيد في أعالي البحار 11
- الشكل 8: الكميات المصطادة لمختلف أنواع الصيد (2013 - 2024) 12
- الشكل 9: الكميات المصطادة شهريا للصيد في أعالي البحار والصيد الشاطئي سنة 2024 13
- الشكل 10: الكميات المصطادة شهريا في أعالي البحار والصيد الشاطئي (2017. 2024) 13
- الشكل 11: التطور الشهري لحجم الصادرات حسب المصايد 16
- الشكل 12: أحجام الصادرات الشهرية حسب نوع المنتج 17
- الشكل 13: حجم صادر رأسيات الأرجل حسب سوق الوجهة 17
- الشكل 14: الأحجم الشهرية للصادرات حسب أهم أسواق الوجهة 18
- الشكل 15: حجم صادرات الأسماك القاعية حسب القارات 18
- الشكل 16: أحجام الصادرات الشهرية حسب سوق الوجهة 19
- الشكل 17: أحجام الصادرات الشهرية لدقيق وزيوت السمك حسب الوجهات الكبرى 19
- الشكل 18: أحجام الصادرات الشهرية لدقيق وزيوت السمك حسب الدول 20
- الشكل 19: حجم الصادرات الشهرية لـ"منتجات مجمدة مختلفة" حسب الأسواق 20
- الشكل 20: أحجام الصادرات حسب أهم دول الوجهة 21
- الشكل 21: أحجام الصادرات الشهرية للأسماك السطحية حسب القارة 21
- الشكل 22: أحجام الصادرات الشهرية للأسماك السطحية حسب الدول 21
- الشكل 23: أحجام الصادرات الشهرية لفيئة «منتجات أخرى» 22
- الشكل 24: قيمة الصادرات حسب نوع المنتج 23
- الشكل 25: قيمة الصادرات الشهرية حسب الوجهات الكبرى 23
- الشكل 26: قيمة الصادرات حسب أهم الدول 24
- الشكل 27: قيمة الصادرات الشهرية حسب الوجهات الكبرى 24
- الشكل 28: القيمة الشهرية للصادرات حسب الدول 25
- الشكل 29: القيم الشهرية لصادرات دقيق وزيوت السمك حسب القارات 25
- الشكل 30: القيم الشهرية لصادرات منتجات دقيق وزيوت السمك حسب الدول 26
- الشكل 31: القيم الشهرية لصادرات المنتجات المجمدة 26
- الشكل 32: القيم الشهرية لصادرات المنتجات المجمدة حسب الدول 27
- الشكل 33: قيم صادرات «الاسماك السطحية» 27
- الشكل 34: قيم الصادرات الشهرية للأسماك السطحية حسب الدول 28
- الشكل 35: حجم صادرات «منتجات أخرى» 28

مقدمة

خلال المأمورية الأولى لرئيس الجمهورية، خضع قطاع الصيد والاقتصاد البحري لثلاث رؤى استراتيجية: (1) استراتيجية الاستصلاح والتنمية المستدامة والمندمجة للصيد البحري الفترة 2020-2024، و(2) إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري (2022 - 2024) و(3) خارطة الطريق للنهوض بقطاع الصيد والاقتصاد البحري لعام 2024.

أما في بداية المأمورية الثانية لرئيس الجمهورية، فإن قرار جمع كافة أنشطة الاقتصاد البحري بنفس الوزارة يعكس رؤية واضحة وثاقبة، إذ من شأنه أن يضمن تطوراً متناغماً للقطاع ويعزز مساهمته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وتسلط هذه الرؤية الضوء على الرغبة في تعزيز اقتصاد بحري قائم على الاستغلال المستدام والطموح للموارد والمساحات البحرية، مع تقليل الآثار البيئية إلى أدنى حد ممكن وزيادة الفوائد الاجتماعية والاقتصادية.

وهكذا، تم وضع خطة العمل الحالية على أساس الالتزامات التي تعهد بها الرئيس في برنامجه " طموحي للوطن " ومراعاة لمهام الوزارة كما هي في هيكلتها الجديدة " وص ب ت ب م " كما اتخذت إجراءات استراتيجية يجري العمل على تنفيذها على المدى القصير والمتوسط.

من حيث نطاق العمل، تشمل مهمة الوزارة ثلاثة جوانب رئيسية: - الصيد ببعديه البحري والقاري؛ - البنى التحتية البحرية والمينائية، - البيئة البحرية والساحلية.

الصيد

الهدف السياسي والاستراتيجي للبلد هو جعل قطاع الصيد محركاً للنهوض وأداة للنمو المستدام. ويتعلق الامر بضمن استغلال مستدام وأمثل للموارد السمكية الوطنية، مع الحرص على اندماجها بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني. وينقسم هذا الهدف العام إلى سلسلة من الأهداف الخاصة هي على وجه الخصوص:

- 1) ضمان استغلال رشيد للموارد مع مراعاة توصيات البحث المتعلقة بإجراءات المحافظة على الموارد والبيئة وحمايتها؛
- 2) تعزيز الشفافية والإنصاف في الولوج إلى الموارد وتحسين نظام متابعة المصيد؛
- 3) تطوير ودعم التدابير المتعلقة بترقية الإنتاج وتشجيع التحويل؛
- 4) دعم الجهود المبذولة في مجال عصنة وتنويع أدوات الإنتاج؛
- 5) تحسين سياسة التسويق للرفع من المردودية الاقتصادية للمنتج الموريتاني وتعزيز قدرته التنافسية؛
- 6) تطوير آليات تمويل القطاع، بهدف تعزيز دوره في خلق فرص العمل؛
- 7) ترقية الصيد وتربية الأسماك القارية كي يلعب القطاع مزيداً من الاسهام في مجالي تحقيق الأمن الغذائي الوطني وخلق فرص العمل.

البنى التحتية البحرية والمينائية

انسجاماً مع الهدف الوطني المتمثل في إنشاء شبكة نقل متعددة الوسائط متكاملة ودفع عجلة تطوير البنى التحتية البحرية الضرورية لتنمية صيد الأسماك ونمو الأنشطة الإنتاجية بشكل عام، ينوي القطاع القيام بما يلي:

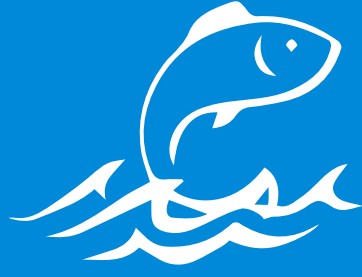
- 1) إعداد وتنفيذ مخطط رئيسي وطني لتطوير البنية التحتية للموانئ، بغية السماح، من ناحية، بتحسين الربط على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل خفض تكاليف تموين البلاد وتطوير وتنويع التجارة الخارجية، ومن ناحية أخرى، بدعم نمو القطاعات الإنتاجية (الصيد والزراعة والمعادن والنفط والغاز، إلخ)؛
- 2) استصلاح شبكة من البنى التحتية للتفريغ على طول الساحل لدعم وتطوير أنشطة الصيد التقليدي والساحلي.

البيئة البحرية والساحلية

تتطلب استدامة الموارد السمكية حماية صارمة للبيئة البحرية والساحلية. ولهذا الغرض، تشكل حماية البيئة هدفاً رئيسياً للقطاع مما جعله يسعى إلى تطوير مقاربات فعالة للحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة التلوث. وتنبثق عن هذه المقاربات ضرورة:

- 1) تنفيذ الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (ماربول) ومرفقاتها والتأكد من امتثال الأنشطة البحرية لأحكام النظم المعمول بها؛
- 2) المساهمة في تحديث الخطة الوطنية لمكافحة التلوث البحري (بولمار) والمشاركة مع الأطراف المعنية في عمليات تنفيذها، من أجل التعامل بفعالية مع حوادث التلوث البحري والحد من تأثيرها على البيئة الساحلية والبحرية؛
- 3) تأطير مكافحة تلوث البيئة البحرية والساحلية والاشراف عليها

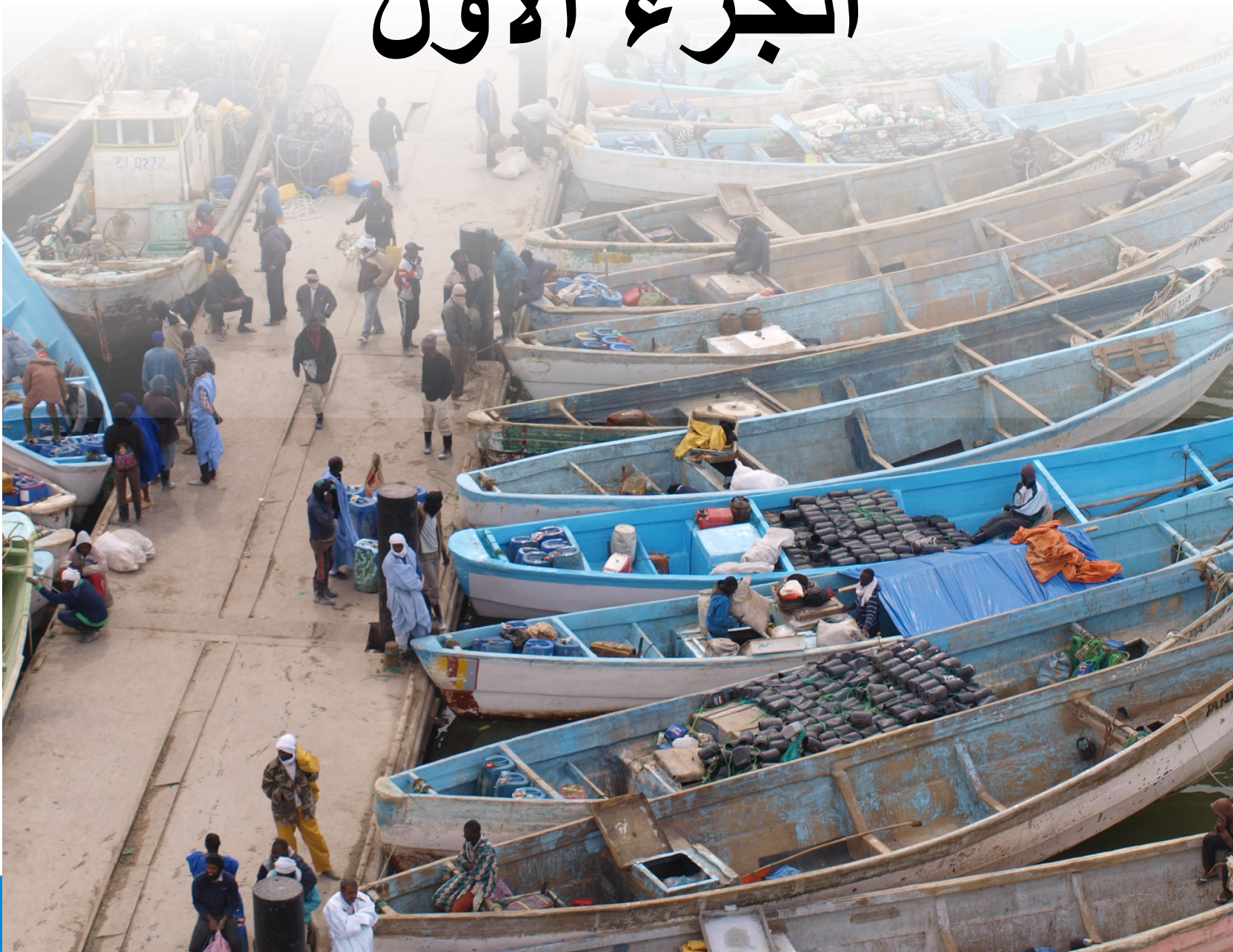
التقرير السنوي لإحصائيات الصيد
المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد



الجزء الأول

الصيد البحري

الجزء الأول



1.1 المخزون المتاح

1.1.1- المخزون، الحصص، ومستوى الاستغلال

من 3% أي ما يقارب 52.000 طن (الجدول 1 - الشكل 1).

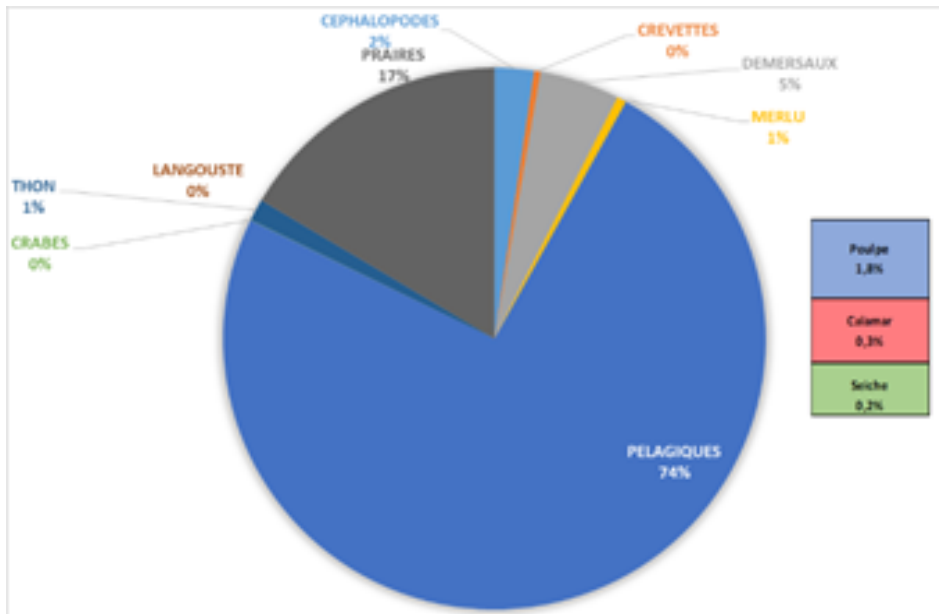
ويخضع استغلال الحصص إلى حق ولوج للثروة يتضمن حق ولوج مباشر، وحق جزافي، وضرية الاستغلال التي تأخذ في الاعتبار قيمة المنتج.

الأسماك القاعية بنسبة 5% أي ما يمثل 87.000 طن، ثم الاخطبوط بنسبة 1.7% أي ما يمثل كمية 32.700 طن، فيما تمثل العينات الأخرى التونه، النازلي، الجمبري، كالمار، الحبار، سرطان البحر وجراد البحر الوردي أقل

الجدول 1 : المخزون المتاح لكل مصيدة (طن)

المصايد	الكمية (طن)
رأسيات الأرجل	32 700
الحبار	6 000
الكالمار	4 000
الجمبري	7 200
الأسماك القاعية	87 000
النازلي	10 093
الأسماك السطحية	1 353 000
سرطان البحر	400
التونه	24 000
جراد البحر الوردي	240
المحاريات	350 000
المجموع (طن)	1 874633

المصدر: م.ا.ث.د - م.م.ب.م.ص



الشكل 1 : توزيع المخزون المتاح

يعتمد تسيير الثروات السمكية على خطط استصلاح المصايد، اعتبارا لتغير الظروف المحيطية والبيئية للوسط البحري لتيار كناريا. ومن أجل مواءمة الكميات القابلة للاصطياد في فترة معينة مع إمكانيات الانتاج، يحدد وزير الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية الحد المسموح باصطياده ككمية يمكن اقتطاعها من أقصى عائد مستدام سنويًا لمختلف المصايد. ويتطلب ذلك معرفة مسبقة بالمخزون المتاح بدقة رغم إمكانية تغيره بنسب متفاوتة من سنة إلى أخرى.

وبناء على ذلك، يُمنح الحق في الولوج إلى الثروة لاستخراج كمية محددة (حصّة) لمصيدة محددة في إطار امتياز لحق انتفاع لشخصية معنوية أو اعتبارية على أساس استثمار في البحر أو على اليابسة عن طريق نظام استغلال وطني أو أجنبي. ويستوجب ذلك، تحديد الحد المسموح باصطياده لتقسيمه بعد ذلك إلى حصص فردية أو جماعية في حدود المخزون المتاح. وفي هذا الإطار، يتم تخصيص حصّة لأصحاب الامتياز، اعتمادًا على حالة الثروة المستهدفة ومستوى الاستثمار بشكل يضمن أقصى نتيجة مع استمرارية النشاط. وبالنسبة للنظام الأجنبي، يتم الولوج إلى الثروة، بموجب اتفاقيات أو معاهدات حرة يتم المصادقة عليها مع دولة أو مجموعة دول أو مع هيئات خصوصية.

في سنة 2024، بلغ المخزون السمكي المتاح في المياه الموريتانية مليون وثمان مائة وأربعة وسبعين ألف وست مائة وثلاثة وثلاثين طنًا (1.874.633 طن)، موزعة على أحد عشرة (11) مصيدة.

وقد هيمنت العينات الثلاث الأساسية على نسبة 79% من هذه الكمية. ويتعلق الأمر بعينات الأسماك السطحية الصغرى بنسبة 72% أي ما يمثل 1.353.000 طن، ثم مخزون

2.1.1. منح واستغلال الحصص

الجدول 2 : استغلال الحد المسموح باصطياده حسب المصايد لسنة 2024

الإنتاج	الإنتاج (طن)	الحد المسموح باصطياده	المصايد(*)
106%	45 118	42 700	رأسيات الأرجل
58%	4 268	7 200	الجمبري
86%	74 952	87 000	الأسماك القاعية
60%	6 060	10 093	النازلي
56%	874 539	1 353 000	الأسماك السطحية
28%	110	400	سرطان البحر
0%		24 000	التونه
124%	348	240	جراد البحر
66%	1 005 385	1 524 633	المجموع (طن)

فيما يتعلق باستغلال الحصص خلال سنة 2024، فقد بلغ المستوى العام للاستغلال نسبة 66%، مسجلا بذلك تزايدا هاما بنسبة 10% مقارنة بسنة 2023. ويمكن تليل ذلك بالتراجع عن بعض الإجراءات التي تم اتخاذها مثل تحديد عدد الرحلات البحرية (الخروج إلى البحر) وتحديد سقف 200 طن لكل رحلة. وبالنسبة للحد المسموح باصطياده حسب المصيدة، نلاحظ أن الأسماك السطحية الصغيرة التي تمثل 88% من إجمالي الإنتاج، لم يتم استغلالها إلا بنسبة 56% أي ما يمثل 763.272 طن. فيما تم استغلال رأسيات الأرجل التي تمثل 4% من الإنتاج الإجمالي بنسبة 106% أي ما يمثل 45117 طن. وفي المقابل، يُلاحظ أن مصيدي جراد البحر والنازلي تجاوزتا الحد المسموح باصطياده بنسبة 124% و60% (الجدول 2).

2.1. حق الانتفاع

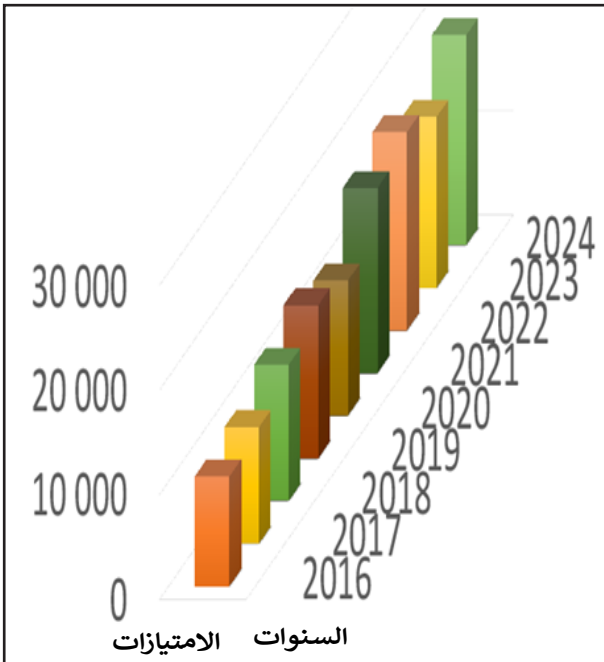
1.2.1. حقوق الامتياز حسب المصايد

البحر الوردي، والصدفيات والجمبري أقل من 1% (الجدول 3). لقد أوضحت سلسلة البيانات المتعلقة بالعدد الإجمالي للامتيازات الممنوحة خلال السنوات الخمس الأخيرة زيادة منتظمة، باستثناء سنة 2023، (الجدول 4). وفي سنة 2024، ارتفع العدد الإجمالي للامتيازات من جديد بنسبة 23% مقارنة بسنة 2023. وقد كانت هذه الزيادة على مستوى المصايد الثلاث الأساسية: الأسماك القاعية: 29%، ورأسيات الأرجل: 20% والأسماك السطحية: 17%.

تم منح 20.053 امتياز صيد خلال سنة 2024 من طرف القطاع مقابل 17.325 امتياز خلال سنة 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 13,6% (الجدول 2). وتهيمن بشكل كبير امتيازات الأسماك القاعية بحدود 8080 امتياز، تليها رأسيات الأرجل بما يمثل 7482 امتياز، ثم الأسماك السطحية بنسبة 4377 امتياز. فيما تمثل المصايد الأخرى كجراد

الجدول 3: عدد الامتيازات حسب المصيدة للنظام الوطني

المجموع	2024			نوع الامتياز
	ص.أ.ب	ص.ش	ص.ت	
4377	25	128	4224	الأسماك السطحية
1	1	0		التونه
7482	63	14	7405	رأسيات الأرجل
2	2			الجمبري
4	4	0		النازلي
8080	80	19	7981	الأسماك القاعية
104	1	28	75	جراد البحر الوردي
3	3			سرطان الأعماق
0				الصدفيات الأخرى
				المحاريات
20 053	179	189	19 685	المجموع



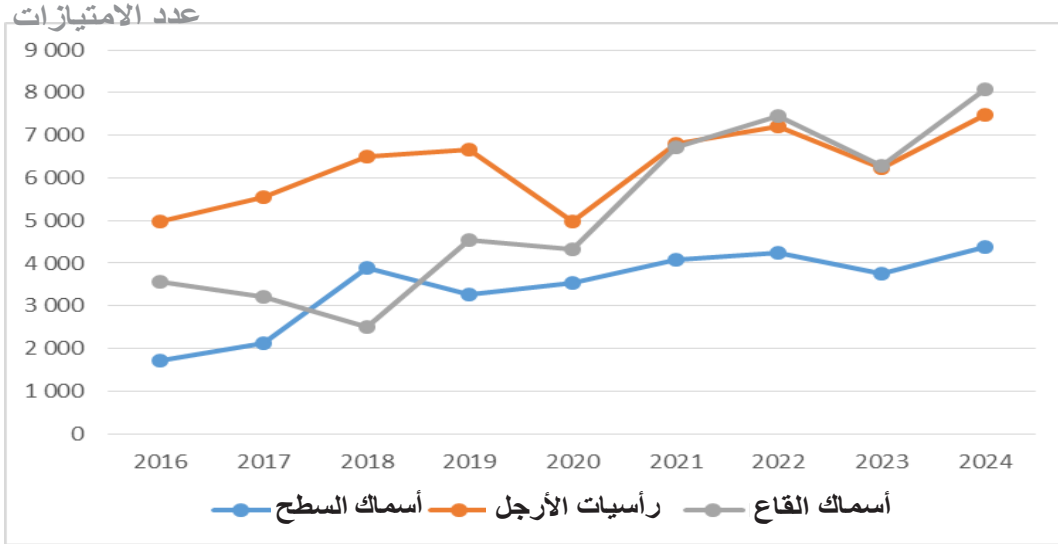
الشكل 2: تطور عدد الامتيازات حسب المصايد (2016 - 2024)

الجدول 1.3: عدد الامتيازات حسب المصيدة للفترة 2016 - 2024

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
4377	3755	4232	4071	3536	3255	3 900	2 134	1 717	الأسماك السطحية
7482	6234	7200	6790	4975	6676	6 489	5 557	4 972	رأسيات الأرجل
8080	6280	7450	6712	4317	4541	2 511	3 197	3 559	الأسماك القاعية
2	4	5	4	1	1				الجمبري
104	46	59	87	45	53				جراد البحر الوردي / القشريات
	0	0	0	0	86				الصدفيات
0	6	6	9	9	14				عيلات أخرى
20 053	16 325	18 952	17 673	12883	14 626	12 998	11 105	10 484	المجموع

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
4377	3755	4232	4071	3536	3255	3 900	2 134	1 717	أسماك السطح
7482	6234	7200	6790	4975	6676	6 489	5 557	4 972	رأسيات الأرجل
8080	6280	7450	6712	4317	4541	2 511	3 197	3 559	أسماك القاع

الجدول 2.3:

الامتيازات حسب الفئحة
للفترة 2016 - 2024

الشكل 3:

الامتيازات حسب المصيدة
2024 - 2016

2.2.1. الامتيازات حسب نوع الصيد

3.2.2.1. الصيد في أعالي البحار

1.2.2.1. الصيد التقليدي

انتقلت الامتيازات الممنوحة في إطار الصيد في أعالي البحار من 195 امتياز سنة 2023 إلى 179 امتياز خلال سنة 2024 أي ما يمثل تراجعاً بنسبة 11%. ويتعلق هذا التراجع بشكل أساسي بالأسماك السطحية والأسماك القاعية. في الوقت الذي عرفت رأسيات الأرجل استقراراً خلال هذه السنة (الشكل 6).

الجدول 4: عدد الامتيازات حسب نوع الصيد والمصايد بالنسبة للنظام الوطني

المجموع العام	المجموع	عينات أخرى	أسماك القاع	رأسيات الأرجل	أسماك السطح	القطاع	
11 105	10748	188	3 120	5 499	1 941	ص.ت	2017
	265	20	40	13	192	ص.ش	
	92	9	37	45	1	ص.ا.ب	
12 998	12736	43	2 438	6 419	3 836	ص.ت	2018
	145	37	30	15	63	ص.ش	
	117	18	43	55	1	ص.ا.ب	
14 625	14175	0	4492	6583	3100	ص.ت	2019
	294	95	30	15	154	ص.ش	
	156	14	63	78	1	ص.ا.ب	
12 883	12512	36	4210	4881	3385	ص.ت	2020
	207	9	32	16	150	ص.ش	
	164	10	75	78	1	ص.ا.ب	
17 673	17222	31	6586	6696	3909	ص.ت	2021
	273	56	40	16	161	ص.ش	
	178	13	86	78	1	ص.ا.ب	
18 952	18 624	38	7 343	7 106	4 137	ص.ت	2022
	154	21	23	16	94	ص.ش	
	174	11	84	78	1	ص.ا.ب	
16 325	15 977	21	6 172	6 156	3 628	ص.ت	2023
	153	24	19	15	95	ص.ش	
	195	11	89	63	32	ص.ا.ب	
20 053	19685	75	7981	7405	4224	ص.ت	2024
	189	28	19	14	128	ص.ش	
	179	11	80	63	25	ص.ا.ب	

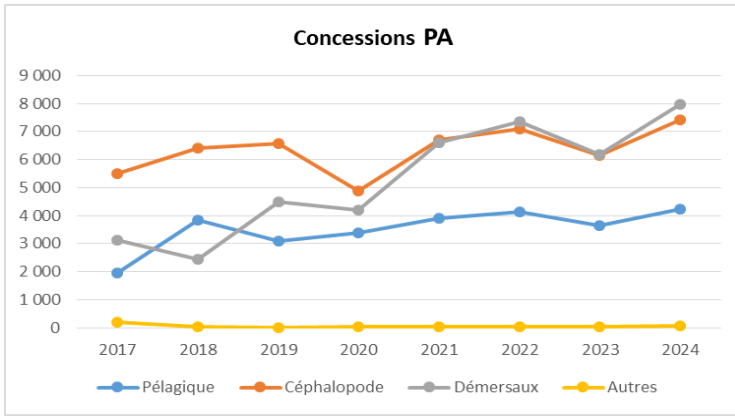
هيمن خلال سنة 2024، شبه قطاع الصيد التقليدي بشكل واسع على الامتيازات الممنوحة بنسبة 98,16%، كما كان الحال سنة 2023، حيث حافظت مصايد الأسماك القاعية على المرتبة الأولى خلال هذه السنة بحدود 8080 امتياز، تليها رأسيات الأرجل بحدود 7482 امتيازاً، ثم الأسماك السطحية في المرتبة الثالثة بـ 4377 امتيازاً. فيما بلغ عدد امتيازات المصايد الأخرى 114 امتيازاً، (الجدول 6). ويمكن ملاحظة منحنى تزايدياً منذ سنة 2017 بالنسبة للأسماك السطحية وأسماك القاع، واستقراراً في رأسيات الأرجل والمصايد الأخرى. (الشكل 4).

2.2.2.1. الصيد الشاطئي

عرفت امتيازات شبه قطاع الصيد الشاطئي تزايداً بنسبة 24% منتقلاً بذلك من 152 سنة 2023 إلى 189 امتيازاً خلال سنة 2024. وقد تجسدت هذه الزيادة أساساً في الأسماك السطحية حيث ظل عدد امتيازات رأسيات الأرجل في نفس المستوى مقارنة بالسنوات الماضية. أما بالنسبة للمصايد الأخرى (القشريات، والمحاريات)، فقد عرفت تذبذباً قوياً في عدد امتيازاتها من سنة إلى أخرى (الشكل 5).

الجدول 4: امتيازات الصيد

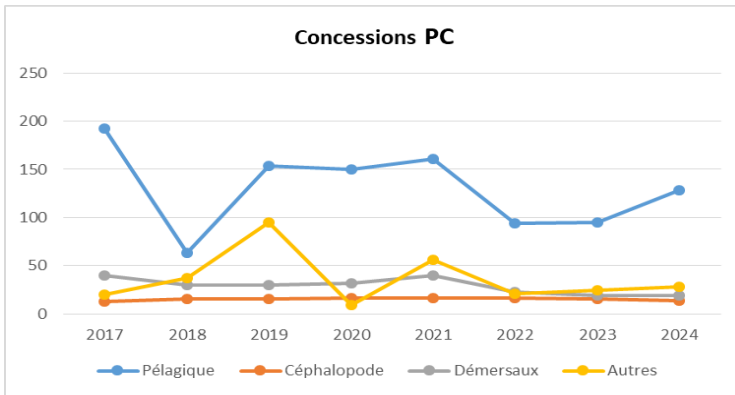
امتيازات الصيد التقليدي حسب المصايد



الشكل 4: تطور عدد امتيازات الصيد التقليدي

عينات أخرى	أسماك القاع	رأسيات الأرجل	أسماك السطح	Year
188	3 120	5 499	1 941	2017
43	2 438	6 419	3 836	2018
0	4 492	6 583	3 100	2019
36	4 210	4 881	3 385	2020
31	6 586	6 696	3 909	2021
38	7 343	7 106	4 137	2022
21	6 172	6 156	3 628	2023
75	7 981	7 405	4 224	2024

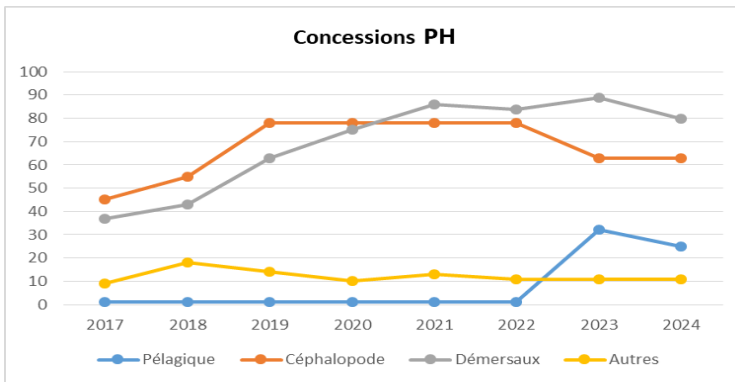
امتيازات الصيد الشاطئي حسب المصايد



الشكل 5: تطوير عدد امتيازات الصيد الشاطئي

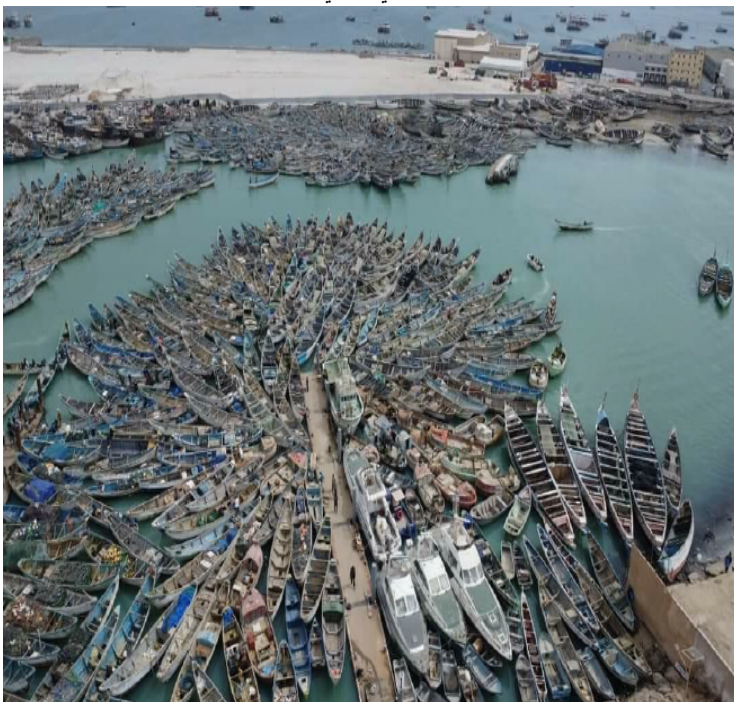
عينات أخرى	أسماك القاع	رأسيات الأرجل	أسماك السطح	Year
20	40	13	192	2017
37	30	15	63	2018
95	30	15	154	2019
9	32	16	150	2020
56	40	16	161	2021
21	23	16	94	2022
24	19	15	95	2023
28	19	14	128	2024

امتيازات الصيد في أعالي البحار حسب المصايد

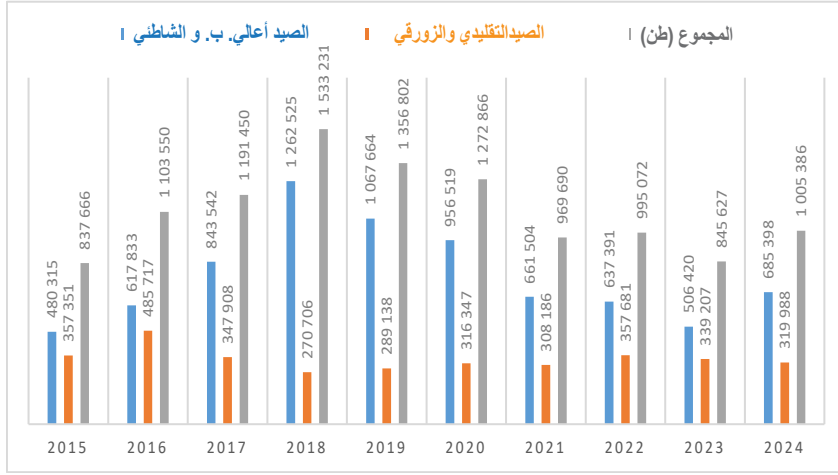


الشكل 6: تطوير عدد امتيازات الصيد في أعالي البحار

عينات أخرى	أسماك القاع	رأسيات الأرجل	أسماك السطح	Year
9	37	45	1	2017
18	43	55	1	2018
14	63	78	1	2019
10	75	78	1	2020
13	86	78	1	2021
11	84	78	1	2022
11	89	63	32	2023
11	80	63	25	2024



3.1. الكميات المصطادة



الشكل 7: الكميات المصطادة لمختلف أنواع الصيد (2015 – 2024)

يجدر التنبيه إلى أن الكميات المصطادة حسب أنواع الصيد البحري يتم الحصول عليها عن طريق مصدرين: دفاتر متن سفن الصيد في أعالي البحار أو الصيد الشاطئي لدى خفر السواحل الموريتانية ونظام متابعة الصيد التقليدي (SSPC) لدى المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد. ففي سنة 2024، بلغت الكميات المصطادة الإجمالية 1.005.385 طنا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 16% مقارنة مع الإنتاج خلال سنة 2023. فقد ظهر هذا التزايد خاصة كميات أسماك السطح المصطادة في أعالي البحار في إطار النظام الأجنبي على وجه الخصوص. (الجدول 5، الشكل 7).

الجدول 5: إجمالي الكميات المصطادة السنوية حسب نوع الصيد (طن)

السنة	الصيد في أعالي البحار والصيد الشاطئي	الصيد التقليدي والزورقي	المجموع (طن)	% الصيد التقليدي والزورقي
2015	480 315	357 351	837 666	43%
2016	617 833	485 717	1 103 550	44%
2017	843 542	347 908	1 191 450	29%
2018	1 262 525	270 706	1 533 231	18%
2019	1 067 664	289 138	1 356 802	21%
2020	956 519	316 347	1 272 866	25%
2021	661 504	308 186	969 690	32%
2022	649 777	357 681	1 007 462	36%
2023	506 420	339 207	845 627	40%
2024	685 398	319 988	1 005 385	32%

المصدر: م.ا.ث.د - خ.س.م - م.م.ب.م.ص - الجمارك

1.3.1. الكميات المصطادة حسب نوع الصيد

كما يلاحظ، بشكل خاص، أن الصيد التقليدي والزورقي استهدف بشكل كبير رأسيات الأرجل خلال سنة 2024 إلى حد 25% مقارنة بسنة 2023، كما يتقاسم فئة الأسماك القاعية مع أنواع الصيد الأخرى. وفي المقابل تم اصطياد مصيدتي الأسماك السطحية بشكل خاص في إطار الصيد الشاطئي والصيد في أعالي البحار بنسبتي 86,9% (الجدول 6).

يلاحظ بالنسبة للصيد في أعالي البحار والصيد التقليدي توجهها معاكسا ما بين 2017 و2024. فكلما زادت الكميات المصطادة في إطار الصيد في أعالي البحار، تتراجع الكميات المصطادة في إطار الصيد التقليدي في نفس الوقت والعكس، وهو ما يمكن تفسيره باستغلال مخزون واحد للأسماك السطحية الصغيرة من طرف نوعي الصيد (الشكل 7).

الجدول 6: تشكل الكميات المصطادة حسب نوعية الصيد لسنة 2024

نوع الصيد	رأسيات الأرجل	أسماك القاع	أسماك السطح	القشريات	المجموع
الصيد التقليدي	29 921	53 072	236 792	203	319 927
الصيد الشاطئي	185	1 519	27 768	357	29 808
الصيد في أعالي البحار	14 850	15 422	215 784	465	246 521
المجموع	44 956	70 013	480 344	1 024	596 328
الصيد في أعالي البحار	162	10 571	394 275	4 040	409 048
المجموع	45 118	80 584	874 619	5 065	1 005 385
	4,49%	8,02%	86,99%	0,50%	

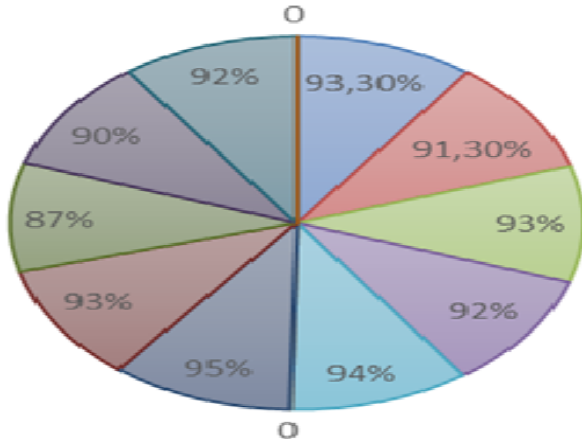
الجدول 7: تشكل الكميات المصطادة حسب المصائد لسنة 2024

نوع الصيد	الصيد في أعالي البحار والصيد الشاطئي	الصيد التقليدي والزورقي	المجموع (طن)	% الصيد التقليدي والزورقي
الأسماك القاعية	27 512	53 072	80 584	66%
رأسيات الأرجل	15 197	29 921	45 118	66%
القشريات	4 862	203	5 065	4%
الأسماك السطحية	637 827	236 792	874 619	27%
المجموع (طن)	685 398	319 988	1 005 385	30%

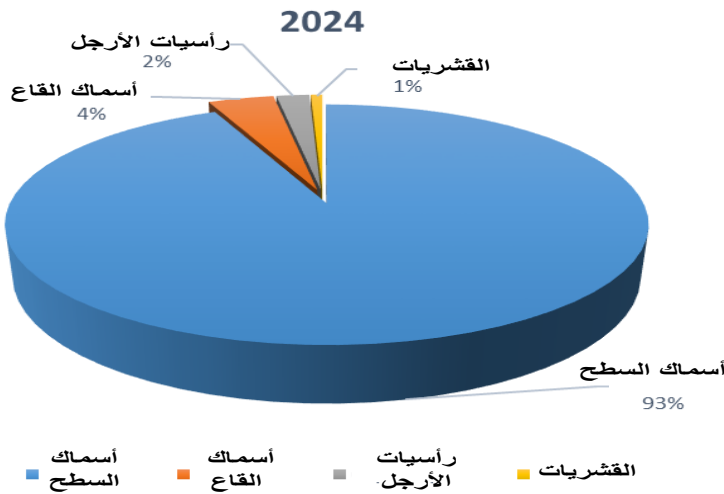
المصدر: م.ا.ث.د - م.م.ب.م.ص - تقرير لجنة تقييم المقبوضات

2.3.1. مكونات الكميات المصطادة في إطار الصيد في أعالي البحار أو في المناطق الشاطئية

الأسماك القاعية والقشريات نفس المنحى خلال سنة 2024 مع كميات مصطادة معتبرة من يناير حتى ابريل ويونيو حتى اكتوبر، متأثرة بالتوقف البيولوجي الذي تتوقف بموجبه السفن المشابهة لسفن رأسيات الأرجل.



الشكل 9: الكميات المصطادة شهريا للصيد في أعالي البحار والصيد الشاطئي سنة 2024



الشكل 10: الكميات المصطادة شهريا في الصيد الشاطئي 2014 - 2024

الجدول 8: مساهمات حسب مصائد أعالي البحار والشاطئية

السنة	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
الأسماك السطحية	93,3%	91,3%	93%	92%	94%	94,5%	95%	93%	87%	90%	92%	الأسماك السطحية
الأسماك القاعية	4%	5,4%	5%	5%	4%	3,4%	3,4%	5,3%	10,9%	6,6%	3,7%	الأسماك القاعية
رأسيات الأرجل	2%	2,6%	2%	1,5%	1,8%	1,9%	1,3%	1,9%	2,2%	3,4%	3,3%	رأسيات الأرجل
القشريات	0,7%	0,7%	1%	0,3%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,3%	0,5%	1,2%	القشريات

بسنة 2023. فيما تأتي الأسماك السطحية في المرتبة الثالثة.

وفيما يتعلق بالصيد الشاطئي الزورقي التي تستخدم الشباك الدوّارة، هيمنت الكميات المصطادة من الأسماك السطحية بنسبة 91% ثم الأسماك القاعية بنسبة 5,4% ثم رأسيات الأرجل بكميات مهملة تقل نسبتها عن 0,2%. (الشكل 9).

تهيمن، كالعادة، الأسماك السطحية الصغيرة بنسبة 93% (637 الف طن) على الكميات المصطادة في إطار الصيد في أعالي البحار والصيد الشاطئي المتواجدة بكثافة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لموريتانيا (685.398 طن) خلال سنة 2024. وتأتي الأسماك القاعية في المرتبة الثانية بنسبة 4% (27.512 طن)، ثم رأسيات الأرجل بنسبة 2% (15.197 طن). فيما تحتل القشريات المرتبة الأخيرة بنسبة 0,7% (4862 طن). (الجدول 7).

لقد أظهرت سلسلة معطيات الكميات المصطادة للأسماك السطحية الصغيرة للصيد في أعالي البحار وللصيد الشاطئي تغيرا متوسطا يمثل إلى الصعود والهبوط ما بين 2017 و2022، لينخفاض بعد ذلك في سنة 2023 ليرتفع خلال سنة 2024. أما بالنسبة للأسماك القاعية فقد لوحظ تراجعاً من 2017 حتى 2019 قبل أن يستقر من سنة 2020 حتى 2024. وفي المقابل، عرفت رأسيات الأرجل المصطادة أساساً من طرف السفن الوطنية تراجعاً خلال سنة 2021 بعد أن عرفت منحي متزايدا قبل ذلك وربما يعود ذلك إلى تراجع وفرتها. وقد عادت هذه العينات إلى التواجد وزيادة الوفرة خلال عامي 2022 و2023 قبل أن تراجع سنة 2024. فيما ظلت القشريات محافظة على نفس الوضعية خلال الفترة 2021 حتى 2024. (الجدول 8).

وكالعادة، تميّزت وتيرة الكميات المصطادة موسميا خلال سنة 2024 بالتزايد بعد فترات التوقف البيولوجي بالنسبة لكل المصايد باستثناء الأسماك السطحية التي تنخفض تدريجيا في الأشهر الموالية. ومع ذلك، وبعد التوقف البيولوجي خلال فصل ربيع لسنة 2024 فقد كان الإنتاج ضعيفا جدا خاصة بالنسبة لرأسيات الأرجل، وهو ما يمكن تفسيره كذلك بضعف الوفرة خاصة في المناطق الشاطئية.

وبالنسبة للأسماك السطحية، نلاحظ أن الكميات المصطادة تتزايد بانتظام مع بداية ونهاية السنة وبكميات أدنى خلال شهري مايو ونوفمبر، وذلك بالتزامن من فترة الوفرة الكبرى لعينات الساردنيل والشينشار في المنطقة الموريتانية. كما تابعت عينات

3.3.1. مكونات الكميات المصطادة للصيد التقليدي والزورقي

يتم تفرغ الكميات المصطادة في إطار الصيد التقليدي والزورقي في نواذيبو، ونواكشوط وتانيت.

وبالنسبة لسفن الصيد التقليدي التي تستخدم آليات خفيفة (أوعية، شبك، ...)، تظهر الأحصائيات المنجزة سنة 2024 زيادة بالنسبة لرأسيات الأرجل مقارنة بالأسماك القاعية التي عرفت تراجعاً مقارنة

الكميات الإجمالية المصطادة 2020 - 2024

السنة	2024	2023	2022	2021	2020	
الكميات المصطادة (طن)	1 005 385	845 000	1 007 462	1 010 001	1 272 866	







































المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد

Institut Mauritanien de Recherches Océanographiques et des pêches



أهم الأنواع البحرية في المياه الموريتانية

Les principales espèces marines de la ZEE mauritanienne

					
<i>Octopus vulgaris</i> AR: الأخطبوط FR: Poulpe EN: Common octopus SP: Pulpo común Nom SMCP: Poulpe / Tako	<i>Sepia officinalis</i> AR: صبيدج شائع FR: Seiche commune EN: Common cuttlefish SP: Sepia común Nom SMCP: Mongo/Choco	<i>Loligo vulgaris</i> AR: حبار شائع FR: Calmar EN: European squid SP: Calamar común Nom SMCP: Calamar	<i>Palinurus mauritanicus</i> AR: جراد البحر الوردي FR: Langouste rose EN: Pink spiny lobster SP: Langosta mora Nom SMCP: Langosta	<i>Penaeus notialis</i> AR: الجمبري الوردي الشافطني FR: Crevette rose du Sud EN: Southern pink shrimp SP: Camarón rosado sureño Nom SMCP: Langostino	<i>Parapenaeus longirostris</i> AR: جمبري الاضغاق الوردي FR: Crevette rose du large EN: Deep-water rose shrimp SP: Gamba de altura Nom SMCP: Gamba
					
<i>Pagrus auriga</i> AR: القجاج المخطط FR: Pagre rayé EN: Redbanded seabream SP: Pargo sémola Nom SMCP: Rokera	<i>Epinephelus aeneus</i> AR: هامور أبيض FR: Mérout blanc EN: White grouper SP: Cherna de ley Nom SMCP: Cherne	<i>Argyrosomus regius</i> AR: سمكة الكوربين FR: Maigre commun EN: Meagre SP: Corvina Nom SMCP: Corvina	<i>Pagrus caeruleostictus</i> AR: القجاج المنقط FR: Pagre à points bleus EN: Bluespotted seabream; SP: Hurta (= Zapata) Nom SMCP: Pagre	<i>Dentex canariensis</i> AR: المسمن الكناري FR: Denté à tache rouge EN: Canary dentex SP: Chacarona de Canarias Nom SMCP: Dentex	<i>Plectorhynchus mediterraneus</i> AR: مرجان المتوسط FR: Diagramme gris EN: Rubberlip grunt SP: Burro chiclero Nom SMCP: Burro
					
<i>Merluccius senegalensis</i> AR: نزلبي FR: Merlu du Sénégal EN: Senegalese hake SP: Merluza del Senegal Nom SMCP: Merluza	<i>Lophius budegassa</i> AR: أبو شص أسود البطن FR: Baudroie rousse EN: Blackbelly angler SP: Rape negro Nom SMCP: Lotte	<i>Zeus faber</i> AR: الضوري المذهب FR: Saint Pierre EN: John dory SP: Paz de San Pedro Nom SMCP: Gallo	<i>Solea senegalensis</i> AR: سمكة موسى FR: Sole du Sénégal EN: Senegalese sole SP: Lenguada senegalés Nom SMCP: Rubios	<i>Dicentrarchus punctatus</i> AR: القروس المبقع FR: Bar tacheté EN: Spotted seabass SP: Baila Nom SMCP: Baila	<i>Schedophilus ovalis</i> AR: سمك أسود امبراطوري FR: Rouffle impériale EN: Imperial blackfish SP: Rufo imperial Nom SMCP:
					
<i>Sardina pilchardus</i> AR: سardin شائع FR: Sardine commune EN: European pilchard SP: Sardina europea Nom SMCP: Sardine	<i>Sardinella aurita</i> AR: سardin مبرود FR: Sardinelle ronde EN: Round sardinella SP: Alacha Nom SMCP: Sardinella	<i>Sardinella maderensis</i> AR: سardin عريض FR: Sardinelle plate EN: Madeiran sardinella SP: Machuelo Nom SMCP:	<i>Scomber colias</i> AR: اسقمري الأطلسي FR: Maquereau espagnol EN: Chub mackerel SP: Estornino Nom SMCP: Mackerel	<i>Engraulis encrasicolus</i> AR: أنشوجة FR: Anchois EN: European anchovy SP: Boquerón Nom SMCP: Anchova	<i>Ethmalosa fimbriata</i> AR: البونغا FR: Ethmalose d'Afrique EN: Bonga shad SP: Sábalo africano Nom SMCP: Obo
					
<i>Trachurus trecae</i> AR: شاحورة FR: Chinchard du Cunène EN: Cunene horse mackerel SP: Jurel de Cunene Nom SMCP: Chinchard noir	<i>Trachurus trachurus</i> AR: شاحورة أوربية FR: Chinchard d'Europe EN: Atlantic horse mackerel SP: Jurel Nom SMCP: Chinchard/Jurel	<i>Trichiurus lepturus</i> AR: سيف FR: Poisson-sabre commun EN: Largehead hairtail SP: Pez sable Nom SMCP: Saber	<i>Mugil cephalus</i> AR: بوري كبير الرأس FR: Mulet à grosse tête EN: Flathead grey mullet SP: Pardete Nom SMCP: Huevas	<i>Katsuwonus pelamis</i> AR: التونة الوثائية FR: Listao EN: Skipjack tuna SP: Listado Nom SMCP: Bonite vr	<i>Sarda sarda</i> AR: غزال FR: Bonite à dos rayé EN: Atlantic bonito SP: Bonito del Atlántico Nom SMCP: Bonite
					
<i>Dasyatis pastinaca</i> AR: راية لاسعة شائعة FR: Raie-papillon épineuse EN: Spiny butterfly ray SP: Raya látigo común Nom SMCP:	<i>Raja undulata</i> AR: راية متوجة FR: Raie brunette EN: Undulate ray SP: Raya mosaica Nom SMCP: Raya	<i>Mustelus mustelus</i> AR: كلب البحر الأملس FR: Missole lisse EN: Spottail mantis squillid SP: Musola Nom SMCP: Tollo	<i>Cymbium cymbium</i> AR: قوقعة حلزونية FR: Volute trompe de cochon EN: Pig's snout volute SP: Voluta trompa de cerdo Nom SMCP: Cymbium	<i>Venus rosalina</i> AR: المحار FR: Fausse praire EN: Warty venus SP: Escupiña rosada Nom SMCP:	<i>Chaceon maritae</i> AR: سلطعون غرب إفريقي FR: Géryon ouest-africain EN: West African geryon SP: Gerión de Guinea Nom SMCP:

الجزء الثاني المصادر



2. صادرات منتجات قطاع الصيد

1.2 حجم الصادرات

1.1.2 تغيرات إجمالية

1.1.1.2 التطوير السنوي

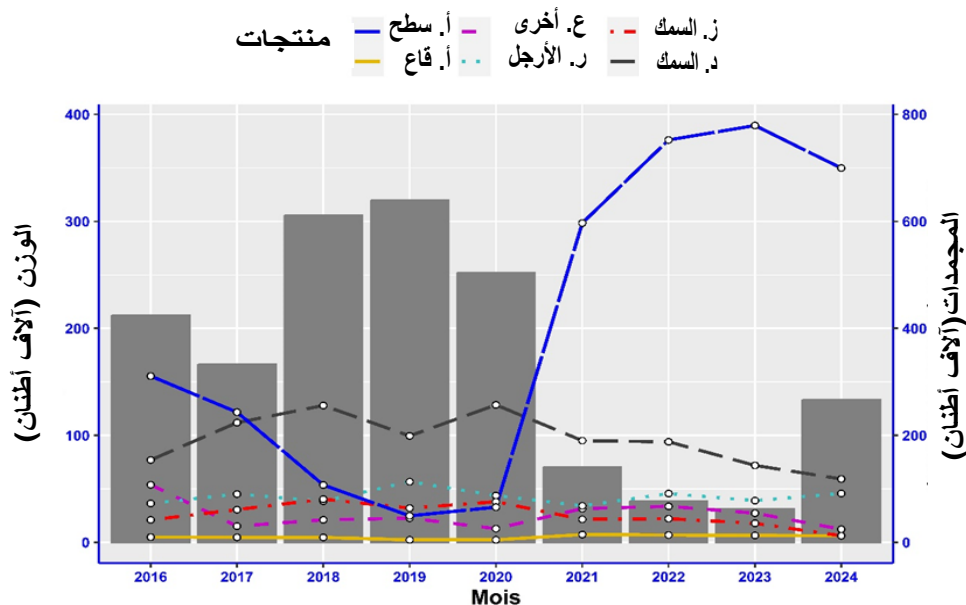
مثلت منتجات دقيق وزيت السمك نسبة 9% من إجمالي الصادرات أي ما يقابل نحو 65.000 طن. وفما يتعلق براسيات الأرجل، فقد عرف حجم صادراتها تزايداً بنسبة 17% بالمقارنة مع سنة 2023، حيث انتقل من 39.000 طن سنة 2023 إلى 45.600 طن سنة 2024. في حين تراجع حجم صادرات أسماك القاع بنسبة 5%. فيما ساهمت بقية المنتجات (جمبري، السرطان، المنتجات المملحة والمجففة والمدخنة، المعلبات، منتجات أخرى) بنسبة 1,64% من حجم الصادرات الإجمالي.

خلال سنة 2024، سجلت الصادرات تزايداً في الحجم بنسبة 21% مقارنة بسنة 2023 منتقلة من حدود 614 ألف طن إلى حدود 746 ألف طن. وتهيمن عيّنات الأسماك السطحية على صادرات 2024 بنسبة 47% مقابل 63% سنة 2023 أي ما يقارب 390 ألف طن. وقد شكلت فئة "المجمدات الأخرى" نسبة 36% من إجمالي حجم الصادرات خلال سنة 2024. حيث بلغ حجم فئة "المجمدات الأخرى" 267 ألف طن. فيما

الجدول 9: مساهمة صادرات الفئات في حجم الصادرات الإجمالي

منتج	الأسماك السطحية	زيوت السمك	دقيق السمك	أسماك القاع	منتجات مجمدة	راسيات الأرجل	
2016	20.1%	2.7%	10.0%	0.6%	54.9%	4.7%	
2017	18.4%	4.6%	16.9%	0.7%	50.3%	6.8%	
2018	6.0%	4.5%	14.3%	0.5%	68.1%	4.3%	
2019	2.8%	3.6%	11.3%	0.3%	72.9%	6.5%	
2020	4.3%	5.0%	16.9%	0.3%	66.1%	5.7%	
2021	47.5%	3.4%	15.1%	1.2%	22.4%	5.4%	
2022	57%	3%	14%	1%	12%	7%	
2023	63.5%	2.9%	11.7%	1%	10.1%	6.3%	
2024	46.9%	0.82%	7.94%	0,82%	35.75%	6.12%	

المصدر: م.إ.ش.س - الجمارك



الشكل 11: التطور الشهري لحجم الصادرات حسب المصايد

2.1.1.2. حجم الصادرات حسب الوجهة

لصادرات "مجمدات مختلفة" مستقرا نسبيا مع تزايد طفيف خارج فترة أغسطس - أكتوبر. ويصل المعدل الشهري للكميات المصدرة من دقيق السمك كمية 5000 طن. وفيما يتعلق برأسيات الأرجل، ظل التطور الشهري للصادرات مستقرا نسبيا مع أقصى كمية ملاحظة خلال شهر فبراير بحدود 6900 طن. لقد تم تصدير 3900 طن من رأسيات الأرجل شهريا خلال سنة 2024.

المنتج منحي متزايدا نسبيا مع مرحلة متزايدة من يناير حتى مارس بالنسبة للأسماك السطحية، منتقلين من حوالي 40.000 طن إلى ما يقارب 22.000 طن خلال شهر ابريل، ويلى ارتفاع أقل خلال أشهر يونيو حتى أغسطس وشهر مايو قبل العودة من جديد إلى المنحى التصاعدي من شهر مايو إلى يوليو قبل أن يتراجع خلال أغسطس ويرتفع من جديد (الشكل 11). وقد بقي المنحى التصاعدي

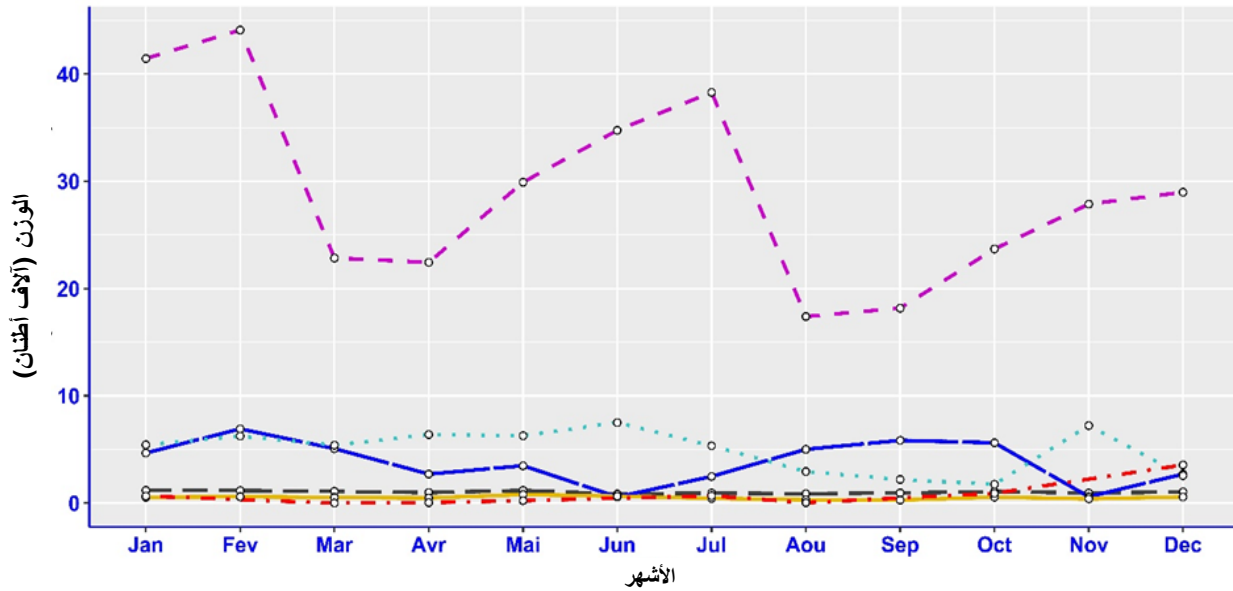
بلغت نسبة مساهمة القارة الافريقية نسبة 77% سنة 2024 وبنسبة أقل خلال الفترة 2016-2023. نسبة 57%. وتساهم القارتان الآسيوية والأوروبية بمستويات متقاربة بحدود 11% مقابل 15% و13% على التوالي خلال سنة 2023. فيما كانت الصادرات نحو أمريكا ضعيفة خلال سنة 2024.

ويظهر التزايد الشهري للصادرات حسب

الجدول 10: مساهمة الأسواق في الأحجام المصدرة

دول أخرى	أوروبا	آسيا	افريقيا	%
1%	11%	11%	77%	

منتجات مجمدة - زيتون - أ. سطح - ر. أرجل - أ. قاع - دقيق سمك

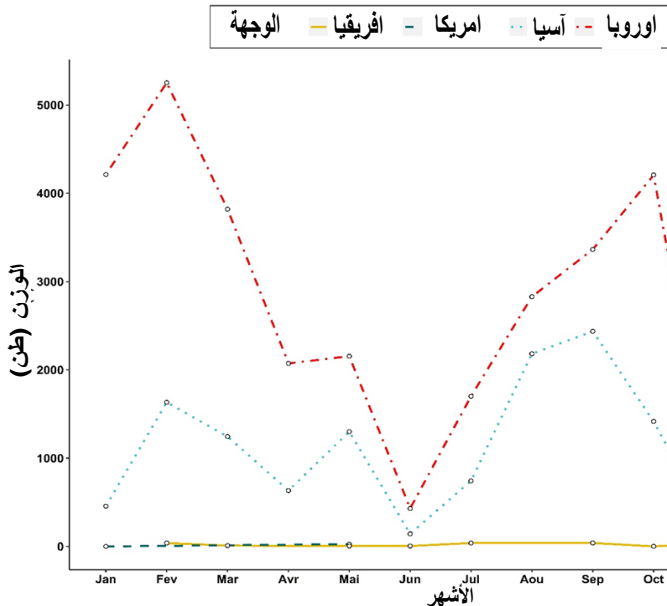


الشكل 12: أحجام الصادرات الشهرية حسب نوع المنتج

2.1.2 صادرات رأسيات الأرجل

1.2.1.2. الصادرات الشهرية حسب القارات

تم تصدير حجما إجماليا بلغ 45.677 طن. وقد تم تصدير هذا المنتج بشكل شبه حصري نحو الأسواق الأوروبية والآسيوية. واحتلت القارة الأوروبية الوجهة الأساسية لصادرات رأسيات الأرجل بنسبة 72% من الحجم الإجمالي، حيث تم في بداية السنة تصدير أغلب هذه الكميات. وقد شكل نصيب هذا السوق نسبة 63,5% من حجم الصادرات الإجمالي سنة 2024. وكان السوق الآسيوي وجهة خلال هذه السنة لنسبة 27,5% من الحجم الإجمالي مقابل 36% سنة 2023. فيما استقبلت الأسواق الافريقية والأمريكية نزرا قليلا يقدر بحوالي 240 طنا أي ما يمثل نسبة أقل من 0,5%.



الشكل 13: حجم صادرات رأسيات الأرجل حسب سوق الوجهة

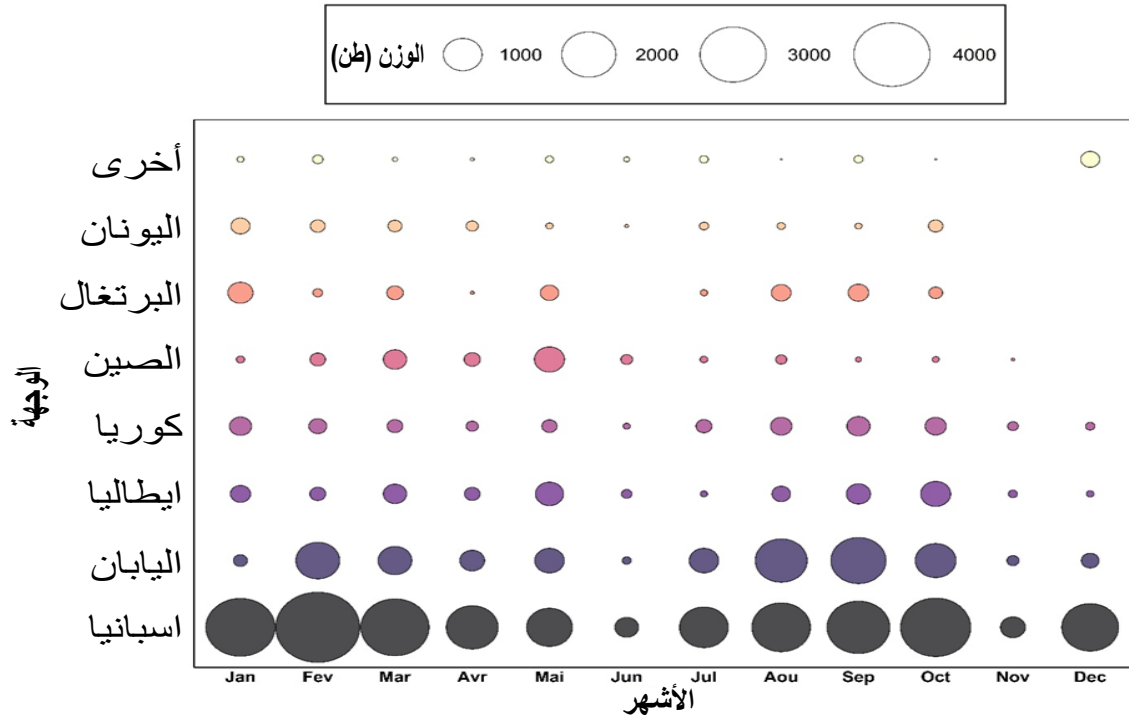
2.2.1.2. أهم أسواق الوجهة

صادرات راسيات الأرجل خلال سنة 2024. فيما تأتي الدول الأخرى بالترتيب التالي: إيطاليا (6%)، كوريا الجنوبية (5%)، الصين (3,2%)، البرتغال (3,2%)، واليونان (1,7%)، فيما جمعت بقية الدول الأخرى التي استقبلت هذه المنتج نسبة 0,96% من إجمالي الصادرات.

توجه منتجات راسيات الأرجل المصدرة باتجاه أوروبا أساسا إلى إسبانيا. ويمثل الحجم الموجه إلى هذه الدولة نسبة بحدود 61% من الحجم الإجمالي، تليها اليابان في المرتبة الثانية بحدود 20% مقابل قرابة 25% سنة 2023. وقد استقبلت هاتين الدولتين لوحدها حدود 81% من

الجدول 12: المساهمة في حجم الصادرات حسب الدول

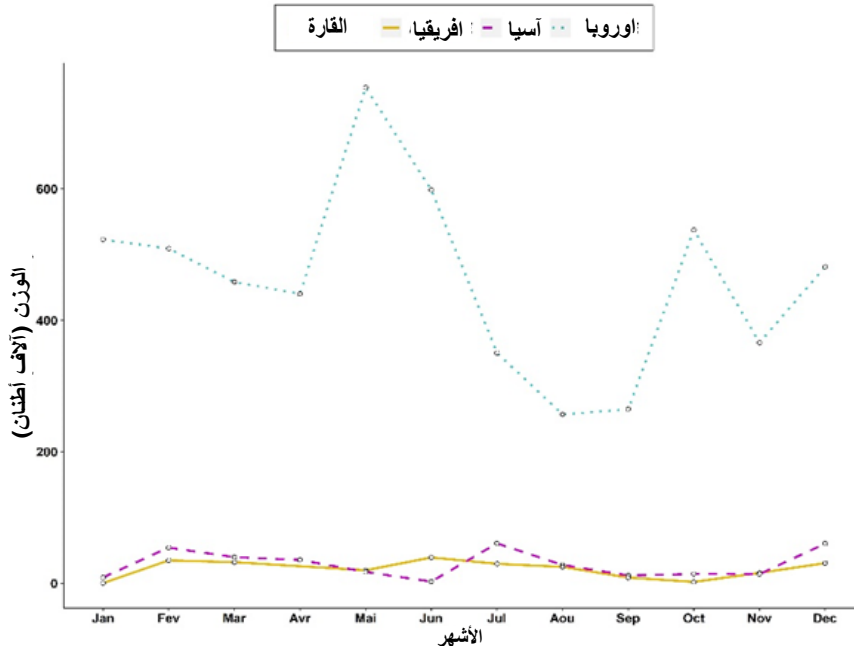
الدولة	إسبانيا	اليابان	إيطاليا	كوريا الجنوبية	الصين	البرتغال	اليونان	دول أخرى
المساهمة %	60,6%	19,8%	6%	4,5%	3,2%	3,2%	1,7%	0,96%



الشكل 14: الأحجم الشهرية للصادرات حسب أهم أسواق الوجهة

3.1.2 صادرات أسماك القاع

1.3.1.2 الصادرات الشهرية حسب القارات



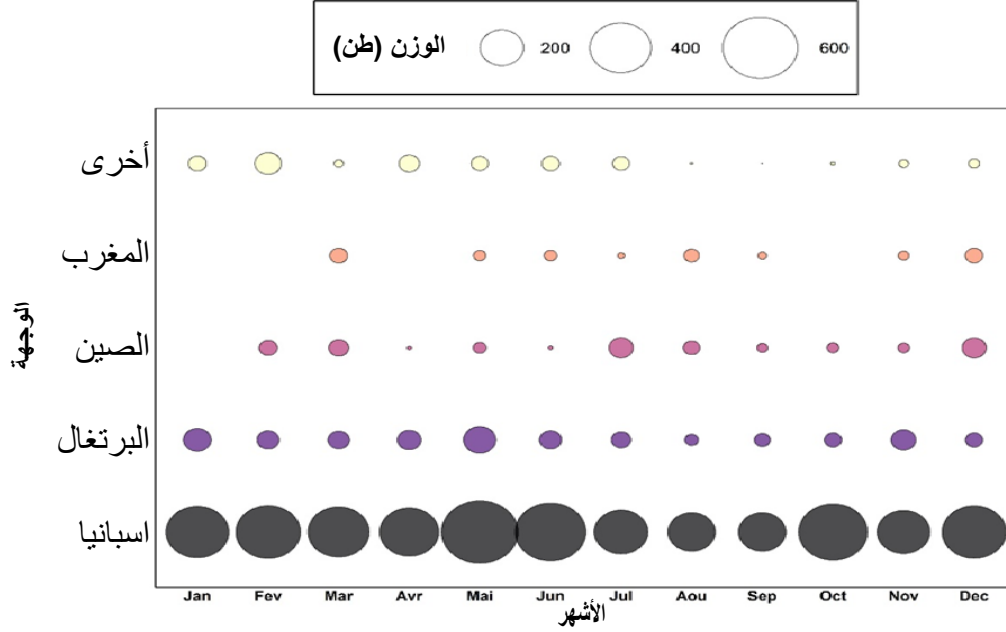
الشكل 15: حجم صادرات الأسماك القاعية حسب القارات

خلال سنة 2024، تم تصدير 6143 طن من عينات الأسماك القاعية مقابل 6453 طن سنة 2023، وتوجه أغلب هذه الكميات نحو السوق الأوروبي بنسبة 90% من الحجم الإجمالي. وتتميز الصادرات الشهرية نحو هذه القارة بالارتفاع خلال النصف الأول من السنة وتظهر منحنى نحو الانخفاض ابتداء من شهر مايو. ولم تتجاوز صادرات هذا المنتج 400 طن كمعدل شهري خلال النصف الثاني من السنة. وكان السوق الإفريقي قد استقبل حدود 4% من هذه المنتج أي ما يمثل قرابة 240 طن خلال سنة 2024، بعد السوق الآسيوي بحدود 5,7% أي ما يقارب 348 طن. ويبطل نصيب السوق الأمريكي ضعيفا جدا بحدود 18 طن فقط.

2.3.1.2 صادرات أهم أسواق الوجهة

البرتغال بفارق كبير، بنسبة 10%. فيما تحتل المملكة المغربية المرتبة الرابعة بنسبة 2,3% بعد الصين بنسبة 4,6%. وتحتل إيطاليا المرتبة الخامسة بنسبة 1,2%. فيما استقبلت الدول الثلاث عشر الأخرى ما يقارب 200 طن تمثل نسبة 2,3% من الحجم الإجمالي لهذا المنتج.

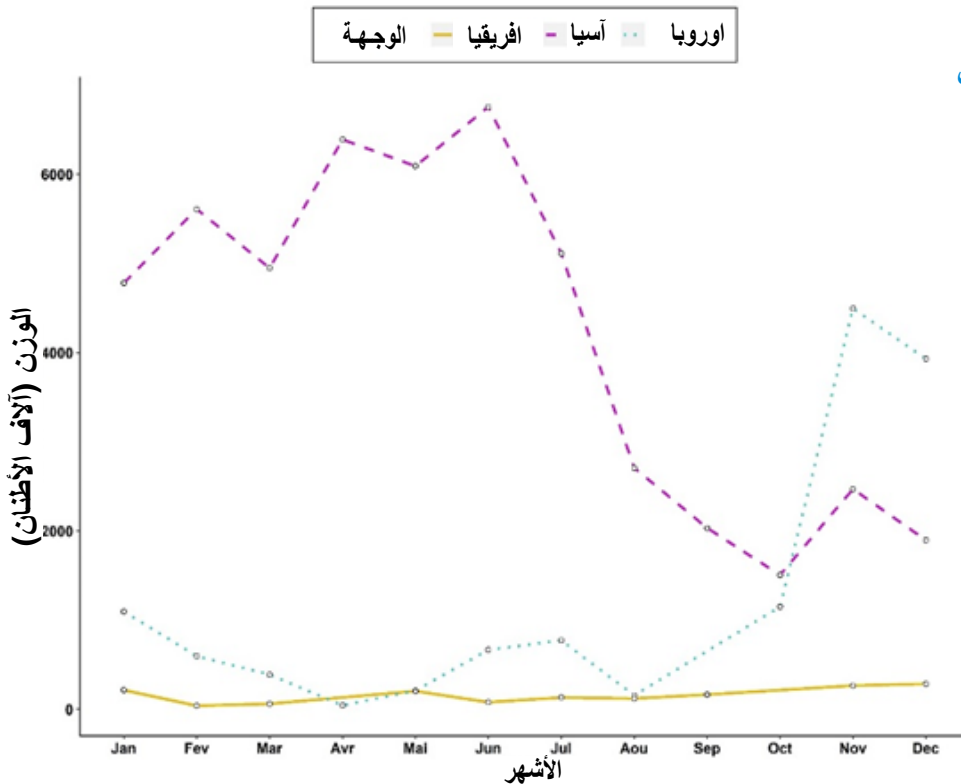
كانت أهم الدول الأوروبية التي استقبلت صادرات الأسماك القاعية خلال سنة 2024 هي إسبانيا، والبرتغال والمغرب. حيث استقبلت هذه الدول الثلاث ما يقارب 93% من الحجم الإجمالي لصادرات الأسماك القاعية (الجدول 12). وتهيمن إسبانيا بشكل كبير على نسبة 79% من الحجم الإجمالي، تليها



الشكل 16: أحجام الصادرات الشهرية حسب سوق الوجهة

الجدول 13: مساهمة الدول في حجم صادرات الأسماك القاعية حسب الدول

إسبانيا	البرتغال	الصين	المغرب	إيطاليا	كوريا الجنوبية	دول أخرى	%
78,8%	9,8%	4,6%	2,3%	1,2%	0,9%	2,3%	%



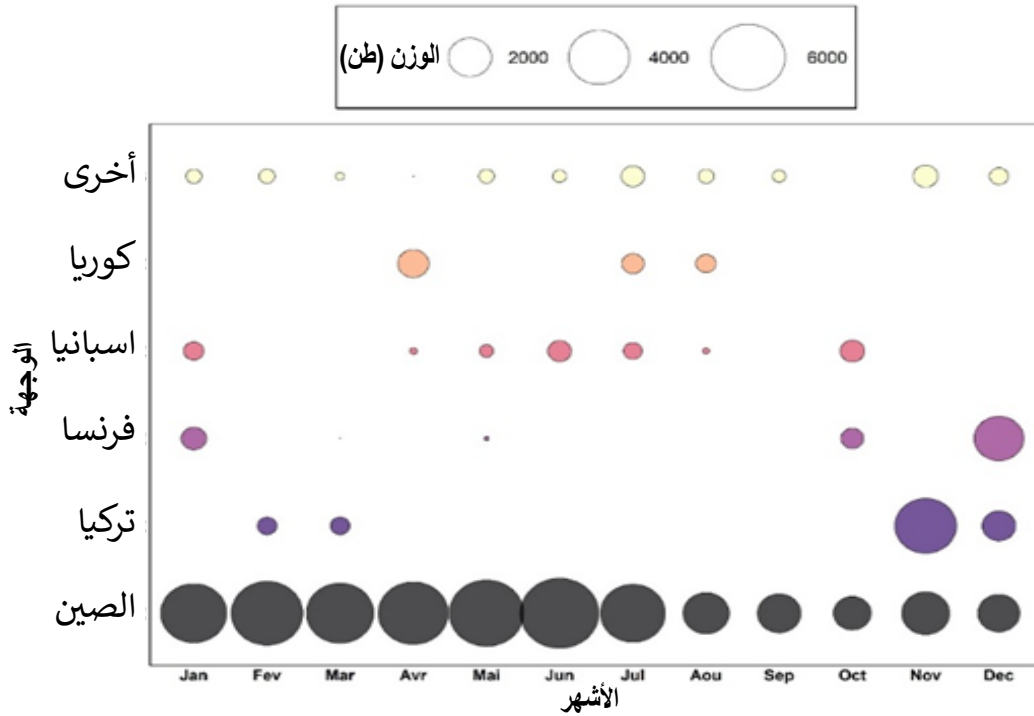
الشكل 17: أحجام الصادرات الشهرية لدقيق وزيت السمك حسب الوجهات الكبرى

4.1.2 صادرات دقيق وزيت السمك

1.4.1.2 الصادرات الشهرية حسب القارات

خلال سنة 2024، تم تصدير 65360 طن من دقيق وزيت السمك (مكونة من 91% من دقيق السمك و9% من زيت السمك). وقد تم تصدير حدود 77% من منتجات دقيق وزيت السمك نحو السوق الآسيوي. فيما يحتل السوق الأوروبي المرتبة الثانية بحدود 21%. وقد ظلت الأسواق الأفريقية والأمريكية ضعيفة الاستقبال بنسبة ضعيفة بحدود 1% تقريبا. وقد بلغ المعدل الشهري للصادرات نحو 5400 طن شهريا. وقد تضاغت أهمية الصادرات نحو الأسواق الآسيوية خلال النصف الأول من السنة بينما الكميات الموجهة نحو السوق الأوروبي فكانت ثلاث مرات أهم خلال النصف الثاني من السنة.

2.4.1.2 أهم أسواق الوجهة لدقيق وزيت السمك



ظلت الصين خلال سنة 2024، الوجهة الأساسية لمنتجات الصيد المحولة إلى دقيق وزيت السمك في موريتانيا. قرابة 48.000 طن أي نسبة 68% من هذا المنتج تم توجيهها نحو السوق الصيني. فيما احتلت تركيا الثانية بقرابة 6000 طن أي نسبة 9%. وقد استقبلت فرنسا واسبانيا على التوالي نسبة 3,4% و 6%.

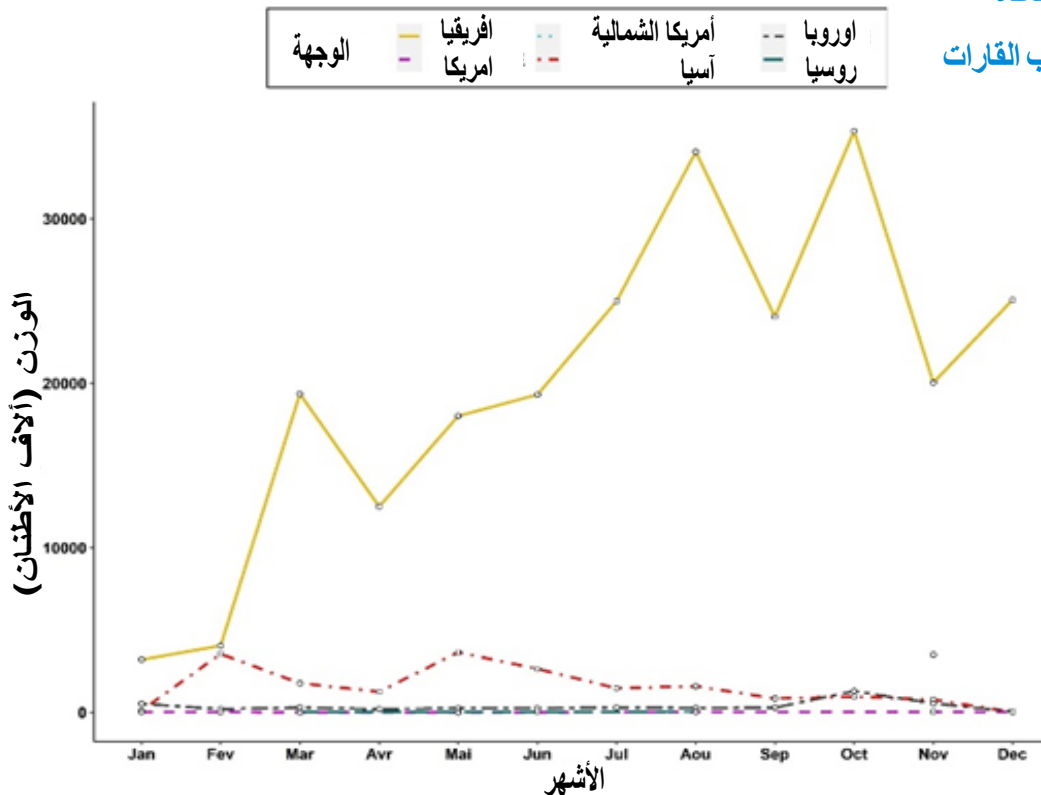
الشكل 18: أحجام الصادرات الشهرية لدقيق وزيت السمك حسب الدول

الجدول 14: مساهمة الدول في أحجام صادرات دقيق وزيت السمك

الدولة	الصين	تركيا	فرنسا	اسبانيا	كوريا الجنوبية	دول أخرى
%	74%	9%	6%	3,4%	3%	4%

5.1.2 صادرات المنتجات المجمدة

1.5.1.2 الصادرات الشهرية حسب القارات



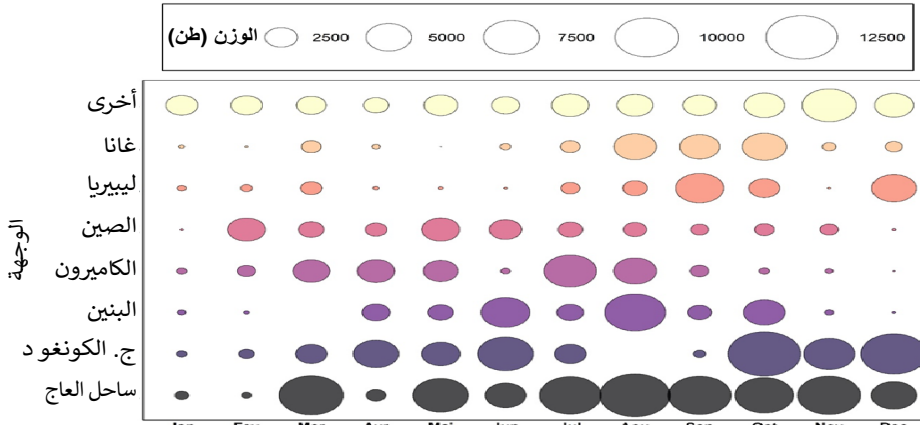
خلال سنة 2024، بلغ حجم صادرات "مختلف المنتجات المجمدة" قرابة 267.000 طن. وقد امتصت القارة الأفريقية لوحدها نسبة 90% من هذا الحجم أي ما يقارب 240.000 طن، مقابل 7% للسوق الآسيوي (18.690 طن). وقد بلغت عمليات التصدير أقصى مستوياتها خلال شهر أكتوبر، ثم أغسطس وديسمبر. وقد تم توجيه حدود 30% من الصادرات نحو القارة الأوروبية خلال شهر أكتوبر.

الشكل 19: حجم الصادرات الشهرية لمنتجات مجمدة مختلفة حسب الأسواق

2.5.1.2 أهم أسواق وجهة المنتجات المجمدة

الجدول 15: مساهمة الدول في حجم الصادرات فيئة «مختلف المنتجات المجمدة»

الدولة	ساحل العاج	الكونغو الديمقراطية	البنين	الكاميرون	الصين	ليبيريا	غانا	دول أخرى
%	29,14	19,59	9,76	8,76	6,47	6,29	6,13	14

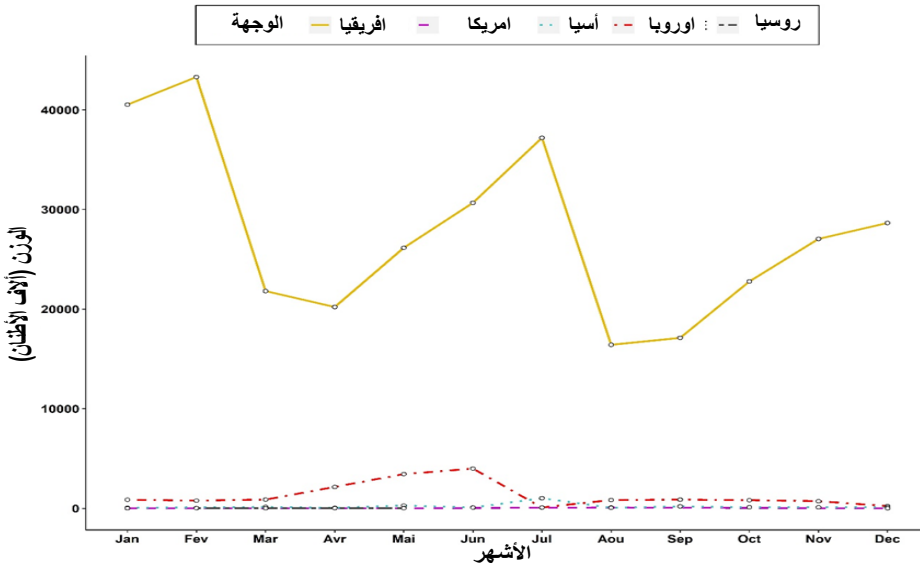


الشكل 20: أحجام الصادرات حسب أهم دول الوجهة

فيما يتعلق بدول أسواق وجهة "مختلف المنتجات المجمدة"، تمت ملاحظة تنوع كبير في الدول المستقبلية للمنتوج، خاصة داخل قارة افريقيا. فقد كانت ساحل العاج وجهة لهذا المنتج بقرابة 29% من الحجم الإجمالي لمختلف المنتجات المجمدة". وتتبعها من قريب الكونغو بحدود 19,6%. فيما تساهم البنين بحدود 10%، ثم الكاميرون بـ 9%. كما استقبلت الصين قرابة 6,5% من الحجم الإجمالي أمام ليبيريا التي ساهمت بنسبة 6%، فيما بلغت نسبة دول أخرى قرابة 14%، ومن ضمنها مالي بنسبة 4%.

6.1.2 صادرات الأسماك السطحية

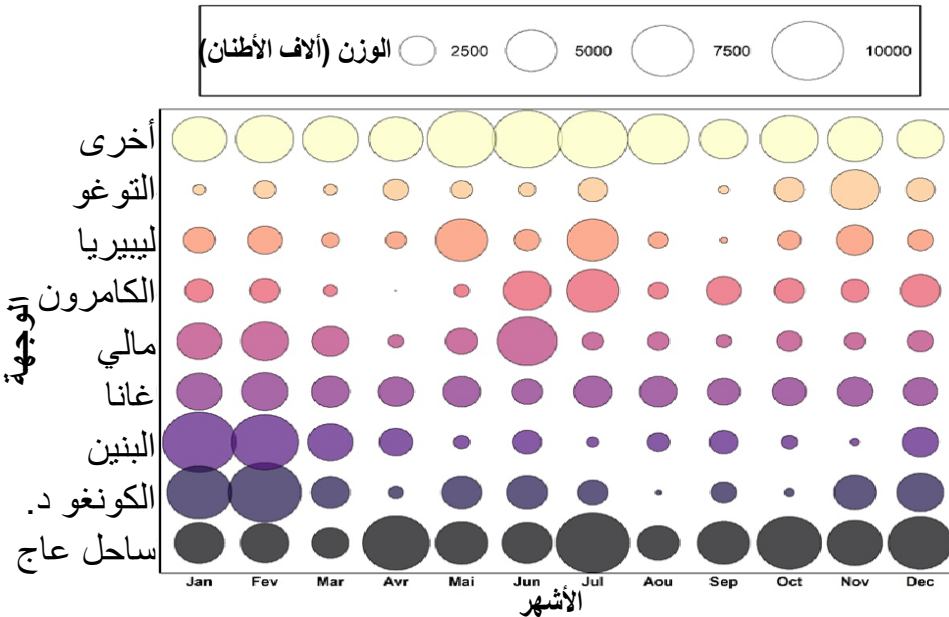
1.6.1.2 الصادرات الشهرية حسب القارات



الشكل 21: أحجام الصادرات الشهرية للأسماك السطحية حسب القارة

تم خلال سنة 2024، تصدير قرابة 350.000 طن من أسماك السطح. وتبقى السوق الإفريقية هي الوجهة الأساسية لهذه المنتجات، حيث بلغت نسبة استقباله 95%. وقد بلغ المعدل الشهري لتصدير هذه العينة 29.000 طن خلال سنة 2024. وكانت نسبة 56% من هذه الكميات تم تصديرها خلال النصف الأول من السنة.

2.6.1.2 أهم أسواق وجهة الأسماك السد



الشكل 22: أحجام الصادرات الشهرية للأسماك السطحية حسب الدول

استقبل 7 دول افريقية قرابة 73% من صادرات الأسماك السطحية خلال سنة 2024. وتهيمن دولة ساحل العاج بحدود 21% من صادرات هذه العينة، ثم الكاميرون بنسبة 11%، والكونغو الديمقراطية بنسبة 10%. كما استقبلت مالي بنسبة 9%، والتوغو 8%، وغانا 7% والبنين بنفس النسبة. فيما استقبلت بعض الدول الأخرى أساسا من افريقيا بحدود 27% من حجم صادرات الأسماك السطحية.

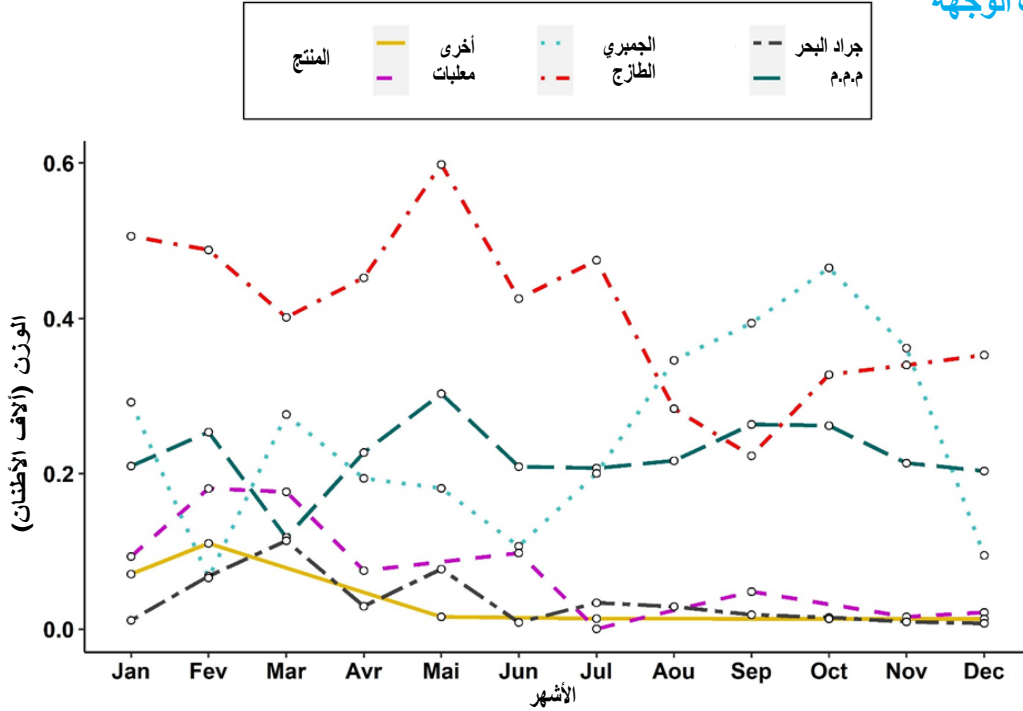
الجدول 16: مساهمة الدول في حجم صادرات الأسماك السطحية

الدولة	ساحل العاج	الكامرون	الكونغو	مالي	التوغو	غانا	البنين	دول أخرى
%	21%	11%	10%	9%	8%	7%	7%	27%

7.1.2 صادرات منتجات أخرى

1.7.1.2 الصادرات الشهرية حسب الوجهة

بلغ حجم صادرات فئة "منتجات أخرى" 11.900 طن، ويمثل 1,5% من الحجم الإجمالي لصادرات 2024. وتشمل هذه الفئة حدود 41% من الأسماك الطازجة موجهة إلى السوق الأوروبي (أساسا إسبانيا والبرتغال) والسوق الأفريقي بنسبة أقل. وتمثل عينة الجمبري نسبة 25% موجهة في الأساس إلى السوق الأوروبي. وتمثل الأسماك المجففة المملحة والمدخنة نسبة 23% موجهة في الغالب إلى السوق الأفريقي. فيما تم توجيه حدود 420 طن من سرطان البحر، تمثل نسبة 3,5% باتجاه السوق الأوروبي.



الشكل 23: حجم الصادرات الشهرية للمنتجات الأخرى حسب الوجهات

الصادرات الفصلية

بلغت الكميات المصدرة من المنتجات السمكية لسنة 2024 ما يناهز 746.080 طن مقابل 614.067 طن لسنة 2023، بقيمة، وقيمة الصادرات 41,34 مليار أوقية لسنة 2024 مقابل 28,8 مليار أوقية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 21% من حيث الحجم و44% من حيث القيمة.

وعليه، فقد بلغت صادرات النصف الأول من سنة 2024 حدود 358 ألف طن، وقيمتها 21,6 مليار أوقية، مسجلا بذلك زيادة بنسبة 13% من حيث الحجم و49% من حيث القيمة، مقارنة مع الفصل الأول لسنة 2023.

أما بالنسبة للنصف الثاني من السنة، فقد زاد حجم الصادرات بنسبة 30%، وبنسبة 38% من حيث القيمة.

كشفت 2024 للمعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد

الصادرات حسب المنتج

يبين التحليل حسب نوع المنتج لصادرات 2024 مقارنة بسنة 2023، تراجعاً في كل فئات الصيد باستثناء رأسيات الأرجل والجمبري ذات القيمة التجارية العالية.

وقد سجلت صادرات رأسيات الأرجل زيادة بنسبة 21% من حيث الحجم و41% من حيث القيمة. وبالنسبة للجمبري، زادت الصادرات بنسبة 40% من حيث الحجم و326% من حيث القيمة. أما بالنسبة لسرطان البحر فقد تراجعته صادراته بنسبة 2% من حيث الحجم و12% من حيث القيمة، وكذا صادرات أسماك القاع، فقد تراجع بنسبة 5% من حيث الحجم، فيما عرفت القيمة زيادة بنسبة 27%.

أما بالنسبة لصادرات دقيق السمك، فقد سجلت هبوطاً معتبراً من 18% سنة 2024 مقارنة بمستواه خلال سنة 2023 لنفس الفترة.

كشفت 2024 للمعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد

مقارنة بين الصادرات الإجمالية لمنتجات الصيد لسنتي 2023 و2024

الفترة Périodes	2023		2024		Variation	
	Gré (T)	Valeur (MRU)	Gré (T)	Valeur (MRU)	Gré	Valeur
يناير - مارس Janvier-Mars	153 758	8 486	181 003	11 469	18%	35%
أبريل - يونيو Avril-Juin	162 633	6 059	177 338	10 165	9%	68%
يناير - يونيو Janvier-Juin	316 392	14 545	358 341	21 634	13%	49%
يوليو - سبتمبر Juillet-Septembre	160 463	7 879	190 072	10 489	18%	33%
أكتوبر - ديسمبر Octobre-Décembre	137 212	6 379	197 667	9 217	44%	44%
يوليو - ديسمبر Juillet-décembre	297 675	14 258	387 739	19 706	30%	38%
المجموع Total	614 067	28 803	746 080	41 340	21%	44%

2.2. قيمة الصادرات خلال سنة 2024

1.2.2. القيم الإجمالية

1.1.2.2. التغيرات السنوية

معتبرة بحدود 326% من قيمته لسنة 2023. في حين عرف دقيق وزيت السمك تراجعاً بنسبة 8,3%.

بلغت قيمة صادرات منتجات السمك خلال سنة 2024، قرابة مبلغ 41,34 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 43,5% مقارنة بسنة 2023. وتعلق هذه الزيادة بشكل خاص بمنتجات "منتجات مجمدة أخرى" التي تضاعفت قيمتها 4 مرات، ثمالجمبري الذي عرف زيادة

الجدول 17: مساهمة المنتجات المصدرة في القيمة الإجمالية

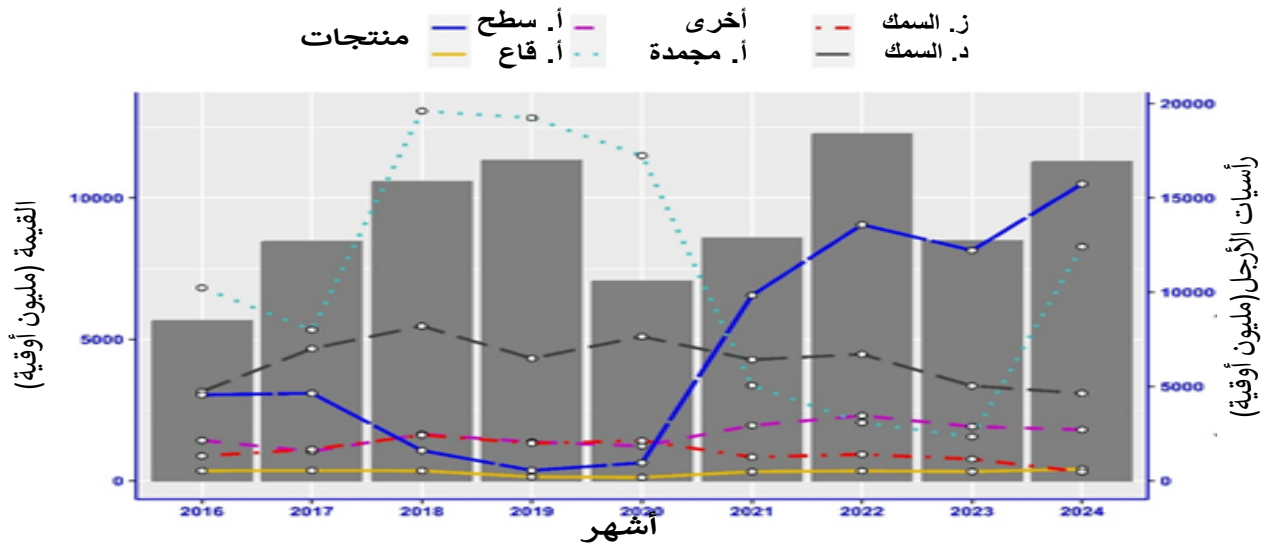
عينات أخرى	أسماك السطح	سرطان البحر	زيت السمك	اسماك طازجة	دقيق السمك	الجمبري	منتجات مجمدة	رأسيات الأرجل	
2%	22%	1%	3%	2%	14%	2%	11%	43%	2021
3%	24%	0%	2%	1%	12%	2%	5%	49%	2022
6,13%	28,3%		2,68%	0,89%	11,7%	0,78%	5,42%	44,1%	2023
2%	25,4%	0,4%	0,8%	0,7%	7,5%	2,3%	20%	40,9%	2024

2.1.2.2. القيمة حسب الأسواق الكبرى

الجدول 18: المساهمات في الصادرات حسب الوجهات الكبرى 2024

دول أخرى	آسيا	أوروبا	أفريقيا	%
0,17%	20,56%	38,42%	40,85%	%

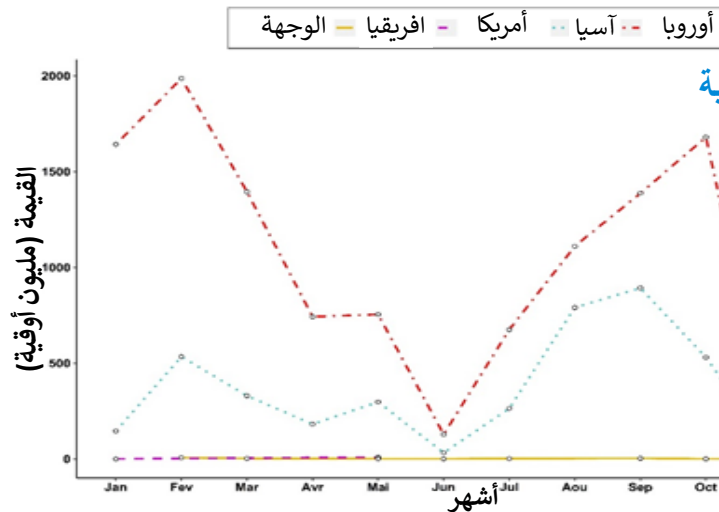
احتلت القارة الإفريقية لسنة 2024 المرتبة الأولى من حيث قيمة الصادرات بحدود 40,85% من القيمة الإجمالية مقابل 32,5% سنة 2023. متبوعاً بالقارة الأوروبية بحدود 38,4% في المرتبة الثانية. وتمثل قيمة الصادرات نحو آسيا نسبة 20,6% من القيمة الإجمالية.



الشكل 24: قيمة الصادرات حسب نوع المنتج

2.2.2. قيمة صادرات رأسيات الأرجل

1.2.2.2. قيمة الصادرات الشهرية حسب الوجهات الأساسية



الشكل 25: قيمة الصادرات الشهرية حسب الوجهات الكبرى

تبلغ القيمة الإجمالية لصادرات رأسيات الأرجل لسنة 2024 حدود 16,92 مليار أوقية جديدة، مسجلة بذلك زيادة بقرابة 4,2 مليار أوقية جديدة (33%) مقارنة بسنة 2023. كما تمثل قيمة الصادرات نحو السوق الأوروبي نسبة 75% من هذه القيمة الإجمالية مقابل 24,5% للسوق الآسيوي.

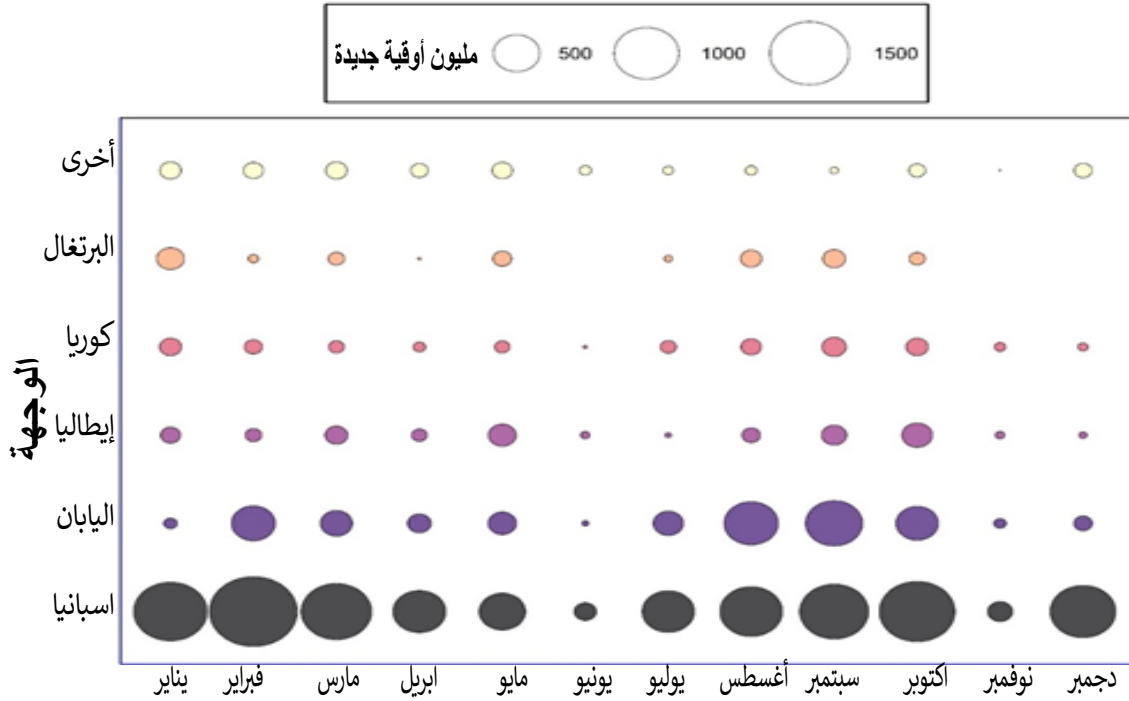
وقد تم تصدير قرابة 52% من القيمة الإجمالية للصادرات نحو السوق الأوروبي خلال النصف الأول من السنة مقابل 38% بالنسبة للمنتجات الموجهة نحو السوق الآسيوي خلال نفس الفترة.

2.2.2.2 أهم أسواق وجهة راسيات الأرجل

ظلت اسبانيا واليابان الدولتين الأوليتين من حيث القيمة المستخلصة من صادرات راسيات الأرجل، وتجمعان حدود 82,8% من القيمة الإجمالية. وقد ظلت هذه النسبة قريبة من النسبة المحسوبة سنة 2023. واحتلت إيطاليا المرتبة الثالثة بنسبة 5% من القيمة الإجمالية تليها كوريا الجنوبية بنسبة 4,6%، ثم البرتغال بنسبة 3,29% والصين بنسبة 1,82%.

الجدول 19: المساهمات في قيم الصادرات حسب الدول

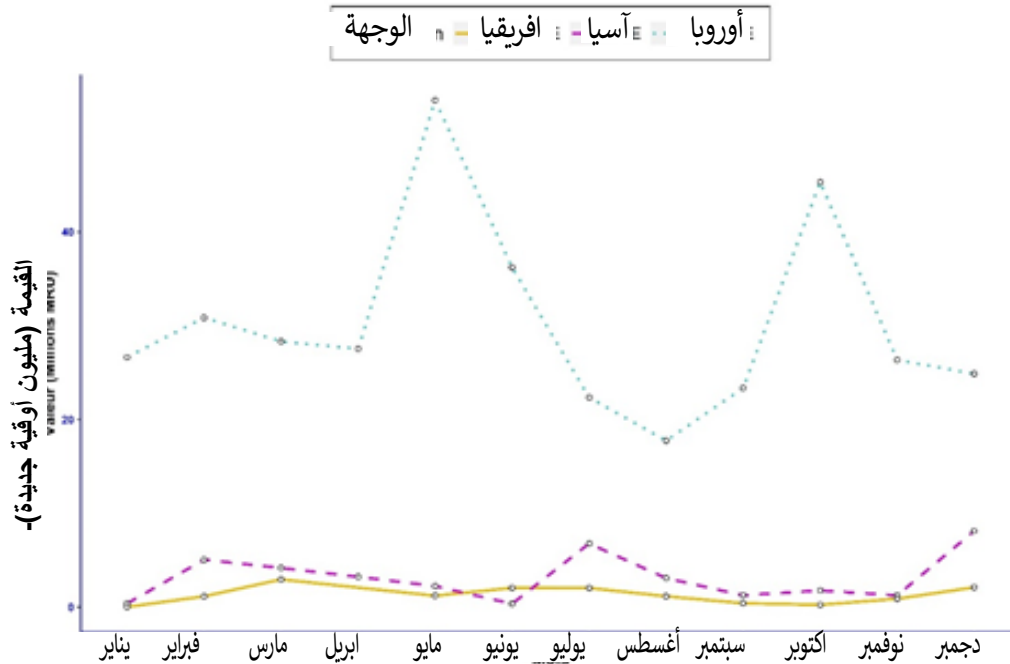
الدولة	اسبانيا	اليابان	ايطاليا	كوريا ج	البرتغال	الصين	دول أخرى
%	61,37%	21,44%	5,05%	4,64%	3,29%	1,82	0,75%



الشكل 26: قيمة الصادرات حسب أهم الدول

3.2.2 قيمة صادرات الأسماك القاعية

1.3.2.2 الصادرات الشهرية حسب القارات



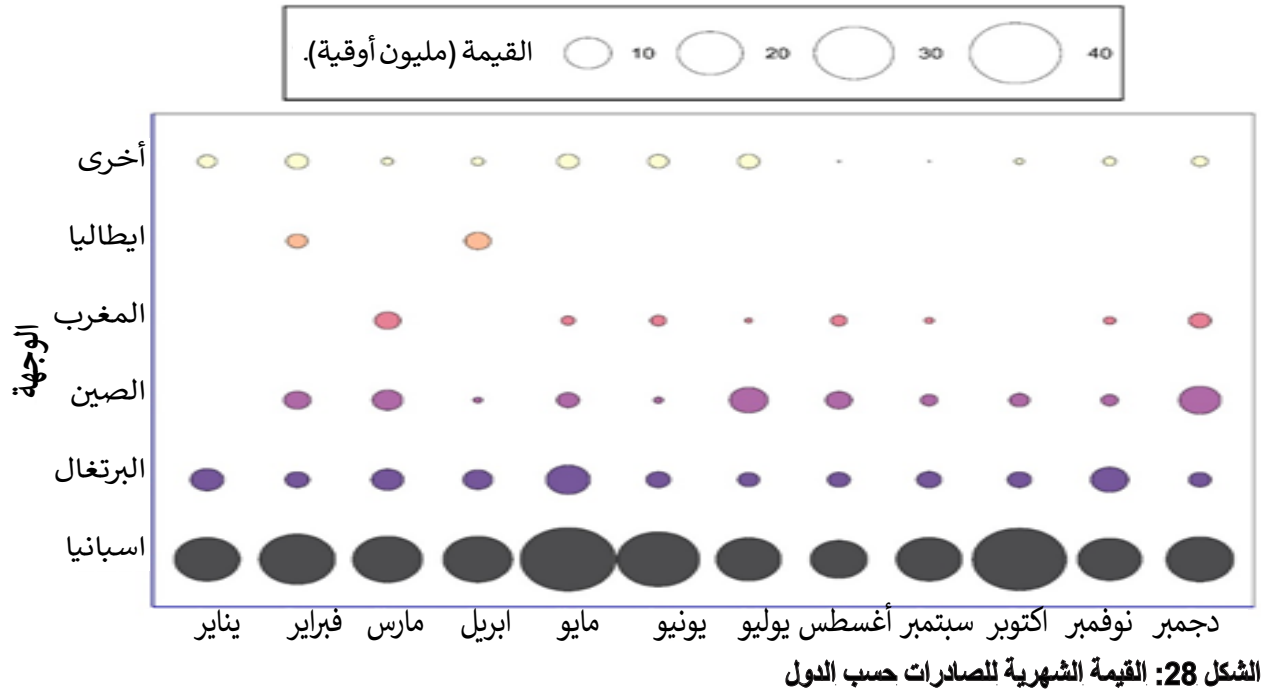
الشكل 27: قيمة الصادرات الشهرية حسب الوجهات الكبرى

ناهزت قيمة الصادرات الإجمالية للأسماك القاعية خلال سنة 2024 قرابة 417 مليون أوقية جديدة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 27% مقارنة بسنة 2023. وتُظهر التغيرات الموسمية منحنى تصاعديا خلال النصف الأول من السنة مع تسجيل أعلى قيمة خلال شهر مايو بما يقارب 97 مليون أوقية جديدة.

وتنتج نسبة 87% من القيمة الإجمالية لهذا المنتج من التصدير نحو القارة الأوروبية، وآسيا في المرتبة الثانية بحدود 9%، في حين تظل قيمة الصادرات نحو افريقيا بحدود نسبة 4%.

2.3.2.2 أهم أسواق الوجهة

تحتل اسبانيا صدارة دول الوجهة من حيث المساهمة في القيمة الإجمالية لصادرات الأسماك القاعية خلال سنة 2024 بنسبة 75%، وتليها البرتغال بنسبة 11%. فيما تحتل الصين المرتبة الثالثة بنسبة 8% من قيمة هذا المنتج، ثم المغرب بنسبة 2% كوريا الجنوبية وايطاليا بنسبة 1% لكل منها.

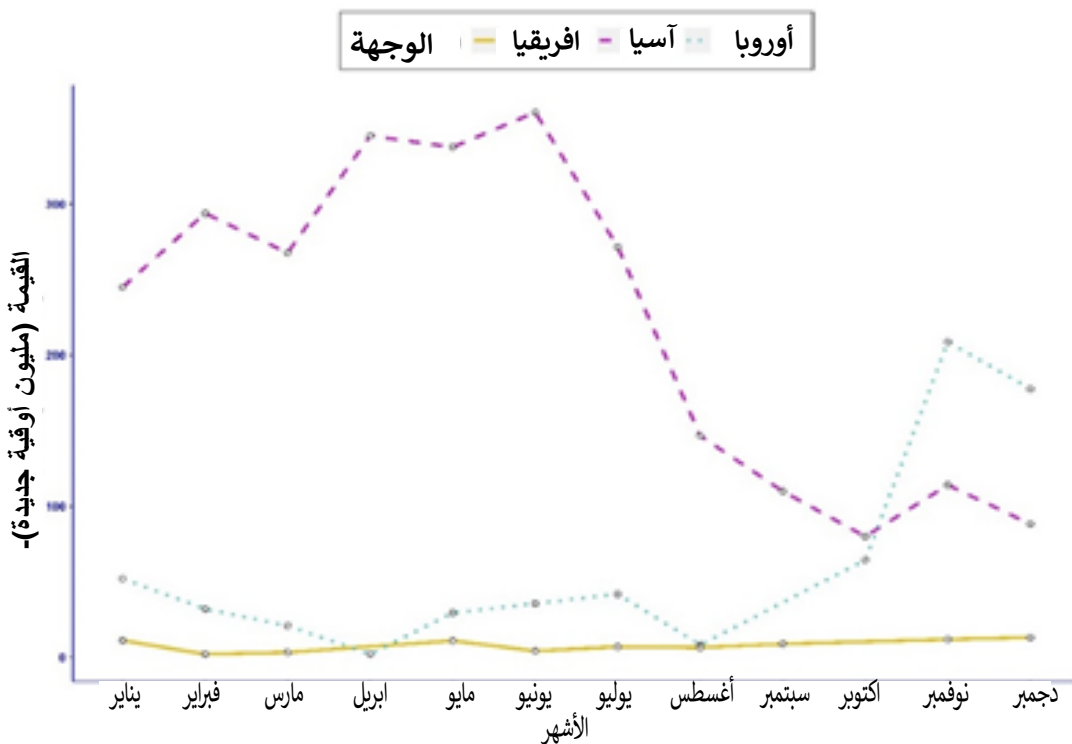


الجدول 20: المساهمة حسب الدول في القيمة الإجمالية للأسماك القاعية

اسبانيا	البرتغال	الصين	المغرب	كوريا ج	ايطاليا	دول أخرى
75%	11%	8%	2%	1%	1	2%

4.2.2 قيمة صادرات دقيق وزيت السمك

1.4.2.2 قيمة الصادرات الشهرية حسب القارات

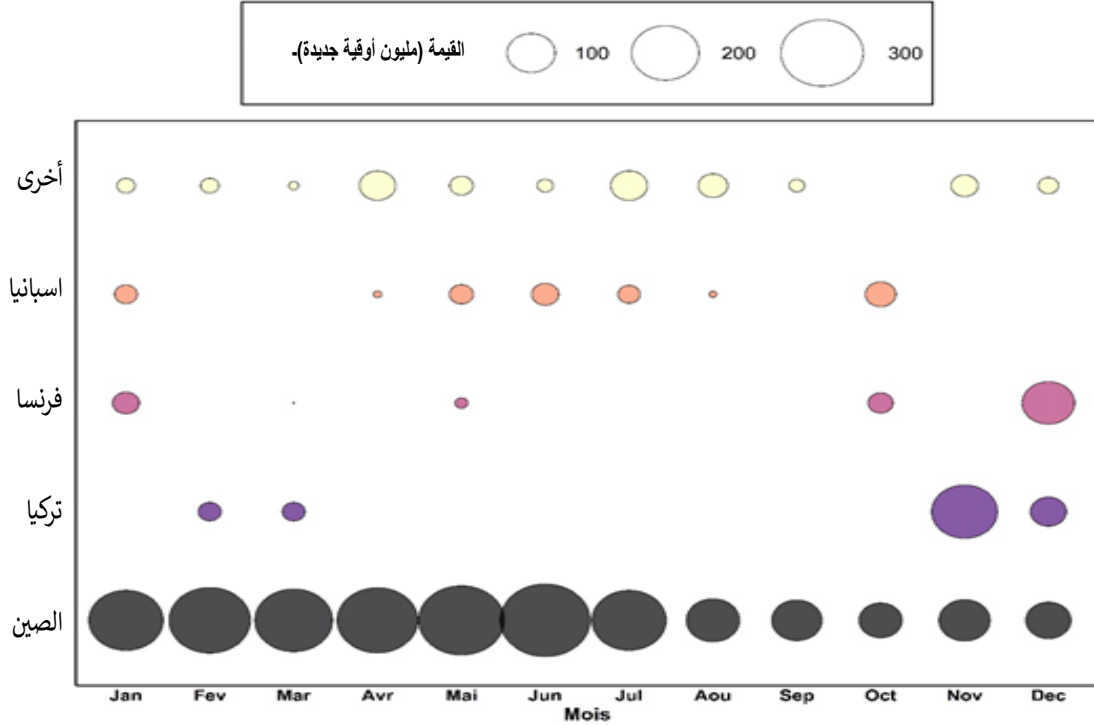


بلغت صادرات منتجات دقيق وزيت السمك خلال سنة 2024 قيمة 3,41 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 17% مقارنة بسنة 2023. ويعود هذا التراجع أساساً إلى انخفاض الكميات المصدرة خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023. وتحتل آسيا وخاصة الصين صدارة الوجهات الكبرى لهذا المنتج بنسبة تقارب 78% من القيمة الإجمالية للمنتج، وتليها أوروبا بنسبة 20%. فيما تبقى الحصة الموجهة لأفريقيا ضئيلة إلى حد 2%.

2.4.2.2 أهم أسواق دول الوجهة

وكوريا الجنوبية (3%)، ونيجيريا (1,2%). وترتكز صادرات هذا المنتج الموجهة إلى الصين ابتداء من شهر وأغسطس، مكملة بالصادرات نحو الدول الأوروبية.

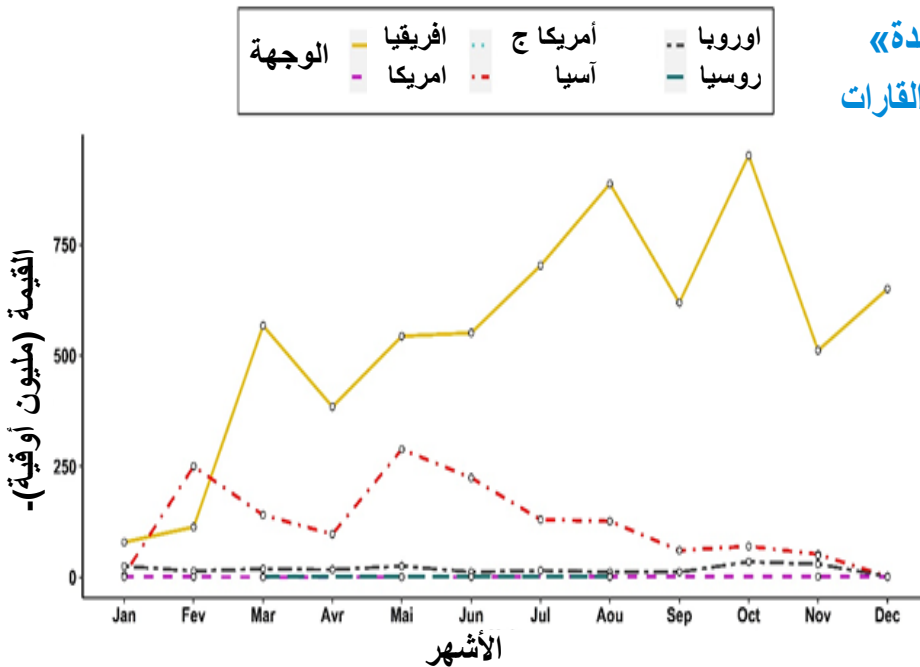
رغم أن الصين تظل أهم الدول التي تستقبل هذا المنتج، إلا أن عدة دول أوروبية تساهم، بشكل معتبر، في قيمة هذا المنتج، ويتعلق الأمر أساسا، بتركيا (8,4%)، وفرنسا (5%)، وإسبانيا (4%)،



الشكل 30: القيم الشهرية لصادرات منتجات دقيق وزيت السمك حسب الدول

الجدول 21: المساهمة حسب الدول في قيمة صادرات دقيق وزيت السمك

الصين	تركيا	فرنسا	اسبانيا	كوريا ج	نيجيريا	تونس	دول أخرى	%
74,6%	8,4%	5,3%	4%	3,1%	1,2%	0,9%	2,4%	



5.2.2.2 قيمة صادرات «المنتجات المجمدة»

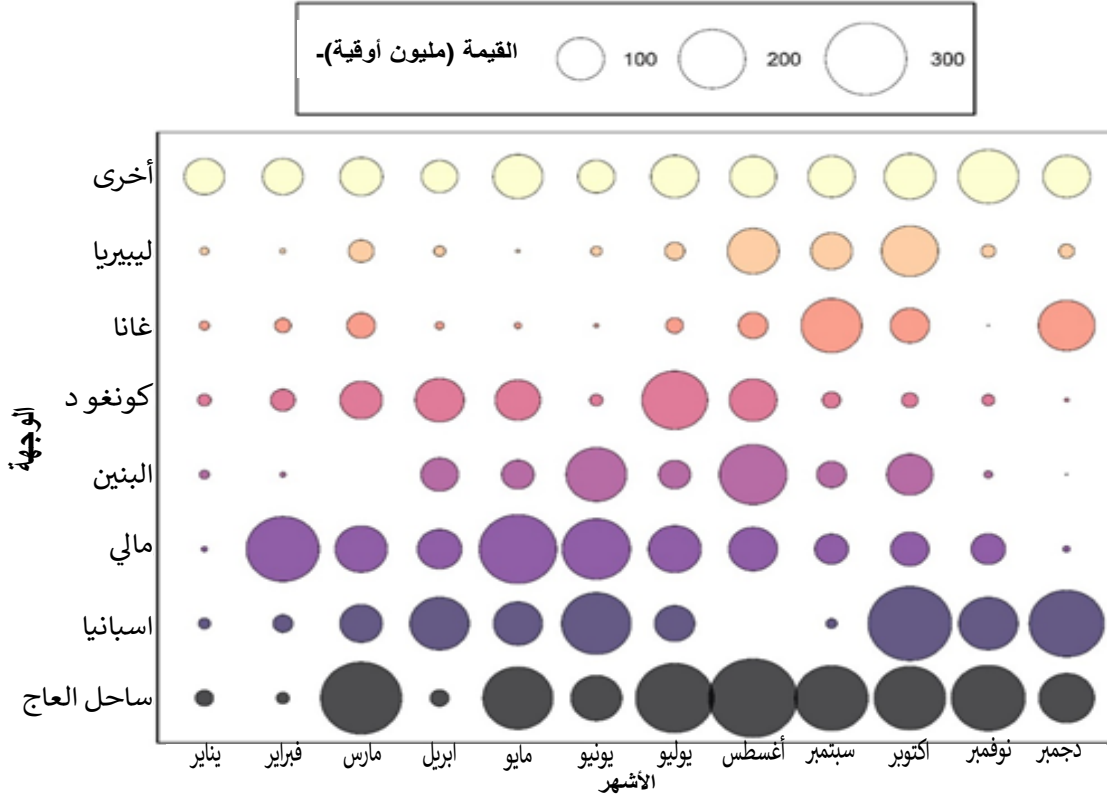
1.5.2.2 قيمة الصادرات الشهرية حسب القارات

تقدر القيمة الإجمالية لصادرات فئة "مجمدات مختلفة" خلال سنة 2024 بحوالي 8,3 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل أربعة أضعاف نفس القيمة لسنة 2023 (طبقا لحجم الصادرات). وتأتي قرابة 79% من هذه القيمة من الصادرات نحو السوق الأفريقي، بينما تأتي نسبة 17,5% من السوق الأوروبي. ولا يمثل السوق الآسيوي سوى نسبة 2,6% من القيمة الإجمالية. ويبين المنحى التصاعدي الشهري لقيمة الصادرات أهمية معتبرة خلال الفصل الثاني من السنة، خاصة بالنسبة للسوق الأفريقي.

الشكل 31: القيم الشهرية لصادرات المنتجات المجمدة

2.5.2.2. أهم دول أسواق الوجهة

لقد شكلت دول ساحل العاج، والكونغو والصين خلال سنة 2024 أهم الدول من حيث المساهمة في قيمة صادرات هذا المنتج، حيث حصدت مجتمعة نسبة 60% من القيمة الإجمالية. تليها البنين والكاميرون بنسبة 8% لكل منها، ثم ليبيريا بنسبة 6% وغانا بنسبة 5%.



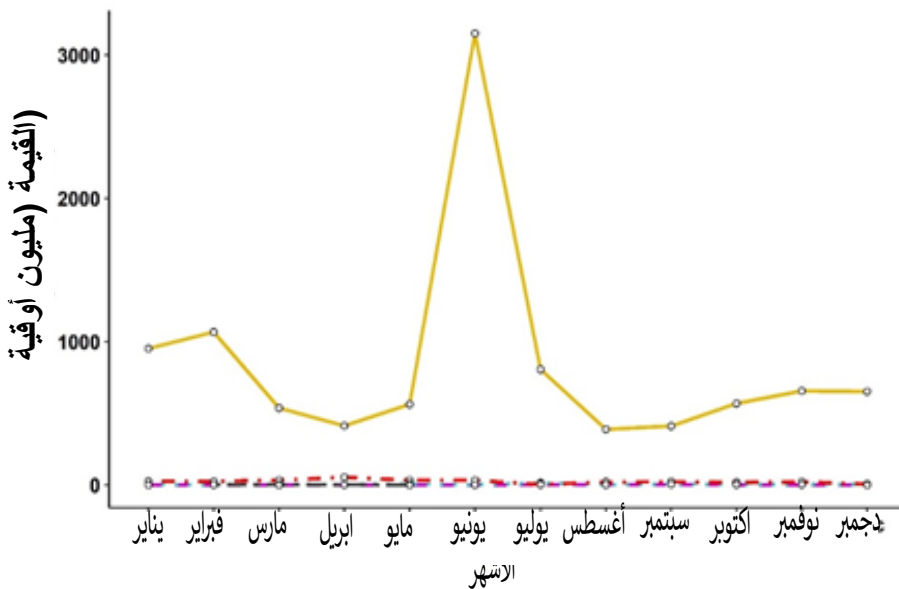
الشكل 32: القيم الشهرية لصادرات المنتجات المجمدة حسب الدول

الجدول 22: المساهمة حسب الدول في قيمة صادرات «منتجات أخرى»

دول أخرى	غانا	ليبيريا	الكاميرون	البنين	الصين	الكونغو الديمقراطية	ساحل العاج	%
13,7%	5%	5,8%	7,8%	8,1%	16,3%	17%	26,4%	%

6.2.2. قية صادرات الأسماك السطحية

1.6.2.2 قيمة الصادرات الشهرية حسب القارات

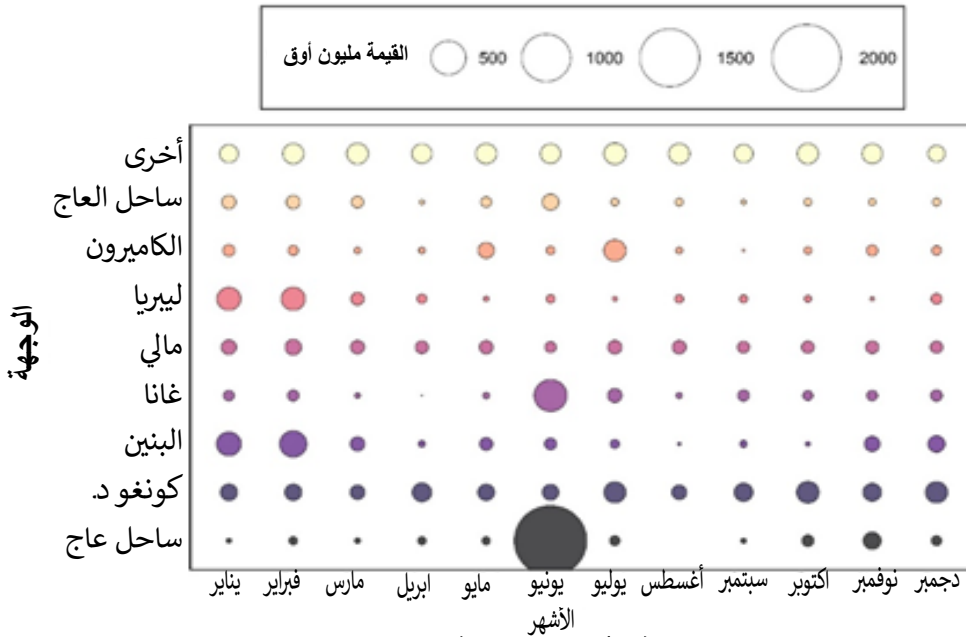


لقد بلغت قيمة صادرات أسماك السطح الصغيرة خلال سنة 2024 ما يناهز 10,5 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 29% مقارنة بسنة 2023. ويوجه هذا المنتج المكوّن أساسا أسماك السطح المجمدة إلى السوق الافريقي بنسبة تقارب 97% من قيمته الإجمالية. ويتم جني ما يقارب 66% من القيمة الإجمالية خلال النصف الثاني من السنة بمعدل 1,15 مليون أوقية جديدة شهريا.

الشكل 33: قيم صادرات الأسماك السطحية

2.6.2.2 أهم أسواق دول الوجهة

لقد كانت نيجيريا هي الدول الأولى من حيث المشاركة في القيمة الإجمالية لصادرات أسماك السطح خلال سنة 2024 بنسبة تقارب 24,5%. تليها ساحل العاج بنسبة 15,3%، ثم الكاميرون بـ 10% من القيمة الإجمالية لهذا المنتج. وتجمع هذه الدول الثلاث لوحدها نسبة 50%. فيما تحتل غانا المرتبة الرابعة بنسبة 9,9% أمام مالي بنسبة 7,8%، والكونغو بنسبة 6,76%، ثم البنين بـ 5,3%، والتوغو بنسبة 4,4% والسينغال بنسبة 3,1%.



الشكل 34: قيم الصادرات الشهرية للأسماك السطحية حسب الدول

الجدول 23: مساهمة الدول في قيمة صادرات "الأسماك السطحية"

دول أخرى	غينيا	التوغو	البنين	الكونغو	مالي	غانا	الكاميرون	ساحل العاج	نيجيريا	%
%14,4	%3,9	%4,4	%5,3	%6,8	%7,8	%7,9	%9,7	%15,3	%24,5	%

6.2.2.2 قيمة صادرات «منتجات أخرى»

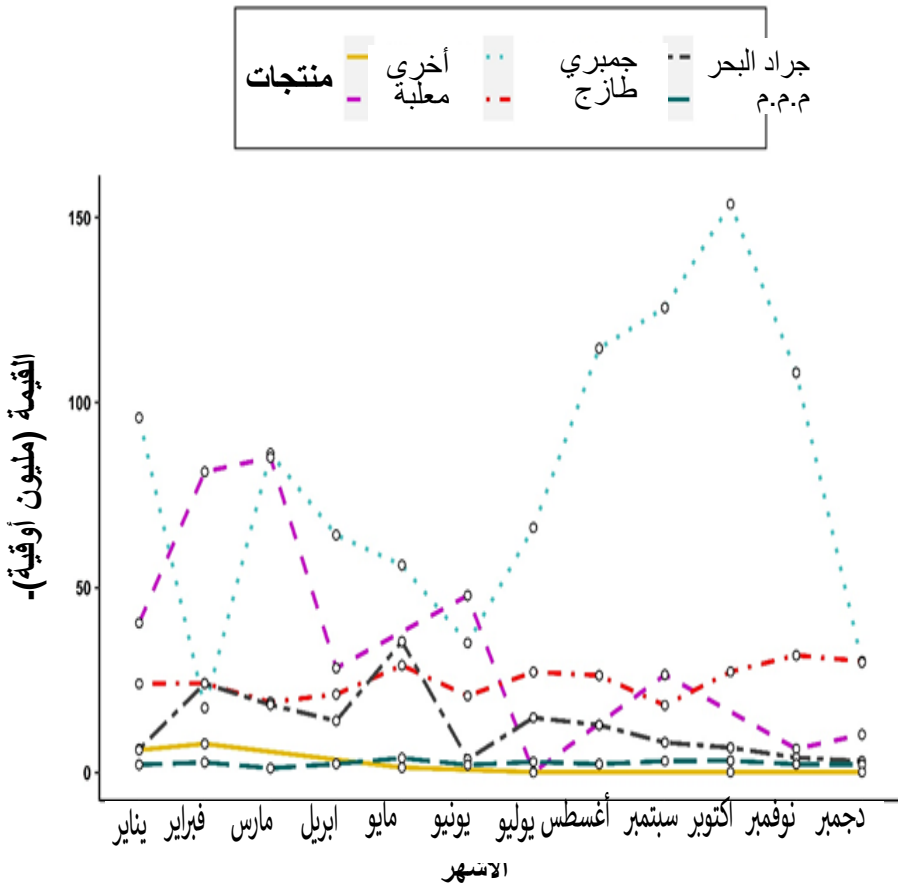
جمعت صادرات فئة «منتجات أخرى» خلال سنة 2024 ما يقارب 1,8 مليار أوقية جديدة من بينها 89% ناتجة عن المنتجات الموجهة نحو أوروبا مقابل 8% موجهة نحو السوق الآسيوي، فيما تم توجيه 3% من القيمة الإجمالية نحو السوق الأفريقي.

وتهيمن قيمة الجمبري على القيمة الإجمالية لهذه الفئة بنسبة 54%، وتأتي المعلبات في المرتبة الثانية بنسبة 18%، ثم المنتجات الطازجة بنسبة 17%. وتمثل قيمة جراد البحر المصدر سنة 2024 نسبة 8,5% من القيمة الإجمالية لصادرات هذه الفئة (وهو ما يقارب 150 مليون أوقية جديدة). ولا تمثل قيمة المنتجات المملحة والمجففة والمدخنة سوى 1,7% من هذه القيمة، فيما تمثل المنتجات غير المحددة نسبة 1%.

تهيمن الصادرات إلى أفريقيا إلى حد كبير على القيمة الناتجة عن صادرات المنتجات الطازجة بنسب أقل مما لوحظ في حجم صادراتها، مما يشير إلى مجموعة مختارة من الأنواع ذات القيمة السوقية الأكبر من المنتجات الموجهة لأوروبا. وتعود القيمة الكبيرة لصادرات الجمبري في هذا القسم مقارنة بحجم صادراته، إلى ارتفاع قيمته السوقية مقارنة بالمنتجات الأخرى، ويعتبر هذا المنتج مخصصا بشكل شبه حصري للسوق الأوروبية كما هو الحال بالنسبة لجراد البحر والمنتجات المعلبة كذلك.

صادرات 2020 - 2024

	2020	2021	2022	2023	2024
حجم الصادرات (طن)	762 156	628 726	656 000	614 000	746 080
قيمة الصادرات (أوقية)	30 221 945 497	37 590 000 000	29 000 000 000	30 591 082 908	41 340 133 391



الشكل 35: قيم صادرات «منتجات أخرى»



الجزء الثالث

الإطار المؤسسي - المؤشرات



خريطة الطريق للنهوض بقطاع الصيد والاقتصاد البحري - 2024

وتخطيط القطاع الحالية. ويعني المدى القصير، وفق مفهوم هذا التوجه، سنة 2024، الموافقة لنهاية برنامج "تعهداتي" وخطة إعلان سياسة وتخطيط القطاع. فيما يعني المدى المتوسط ما بعد 2024.

هكذا، تركز الأولويات على إنتاج القطاع وتوطين الكميات المصطادة، وتعزيز تئمين المنتجات المُوجَّهة نحو الاستهلاك البشري، وخلق فرص عمل للموريتانيين، وتعزيز المساهمة في ميزان المدفوعات وفي إيرادات الميزانية فضلا عن تنمية الشؤون البحرية والصيد واستزراع الأسماك في المياه القارية.

وفي هذا السياق، سيتم التركيز على تعظيم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما فيما يتعلق بخلق فرص العمل وتئمين المنتجات.

ولهذا الغرض، سيستفيد تئمين وتجهيز المنتجات السمكية محليا من إطار تحفيزي من شأنه أن يجذب أكبر عدد من المستثمرين ويسمح بتنمية مشاريع متكاملة، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي توجه استثمارها نحو تئمين أسماك السطح الصغيرة الموجهة نحو الاستهلاك البشري.

كما تم وضع آليات جديدة تمكن مختلف فئات الفاعلين من الولوج إلى تمويلات في إطار شراكة عمومية خصوصية ابتداء من شهر مارس 2024. وقد أصبحت هذه التمويلات متاحة عبر مشروع سلاسل القيمة في الصيد. وستساهم هذه الخطوة في دفع تحويل المخزون القابل للاستغلال وفي تعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتنا في الأسواق العالمية.

رؤية واضحة وصولا إلى تلبية احتياجات القطاع والاستجابة للتطلعات المعقولة للمستثمرين على مستوى مختلف حلقات سلسلة القيمة لثرواتنا السمكية.

وقد تم تصميم خارطة الطريق هذه لتتبع عمل قطاع الصيد والاقتصاد البحري على المديين القصير والمتوسط انطلاقا من المطالب والمشاكل التي أثارها الفاعلون مع الحرص في نفس الوقت على تنفيذ الإطار الحالي لسياسة وتخطيط القطاع. ويُقصد بالمدى القصير، وفق مفهوم هذه الخارطة، سنة 2024، الموافقة لنهاية برنامج "تعهداتي" وخطة إعلان سياسة وتخطيط القطاع. فيما يعني المدى المتوسط سنة 2025 وما بعدها.

وعلى هذا الأساس، يحدوني الأمل بأن خارطة الطريق ستكون بمثابة لوحة مفاتيح نستطيع من خلالها متابعة تصحيح خطة عملنا وتسريع الإنجازات ومن ثم تحقيق أهدافنا الاستراتيجية.

الهدف المنشود

طبقا لتوجيهات استراتيجية النماء المتسارع والرفاه المشترك، ولبرنامج "تعهداتي" وبرنامج أولوياتي الموسع" لرئيس الجمهورية، وكذا إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري 2022 - 2024، قام القطاع بإعداد خارطة طريق من أجل النهوض بقطاع الصيد والاقتصاد البحري. وقد أخذ إعدادها في الاعتبار حاجيات ومطالب الفاعلين أثناء الزيارات الميدانية التي أداها الوزير والأمين العام ما بين يوليو ونوفمبر 2023. فيما طبع إعداد هذه الخارطة والمصادقة عليها مسارا تشاركيا تميّز بحضور مكثف لكافة الفاعلين والمنظمات المهنية والاجتماعية، والمجتمع المدني، والشركاء الفنيين والماليين.

كما ترمي خارطة الطريق إلى المواءمة من جهة. بين إجبارية ضمان استدامة الثروات السمكية والحاجة من جهة أخرى إلى استغلالها وتئمينها من أجل دمج أفضل للقطاع في الاقتصاد الوطني الذي يبقى من أولويات الحكومة. فهي تصب في نهاية المطاف إلى توجيه قطاع الصيد والاقتصاد البحري على المديين القصير والمتوسط مع السهر على تعزيز تنفيذ سياسة

تجعل أهداف الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، وكل من برنامج "تعهداتي" وبرنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية من قطاع الصيد أحد أهم رافعات النمو الاقتصادي للبلاد في أفق 2030. وفي هذا السياق، فإن ضبط منظومتنا الخاصة بتسيير المصائد من أجل استغلال مستدام ودمج القطاع في الاقتصاد الوطني، يجب أن يتصدر الاهتمامات الاستراتيجية للقطاع وفقا لتوجيهات إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري للفترة 2022 - 2024.

وهكذا تعتبر خارطة الطريق من أجل النهوض بقطاع الصيد والاقتصاد البحري تشخيصا مفصلا ومتناسقا ومرنا للمحددات وللحاجة إلى السير قدما باتجاه تنفيذ إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري للفترة 2022-2024 واتخاذ القرارات المناسبة على المديين القصير والمتوسط. وتنطلق في ذلك من تنفيذ خطط العمل الاستراتيجية والسياسة كما تراعي الوضع الحالي للقطاع والمتطلبات التي عبر عنها الفاعلون في القطاع بمناسبة الزيارات الميدانية في كل من نواذيبو ونواكشوط وعلى امتداد الشاطئ وفي داخل البلاد. وقد تم التشاور حول الملاحظات والاقتراحات التي جرى تقديمها بهذه المناسبة واعتمادها من طرف مختلف الفاعلين خلال ورشة التشاور حول النهوض بقطاع الصيد والاقتصاد البحري المنعقدة في نواكشوط يومي 1 و2 دجنبر 2023.

وقد جدد الفاعلون الاقتصاديون وممثلو المنظمات الاجتماعية والمهنية في القطاع، بوصفهم شركاء خلال مشاركتهم في أشغال ورشة التشاور، التزامهم بدعم القطاع في سعيه إلى العمل من أجل المزيد من الفاعلية والنجاعة والقيام بالمهام المرسومة من أجل النهوض بقطاع الصيد والاقتصاد البحري.

ولتذليل كل هذه العقبات والاستفادة كليا من المقدرات التنموية للقطاع، يجب أن ينطلق عملنا، سواء من حيث التدخلات العمومية أو الاستثمارات الخصوصية، من



هيكل وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية

مرسوم رقم 192 - 2024/و.أ الصادر بتاريخ 07 أكتوبر 2024، يحدد صلاحيات وزير الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه

- الشؤون البحرية والاقتصاد الأزرق؛
- الاتصال.
يكلف المستشار القانوني، من بين أمور أخرى، بتقديم خبرة قانونية، والتأكد من مطابقة تعهدات القطاع للقانون؛ ودراسة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية وكذا مشاريع الاتفاقيات التي تعدها المديرية. ويحيل مشاريع النصوص التشريعية والقانونية إلى تأشير المديرية العامة للتشريع والترجمة ونشر الجريدة الرسمية.

المادة 9: تلحق هيئة تدعى "المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد" بديوان الوزير، وتتم إدارتها من طرف أمين دائم برتبة مستشار في. ويتم تحديد مهامها وعملها ومصالحها بموجب مقرر صادر عن الوزير.

المادة 10: تكلف المفتشية الداخلية بالمهام المحددة في المادة 6 من المرسوم رقم 93075 الصادر بتاريخ 06 يونيو 1993 المحدد لشروط تنظيم الإدارات المركزية وإجراءات تسيير ومتابعة الهياكل الإدارية. وعلى هذا الأساس يعهد إليها بما يلي:
- التأكد من فعالية تسيير نشاطات جميع مصالح القطاع والمؤسسات الخاضعة للوصاية، ومن مطابقتها للقوانين والنظم المعمول بها، وملاءمتها لسياسة وخطط عمل القطاع. ويجب عليها إبلاغ الوزير بكل التجاوزات والخروقات الملحوظة في مجال التسيير المالي ليجلبها إلى أجهزة الدولة المختصة بالرقابة؛
- تقييم النتائج التي تم إنجازها فعلا؛
- تحليل الفوارق بين النتائج مقارنة مع التوقعات، واقتراح الإجراءات التصحيحية الضرورية.
تتكون المفتشية العامة من مفتش عام برتبة مستشار في، يساعده أربعة (4) مفتشين برتبة مدراء مركزيين.

المادة 11: يكلف الملحوقون بمهام إدارية توكل إليهم من طرف الوزير، ولهم رتبة رؤساء مصالح، وعددهم ثلاثة (3).

المادة 12: تكلف السكرتارية الخاصة بتسيير الشؤون الخاصة بالوزير. وهي مكلفة على الخصوص باستقبال الرسائل السرية وملفات مجلس الوزراء والاحتفاظ بالأرشيف. ويديرها كاتب خاص برتبة رئيس مصلحة بالإدارة المركزية.

ثانيا: الأمانة العامة

المادة 13: تسهر الأمانة العامة على تطبيق القرارات المتخذة من قبل الوزير. وهي مكلفة بتنسيق عمل جميع مصالح القطاع.

تتألف الأمانة العامة من:

1. الأمين العام؛
2. المصالح الملحقة بالأمين العام.

ثالثا: المديرية المركزية

المادة 20: تضم وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية على المديرية المركزية السبعة (7) التالية:
أ. مديرية البرمجة والتعاون والدراسات؛
ب. مديرية استصلاح الثروات السمكية؛
ج. مديرية الصيد في أعالي البحار والشاطئي؛
د. مديرية الصيد التقليدي وزراعة الأحياء المائية البحرية؛
هـ. مديرية تسمين وترقية سلاسل القيمة؛
و. مديرية البنى التحتية البحرية والمينائية والوصاية؛
ز. مديرية الشؤون الإدارية والمالية.

رابعا: المصالح اللاممركزة

- أ. المديرية الجهوية للصيد في نواذيو
- ب. مصالح لاممركزة أخرى

- تسيير حطام السفن البحرية والسفن المهجورة؛
- ترقية التعاون مع الدول والمؤسسات والمنظمات شبه-الإقليمية والإقليمية والدولية المختصة في الميادين التي تدخل ضمن اختصاصه.
يمثل الوزير الدولة لدى المؤسسات شبه الإقليمية والإقليمية والدولية المتخصصة في مجالات اختصاصه.

المادة 3: يمارس وزير الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية السلطة على خفر السواحل الموريتانية الخاضعة للقانون رقم 0412013 الصادر بتاريخ 12 نوفمبر 2013 ونصوصه التطبيقية.

المادة 4: يمارس وزير الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية سلطة الوصاية الفنية المحددة بمقتضى القوانين والنظم المطبقة على المؤسسات والهيئات العمومية والشركات ذات رأس المال العمومي التالية:

- المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد؛
- المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وتربية الأسماك؛
- وكالة تنمية الصيد واستزراع الأسماك في المياه القارية؛
- الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية؛
- ميناء نواكشوط المستقل. ميناء الصداقة؛
- ميناء نواذيبو المستقل؛
- مؤسسة ميناء خليج الراحة؛
- ميناء تانيت؛
- ميناء انجاكو؛
- سوق السمك في نواكشوط؛
- الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك؛
- شركة بناء السفن الموريتانية؛
- الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك.

المادة 5: لأجل القيام بمهامه العامة كما هي محددة في المادة 2 من هذا المرسوم، تتبع الإدارات التالية لوزير الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية:

أولا: ديوان الوزير؛

ثانيا: الأمانة العامة؛

ثالثا: المديرية المركزية؛

رابعا: المصالح اللاممركزة.

أولا: ديوان الوزير

المادة 6: يضم ديوان وزير الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية مكلفين بمهام ومستشارين فنيين، ومرصد، ومفتشية داخلية، وملحقين وسكرتارية خاصة.

المادة 7: يؤدي المكلفون بمهام، تحت السلطة المباشرة للوزير، كل مهمة يسندها الوزير إليهم، خصوصا المسائل المتعلقة بقطاع الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية، وتلك المتعلقة بالبحرية التجارية. وتحدد مهامهم بموجب مقرر صادر عن الوزير.

المادة 8: المستشارون الفنيون

يكلف المستشارون الفنيون، تحت سلطة الوزير، بالمهام الدائمة أو الخاصة التي يسندها إليهم الوزير ويقومون بإعداد الدراسات وتقديم الآراء والمقترحات حول الملفات والمسائل التي تحال إليهم.

ويتوزع المستشارون الفنيون وعددهم خمسة (5) وفقا للتخصصات التالية:

- الشؤون القانونية؛
- البحث في مجال الثروات البحرية والمحيطات وكذا البيئة؛
- الرقابة البحرية؛

المادة الأولى: تطبيقا لترتيبات المرسوم رقم 93075 الصادر بتاريخ 06 يونيو 1993 المحدد لشروط تنظيم الإدارات المركزية وإجراءات تسيير ومتابعة الهياكل الإدارية، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد صلاحيات وزير الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه.

المادة 2: تتمثل المهام العامة لوزير الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية في تصوّر وتنسيق وترقية ومتابعة تنفيذ سياسة الحكومة في مجالات الاستغلال والتسيير المستدام للثروات السمكية والتمثين والتشغيل في قطاع الصيد خاصة للشباب، وعلوم البحار والبنى التحتية البحرية والمينائية، والشؤون البحرية والنقل البحري والتكوين البحري. ومن مهامه كذلك تطوير سلاسل القيمة في قطاع الصيد والنهوض بالاقتصاد الأزرق، سببلا إلى تعزيز مساهمة قطاع الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية في التنمية الوطنية؛ وهو السلطة الوطنية المختصة في مجال الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية، ومراقبة جودة وصحة وسلامة مؤسسات ومنتجات ومناطق إنتاج الصيد.

وعلى هذا الأساس، يكلف بما يلي:

- استصلاح واستغلال الثروات البيولوجية البحرية وفي المياه شبه المالحة والقارية؛
- صيانة وحماية الثروات ووسطها؛
- تسمين الثروات السمكية؛
- البحث في مجالات الثروة السمكية وعلوم المحيطات وتربية الأحياء المائية البحرية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية؛
- متابعة وتقييم أشغال الاستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المائية والمعدنية بحكم تأثيراتها المحتملة على أنشطة الصيد؛
- إعداد وتطبيق القوانين والنظم في مجالات نشاطه؛
- مراقبة الصيد والتفتيش في المياه الخاضعة للقوانين الوطنية؛
- التنسيق ومتابعة محاربة الصيد المحظور غير الشرعي وغير المصرح به؛
- الرقابة في مجال الصحة والنظافة والجودة على منتجات ومؤسسات ومناطق الإنتاج؛
- تسويق وترقية وتسمين منتجات الصيد وتطوير الصناعات التحويلية؛
- المحافظة على الوسط البحري، ومكافحة حالات التلوث البحري؛
- متابعة إجراءات التعويض لدى الصندوق الدولي للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث النفطي FIPOL؛
- تحديد وتنسيق ومتابعة وضع السياسة الوطنية في مجال التكوين في القطاع طبقا للمعايير والنظم الدولية؛
- مراجعة وضعية السفن وإدارة الرهون البحرية؛
- بناء وتصليح السفن؛
- الملاحة والأمن والسلامة البحرية وكذلك الإنارة البحرية والإشارات والهيدروغرافيا؛
- تنظيم ومراقبة وتطوير النقل البحري؛
- التسيير الفني للاتفاقيات والمعاهدات؛
- ترقية وحماية البنى التحتية الهيكلية على الساحل؛
- استغلال وتسيير البنى التحتية المينائية ومتابعة البنى التحتية البحرية مع القطاعات المعنية؛
- تسيير وحماية المجال العمومي البحري؛
- تسيير عمال البحر؛
- اعتماد المهن البحرية والمينائية؛
- ترقية التشغيل ودمج المهنيين في القطاع البحري والأنشطة ذات الصلة؛
- المشاركة في أعمال الدولة في البحر؛
- المساعدة والإنقاذ في البحر؛

المؤشرات الأساسية لقطاع الصيد 2024 . 2020

المساهمة في الاقتصاد الكلي (2024 . 2020)					
2024	2023	2022	2021	2020	المؤشر
746 080	614 000	656 000	628 726	762 156	حجم الصادرات (طن)
41 340 133 391	29 000 000 000	37 590 000 000	37 221 945 497	30 591 082 908	قيمة الصادرات (أوقية جديدة)
8 438 718 140	7 828 527 747	8 647 862 666	7 677 191 299	8 899 419 952	مداخل القطاع (أوقية جديدة)
5,3	5,0	5,7	5,1	6,3	المساهمة في الناتج الداخلي الخام الوطني (%)

تطور الكميات المصطادة حسب كل مصيدة (2024 . 2020)					
2024	2023	2022	2021	2020	المؤشر
1 005 385	845 00	1 007 462	1 010 001	1 272 866	الإنتاج الإجمالي (طن)
871 131	749 743	903 650	863 809	1 138 949	أسماك السطح الصغيرة (طن)
43 141	36 708	45 603	31 948	44 256	راسيات الأرجل (طن)
60 884	55 439	54 324	71 655	87 327	أسماك القاع (طن)
60%	68%	70%	68%	65%	الجزء المُفرغ محليا (%)

تطور سعة التخزين والتحويل (2024 - 2020)					
2024	2023	2022	2021	2020	المؤشر
125 293					السعة الإجمالية لتخزين المنتجات المجمدة (طن)
59 257	71 889	94 043	95 105	128 472	صادر دقيق السمك (طن)
6 103	17 821	22 122	21 549	29 419	صادرات زيوت السمك (طن)
88 711	55 641	80 116	31 580	25 968	صادرات أسماك السطح الصغيرة المجمدة (طن)

مداخل القطاع 2024 - 2020

2024	2023	2022	2021	2020	
8 438 718 140	7 828 527 747	8 647 862 666	7 828 527 747	8 899 419 952	مداخل القطاع (أوقية جديدة)

مصيدة جراد البحر الوردية: مخزون للمتابعة عن قرب

شهدت مخزونات جراد البحر الوردية، التي كانت في وضعية كارثية، تحسناً في حالة أرصدها (مؤشر الوفرة) في عام 2006 خلال تقييم لمخزون الأسماك القاعية أجراه المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد IMROP. وعلى الرغم من هذا التحسن، لم تكن هذه العينة مستغلة بشكل قليل أو لم يتم استغلالها حتى عام 2013، ولم تكن تنشط في المنطقة سوى سفينتين تعملان بالأكياس (caseyeurs). منذ هذا التاريخ وبالتحديد في نوفمبر 2013، لوحظ الحماس بين بعض المشغلين لهذه العينة من خلال تحوّل بعض سفن رأسيات الأرجل الشاطئية إلى سفن لصيد جراد البحر وكذا وصول السفن المستأجرة إلى المنطقة.

هكذا تم استئناف نشاط صيد جراد البحر الوردية في عام 2014 من خلال الصيد الاستكشافي. وقد مكنت نتائج هذا الصيد من وضع خطة تسيير لهذه المصايد من خلال تحديد الحد المسموح به والشروط الفنية للصيد.

وقد مكنت المتابعة في عام 2022 من مراقبة هذه المصيدة بشكل أفضل، لا سيما من خلال عمليات المراقبة في البحر ومتابعة عمليات التفريغ، لضمان تحليل وهيكلية أحجام الأفراد التي يتم تفريغها من هذه العينة. وتهدف هذه الجهود إلى السيطرة على تطور هذه المصيدة.



مصيدة رأسيات الأرجل: تحديات وإجراءات التسيير

تتكون مصيدة رأسيات الأرجل من ثلاث عيّنات أساسية (الأخطبوط، كالمار، والحبار). ويتم استغلال هذه العيّنات الثلاث في امتياز واحد يدعى «رأسيات الأرجل». ويثير هذا السياق بعض القضايا، خاصة فيما يتعلق بحالة استغلال مختلف الأنواع، وعلى وجه الخصوص الأخطبوط الذي يتعرض لضغط شديد.

سنتناول في هذا القسم الوضع الحالي لهذه المصيدة والذي تميز بالتعليق التام لجميع أنشطة الصيد (الأسطول والمعدات التي تستهدف رأسيات الأرجل). ويجب أن تحدد النتائج المتوقعة لعمليات التوقف البيولوجي الفوائد المتوخاة من الحفاظ على مجموعة هذه العيّنات والأثر الاجتماعي والاقتصادي لنشاط الصيد التقليدي.



الأسعار عند التفريغ

يتم هنا استعراض لمتوسط الأسعار لعامي 2023 و 2024 للأنواع الرئيسية التي يتم تفريغها في موريتانيا عن طريق الصيد التقليدي والشاطئي. ويظهر التحليل الأولي تبايناً في أسعار الأنواع المهمة نسبياً وفقاً لمناطق الإنزال الإحصائية والفترات والكميات المنتجة من العيّنات. وسيركز التحليل على قائمة محدودة من العيّنات ذات الأهمية التجارية. وهذا يتعلق بشكل خاص بالكالمار، الكوريين، دينتون، جراد البحر، الهامور، البوري، الأخطبوط وسمك موسى (صول). يعرض الجدول أدناه المتوسطات المحسوبة على مدار العام دون الأخذ في الاعتبار التغيرات الموسمية في الكميات والأسعار.

Catégorie	Espèces/Groupe Espèces	NORD		Nouakchott	
		2023	2024	2023	2024
Benthos	Courbine	160	150	145	160
	Mulets	30	27	30	24
	Raies*	15	17	55	12
	Requins*	25	26	54	17
Céphalopodes	Calamar	330	241	298	270
	Poulpe	360	385	280	350
	Seiches	130	125	114	130
Crustacés	Langouste	500	550	540	500
Démersaux	Capitaines	65	85	67	65
	Dentex	75	80	60	90
	Dorades	90	78	79	80
	Rétans	65	56	70	60
	Merous	230	239	196	245
	Murenes	30	30	65	65
	Poissons chats	16	18	22	20
	Pomadasyde	45	60	45	50
	Sars	40	45	25	40
	Soles	80	85	100	90
Gastropodes	Cymbium	35	30	35	35
Pélagiques	Chinchards	40	45	40	45
	Ethmalose	15	14	15	12
	Sardinelles	25	10	23	12
	Sardines	20	27	17	15
	Scombridae	40	57	58	55

التوقف البيولوجي لصيد رأسيات الأرجل

تعتبر فترات توقف صيد الأخطبوط في موريتانيا، المعروفة باسم التوقف البيولوجي، إجراءات استصلاح تهدف إلى حماية الموارد خلال فترة التكاثر. يتم إقرار هذا التوقف عادة لمدة شهرين، وغالباً ما تكون مرتين في السنة، وتستند إلى آراء علمية يقدمها المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد IMROP. ويمكن إجمال أهداف تنفيذ هذه التوقفات من بين أمور أخرى فيما يلي:

- حماية الثروة: يعتبر التوقف البيولوجي ضرورياً للسماح للأخطبوط بالتكاثر وتجديد مخزونه.
- تجنب الصيد المفرط: يمكن أن يؤدي الصيد المفرط إلى انخفاض سريع في أعداد الأخطبوط، مما يؤثر على استدامة الصيد.
- التسيير المستدام: تساهم فترات التوقف في تسيير أكثر استدامة لصيد الأخطبوط، لما يكتسب من أهمية في الاقتصاد الموريتاني.
- يُحظر استخدام جميع المعدات التي تستهدف رأسيات الأرجل (القدور، والفخاخ، والأدوات، والشباك، والخيوط الطويلة، وما إلى ذلك) أثناء توقف الصيد. وتضع السلطات الموريتانية ضوابط صارمة لضمان الامتثال للحظر، مع فرض عقوبات على الانتهاكات. يقوم المعهد بمراقبة حالة الثروة بانتظام ويقدم النصائح العلمية لضبط فترات إيقاف التشغيل إذا لزم الأمر.
- ومن ناحية أخرى، لا بد من النظر في تأثير هذه التوقفات على نشاط الصيادين خلال هذه الفترة. وبهذا المعنى، يجب على الصيادين تكييف أنشطتهم مع فترات التوقف، الأمر الذي قد يتطلب تنويع ممارساتهم أو تكييفها. يمكن أن يكون لعمليات التوقف البيولوجي تأثيراً على النشاط الاقتصادي لقطاع الصيد، ولكنها تعتبر ضرورية لاستدامة الثروة والنشاط نفسه.

إعادة التشكيل والتحليل المقارن للنتائج المحلي الخام للصيد في موريتانيا

د. أبو اليمان كان، خبير اقتصاد الصيد

1. تقديم

في سياق اقتصادي عالمي يتسم بتغيرات اقتصادية عالمية، تعتمد موريتانيا على عدة قطاعات استراتيجية لدعم نموها وتنويع اقتصادها. ومن بين هذه القطاعات، يحتل قطاع الصيد بشكل خاص، مكانة هامة. وفي الواقع، فهو يمثل مصدراً أساسياً للعملة والدخل لآلاف المشغلين ويوفر إيرادات كبيرة للدولة، كما يساهم في خلق فرص العمل ويلعب دوراً رئيسياً في الأمن الغذائي للبلاد. ومع ذلك، فقد تم قياس ديناميكيات التنمية القطاعية منذ فترة طويلة على أساس تقييم مساهمة صيد الأسماك في الناتج المحلي الخام وتأثيرها على النمو الوطني.

وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر الاقتصادي الكلي، لا تزال بعض التناقضات قائمة بين التقديرات الرسمية الصادرة عن نظام المحاسبة الوطنية والواقع الملحوظ بشأن ديناميكيات التنمية القطاعية. وتفسر هذه التناقضات جزئياً بمحدودية الأساليب الإحصائية الحالية، التي تبذل مجهوداً لتسجيل كل الأنشطة الاقتصادية الحقيقية للقطاع. وعلى وجه الخصوص، يبقى من الصعب دمج أنشطة الصيد الشاطئي والتقليدي غير الرسمية في أغلب الأحيان بشكل دقيق، في الإحصائيات الوطنية. وعلى الرغم من أن هذه القطاعات ديناميكية للغاية وضرورية لسبل عيش العديد من المجتمعات على طول الساحل، إلا أنها غالباً ما تغيب عن أنظمة البيانات الرسمية. وتؤدي هذه الوضعية إلى التقليل من تقدير المساهمة الحقيقية لقطاع الصيد في الاقتصاد الوطني، ويسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين الأساليب المنهجية لتعكس بشكل أفضل الواقع الاقتصادي للبلاد.

يهدف هذا النهج، المستوحى من طريقة تحليل التكلفة والفوائد، إلى إعادة بناء القيمة المضافة الخام للصيد الأولي بناء على التدفقات الاقتصادية الملاحظة أثناء رحلات وحدات الصيد إلى الموانئ وعلى طول الساحل. ويقوم هذا النهج على المبدأ التالي:

القيمة المضافة الخام (تحليل التكلفة والفوائد) = أرقام الأعمال - الاستهلاكات المتوسطة

تشكل هذه الطريقة التحليلية بديلاً للطريقة الرسمية لتقدير مساهمة الصيد في الناتج المحلي الخام. وبفضل طبيعتها التجريبية وبساطتها، فإن طريقة تحليل التكلفة والفوائد ACB تكمل التقديرات الصادرة عن نظام المحاسبة الوطني (SCN) من خلال عكس الديناميكيات الاقتصادية للقطاع بشكل أكثر دقة، ولا سيما من خلال دمج الحصص التقليدية والشاطئية التي غالباً ما تكون ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الحسابات الوطنية الرسمية. ومع ذلك، ليس المقصود أن تحل عملية إعادة التقدير بطريقة تحليل التكاليف والفوائد محل الرقم الرسمي، بل أن تكون النتائج التي تم الحصول عليها بمثابة نقطة مقارنة بهدف تكييف أو إعادة توجيه برامج تطوير الحسابات الوطنية وفقاً للديناميكيات الحقيقية لقطاع الصيد.

يسلط هذا التحليل، المتعلق بإعادة تقدير مساهمة الصيد في الناتج المحلي الخام للفترة 2011-2024، الضوء على الاتجاهات الرئيسية التي تعكس بشكل أفضل ديناميكيات السياسات والاستراتيجيات القطاعية المتعاقبة التي تم تنفيذها في موريتانيا في السنوات الأخيرة:

1. استراتيجية التسيير المستدام لقطاع الصيد وتربية الأحياء المائية (2008-2012، ممتدة إلى 2014)؛
2. الاستراتيجية الوطنية للتسيير المسؤول للتنمية المستدامة لمصايد الصيد والاقتصاد البحري (2015-2019)؛
3. استراتيجية الاستصلاح والتنمية المستدامة والمندمجة للصيد البحري (2020-2024).

2. النتائج حسب مختلف طرق إعادة التشكيل

1.2. مقارنة تطور الناتج الداخلي الخام للصيد حسب الطرق المختلفة

يعرض الجدول تطور تقدير مساهمة صيد الأسماك في الاقتصاد الوطني المحسوبة وفقاً لثلاثة أنظمة محاسبية وطنية سارية لسنوات 1993، و2008 (SCN93)، و2011-2024 (SCN08)، وتحليل القيمة الخام ACB، خلال الفترة 2011-2024. كما يسلط الضوء على تأثير تغير القاعدة في نظام المحاسبة الوطنية (SNC) والتقارب التدريجي بين طرق التقدير (الجدول 1).

بين عامي 2011 و2024، ارتفعت قيم نظام المحاسبة الوطنية SCN93 من 4800 إلى 7400 أوقية، بزيادة قدرها 54%، في حين زادت قيم نظام المحاسبة الوطنية SCN08 من 8200 إلى 18700 أوقية، بزيادة تزيد عن 120%. ويوضح هذا الاختلاف القوي تأثير إعادة تنظيم الاقتصاد: فقد أدى الانتقال من SCN93 إلى SCN08 إلى إعادة تقييم معتبرة لمستوى النشاط الاقتصادي للصيد، من خلال دمج قطاعات فرعية جديدة، ولا سيما الأنشطة غير المصنفة للصيد التقليدي والشاطئي، ومن خلال تطبيق طرق قياس أكثر انسجاماً مع المعايير الدولية. وبعبارة أخرى، يعكس SCN08 صورة أكثر اكتمالاً وواقعية للهيكلة الاقتصادي للنظام الوطني للصيد.

ويؤكد الفارق بين SCN93 وSCN08 هذا التطور. حيث ارتفع إلى 71% عام 2011 ووصل إلى 153% عام 2024، مما يعكس مضاعفة مستوى الثراء المقدر وفق القاعدة المحاسبية الجديدة (SCN 08). وتدل هذه القيم المتضخمة على أن نظام المحاسبة الوطنية 93 قلل إلى حد كبير من تقدير الوزن الحقيقي لمساهمة الصيد في الاقتصاد الوطني. ومع

الجدول 1: تطور الناتج الداخلي الخام للصيد الإجمالي حسب مختلف الطرق (مليون أوقية جديدة)

الفارق بين تحليل التكلفة الخام - نظام المحاسبة الوطنية 08	الفارق بين نظام المحاسبة الوطنية 93 - نظام المحاسبة الوطنية 08	تحليل التكلفة الخام	نظام المحاسبة الوطنية	
			2008	1993
%	%	أوقية ج	أوقية ج	
+77 %	+71 %	14 500	8 200	4 800
+73 %	+70 %	14 700	8 500	5 000
+69 %	+66 %	14 900	8 800	5 300
+67 %	+61 %	15 000	9 000	5 600
+63 %	+59 %	15 000	9 200	5 800
+47 %	+111 %	19 800	13 500	6 400
+22 %	+135 %	24 000	19 700	8 400
+6 %	+139 %	25 600	24 100	10 100
+8 %	+135 %	24 100	22 300	9 500
+6 %	+141 %	22 200	21 000	8 700
+6 %	+147 %	21 700	20 500	8 300
+7 %	+147 %	20 800	19 500	7 900
+7 %	+149 %	20 200	18 900	7 600
+10 %	+153 %	20 500	18 700	7 400

الجدول 2: تطور الناتج الداخلي الخام (%) للصيد الأولي حسب الاستراتيجيات الوطنية (2011-2024)

التحليل الاقتصادي	تحليل التكلفة الخام (%)	نظام المحاسبة الوطنية 08 (%)	نظام المحاسبة الوطنية 93 (%)	الإجراءات الأساسية	فترة / استراتيجية
الغمة البيطية - ولكن مستقر، وضع أسس للاستدامة	6,5	4,0	1,7	- التعزيز المؤسسي: تنظيم جهود الصيد - دعم الصيد الحرفي والساحلي - سحب سفن صيد رأسيات الأرجل الأوروبية	2014-2008 استراتيجية التسيير المستدام لقطاع الصيد وتربية الأحياء المائية (2008-2012، ممتدة إلى 2014)
التوسع المستدام، وزيادة التثمين المحلي، يصل إلى الذروة في 2018-2019	7	4,8 → 7,4	2,1 → 3,4	- إدخال رسوم المستخدم، وTAC والحصص - إصلاح النظام الضريبي، وحقوق الطوايح والوصول، والتراخيص والإتاوات - تطوير المعالجة والموانئ - تكامل إدارة النظام البيئي	2019-2015 الاستراتيجية الوطنية للتسيير المسؤول للتنمية المستدامة لمصايد الصيد والاقتصاد البحري
ترجع معتدل، وتكيف ومرونة في مرحلة ما بعد كوفيد، وتوؤام مؤسسي	9,1 → 7,5	7,3 → 6,0	3,3 → 2,9	- خارطة طريق 2024 لتعاقب القطاع	2024-2020 استراتيجية الاستصلاح والتنمية المستدامة والمندمجة للصيد البحري

3.2. حصة الناتج الداخلي الخام من الصيد في الناتج الداخلي الوطني (%)

ويوضح الشكل تطور مساهمة الصيد الأولي في الناتج الداخلي الخام الوطني وفقا لطرق إعادة التكوين الثلاثة (SCN 93، SCN 08، ACB).

حتى سنة 2018، سجلت مساهمة الصيد في الاقتصاد تزايدا منتظما، حيث بلغت ذروتها عند حوالي 10% من الناتج الداخلي الخام وفقا لطريقة ACB و9% وفقا لنظام الحسابات القومية 08. ويعكس هذا النمو صعود قطاع الصيد في الاقتصاد الوطني، مدعوما بتحسين في توظيف الكميات المصطادة من قبل النظام الوطني وخاصة الصادرات.

اعتبارًا من عام 2020، نلاحظ انخفاضًا تدريجيًا في مساهمة الصيد. ويفسر هذا الانخفاض بتراجع عائدات الكميات المصطادة، وانكماش التجارة الدولية بعد كوفيد-19، والتنوع الاقتصادي لصالح القطاعات الدافعة الأخرى مثل التعدين والذهب والغاز وخدمات الاتصالات والبناء.

ويعكس التقارب بين منحنيات ACB وSCN لعام 2008 مقارنة بعام 2016 مواءمة المقاربات المنهجية، الناتجة عن تحسين تكامل البيانات المتعلقة بديناميكية تشغيل وحدات الصيد والموانئ والهيئات الإدارية في الحسابات الوطنية.

وأخيرًا، فإن الوضع المنخفض بشكل ملحوظ لمنحنى نظام المحاسبة الوطنية لعام 1993 يوضح النقص التاريخي في تقدير وزن الصيد قبل الإصلاحات التي تم إجراؤها وتحديث النظام الإحصائي الوطني.

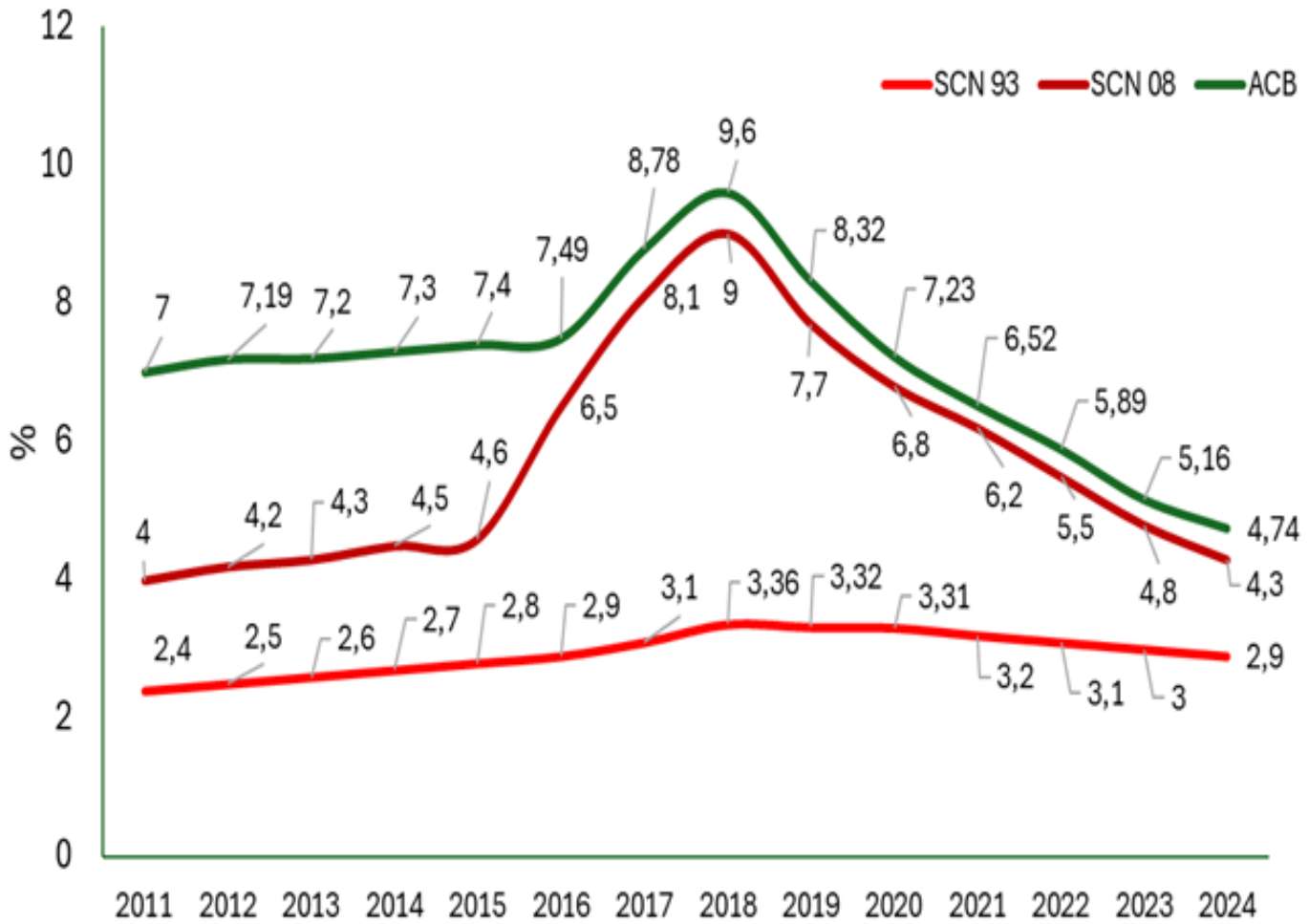
3. خاتمة

في الختام، مكن الانتقال من SCN93 إلى SCN08 من إعادة تقييم وزن الصيد في الاقتصاد الوطني بأكثر من 70% إلى 150%، مع تسليط الضوء على التنسيق التدريجي بين SCN08 وCBA. ويظهر هذا التطور تعزيز جودة الحسابات القومية، وتحسين تغطية الديناميكيات الاقتصادية الحقيقية لصيد الأسماك، وعلى نطاق أوسع، زيادة دقة الإحصائيات الاقتصادية الصادرة اعتبارًا من عام 2016.

- وفي نهاية المطاف، تؤكد المقارنة على مدى الفترة 2011-2024 بأكملها: الدقة الهيكلية لطريقة ACB، • أهمية طريقة SCN08 كإطار مرجعي رسمي، • والتكامل التحليلي بين النهجين.

لا تعكس الاختلافات الملحوظة تناقضًا، بل اختلافًا في النهج الزمني والنطاق: • يقيس نظام المحاسبة الوطنية القيمة المضافة وفقًا لمبادئ المحاسبين الموحدة؛ • تقيس طريقة تحليل التكلفة الخام ACB قيمة الديناميكية الاقتصادية الحقيقية لجهود الصيد استنادًا إلى المسوح التجريبية المستمدة.

توفر هذه القراءة المنهجية المزدوجة لمساهمة الصيد في الاقتصاد الوطني لموريتانيا إطارًا تحليليًا قويًا وديناميكيًا، حيث تبدو الإحصائيات الوطنية والبحوث التطبيقية بشكل متكامل وثرى متبادل.



الشكل: تطوير حصة الناتج الداخلي الخام للصيد الأولي في الناتج الداخلي الخام الوطني سحب مختلف الطرف، الفترة 2011. 2024 (نظام المحاسبة الوطنية 93. الوكالة الوطني للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي). خطر أحمر رفيع، ونظام المحاسبة الوطنية 2008. الوكالة الوطني للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي). خطر أحمر أغلظ وطريقة تحليل التكلفة الخام (المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد. المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد). خط أخضر.

تعريفات

الصيد: يُطلق الصيد على كل عملية اصطياد أو محاولة اصطياد أو استخراج أو قتل، بأي طريقة كانت، تستهدف الأحياء التي يشكل الماء موطنها المعتاد أو الأعم.

صيد الإعاشة: هو الصيد الممارس بالشكل التقليدي، وبهدف الحصول على عينات صالحة للإستهلاك لإعاشة الصياد وعائلته وليس للبيع في أغلب حالاته.

الصيد التجاري: وهو الصيد الذي يمارس من أجل جني الأرباح.

الصيد التقليدي البحري: كل نشاط صيد يمارس على الأقدام أو بواسطة سفن مسطحة أو غير مسطحة بطول إجمالي يقل أو يساوي 14 مترا بدون محركات أو بمحركات ذات قوة أقل أو تساوي 150 حصانا، وتستخدم فيه آليات صيد يدوية باستثناء شبكة التطويق المنزقة.

الصيد الشاطئي: كل نشاط صيد يمارس بواسطة سفينة: (i) بطول إجمالي أقل أو يساوي 26 مترا، ولا تستجيب للشروط الخاصة بالصيد التقليدي، بالنسبة لرؤسيات الأرجل والقشريات وعينات الأعماق، (ii) بطول أقل من 60 متر بالنسبة للصيد السطحي. وتعمل السفن الشاطئية بآليات صيد يدوية أو غير يدوية وبدون أية وسيلة جرف للقاع أو كسح له.

صيد الأعماق في عرض البحار: كل صيد تجاري يمارس بواسطة سفن بخصائص تختلف عن الصيد التقليدي والشاطئي.

الصيد القاري: هو كل نشاط يهدف إلى اصطياد الأسماك أو أي أحياء مائية في المياه القارية.

النظام الوطني: هو النظام المبدئي المعتمد في استغلال الثروات البحرية في المياه الخاضعة للقوانين الموريتانية.

النظام الأجنبي: هو نظام استثنائي يتم منحه لكل صاحب امتياز حائز على حق انتفاع ممنوح في إطار اتفاقيات دولية للصيد أو أي نوع آخر من التفاهات مع دول أخرى أو مجموعة دول أو كيان خصوصي أجنبي.

مؤسسات معالجة وتحويل منتجات الصيد: كل مبنى أو منشأة على اليابسة أو في البحر، تتم فيها معالجة المنتجات السمكية وتداولها وتخزينها وتعليبها وتجفيفها وتجميدها وتمليحها وتدخينها أو أي طريقة أخرى لأغراض تجارية.

نسبة الاصطياد المسموح بها: تعني كمية الثروات السمكية المسموح باصطيادها في فترة محددة.

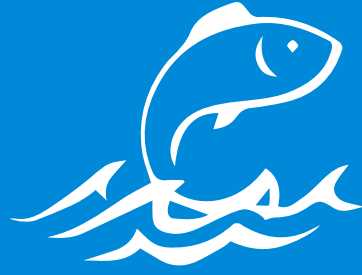
أقصى عائد مستدام: أعلى معدل صيد يمكن اصطياده نظريًا بشكل مستديم من المخزون في ظل الظروف البيئية الحالية.

المنتجات المجمدة: كل منتج خضع لعملية تجميد تمكن من الوصول إلى درجة حرارة مستقرة أقل أو تساوي (-18)

دقيق وزبوت السمك: هو منتج نهائي تم الحصول عليه عن طريق فضلات مصانع التحويل وكميات الأسماك التي تم إلغاؤها طازجة خاصة الأسماك السطحية.

المنتجات الطازجة والحية والمنتجات الكاملة والمعدة: هي المنتجات التي لم تخضع، خلال الاحتفاظ بها، لأي معالجة عدا التثليج، كمنتج تم اصطياده والمحافظة عليه حيًا مثل جراد البحر الأخضر والوردي.

التقرير السنوي لإحصائيات الصيد
المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد



الجزء الرابع
الصيد القاري

الجزء الرابع



الصيد القاري واستزراع الأسماك في موريتانيا وكالة الصيد القاري واستزراع الأسماك في المياه القارية تواصل تطوير نشاطاتها

أهم إنجازات الوكالة

1. **البنى التحتية للاستزراع**
- بناء وتشغيل مزرعة نموذجية في كيهيدي
وصلت فيها الأسماك إلى الوزن التجاري

- إكمال مزرعة نموذجية في بوي
- إعادة تأهيل مزرعة بخاو لفائدة التعاونيات
النسوية

- إطلاق بناء 16 حوضًا في اندياغو، والركيز،
وأمبود

2. معدات ودعم

- تأهيل وتجهيز مستودع لصناعة/تصليح زوارق
الصيد في أمبود
- بناء متجر مجتمعي لبيع معدات الصيد في أمبود

3. الإعمار والتنمية السمكية

- إعمار بحيرة سد فوم لكيتها مع زيادة ملحوظة
في الإنتاج
- إعمار سد واد سكيل (آدرار) وسد أظلمية
(تيرس زمور) وبحيرة محمودة

4. مشاريع كبرى

- محطة متكاملة للاستزراع قيد التحضير ستكون
نواة برنامج وطني في وادي السنغال والمناطق
الرطبة الداخلية

الرؤية والنهج

في إطار رؤيتها لتعزيز الاقتصاد الأخضر وضمان
استدامة الموارد الطبيعية، تعتمد وكالة تنمية
الصيد واستزراع الأسماك في المياه القارية نهجًا
بيئيًا متكاملًا يركز على حماية النظم البيئية
الداخلية وتحسين استغلالها لصالح المجتمعات
المحلية.

وقد مكنت عملية إعمار بحيرة محمودة، التي
أنجزتها وكالة تنمية الصيد وزراعة الأسماك من
زيادة ملحوظة في المخزون السمكي وظهور أنواع
جديدة مستزرعة.

وترتكز استراتيجية الوكالة في إعمار البحيرات على
أربعة محاور تكاملية:

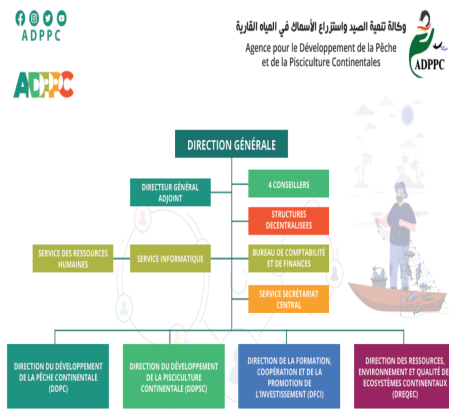
المحور الأول: إجراء مسح بيئي دقيق وشامل.

المحور الثاني: تنفيذ دورات تكوينية من طرف
إدارة التكوين، تشمل تدريب الصيادين وتوزيع
المعدات اللازمة.

المحور الثالث: اختيار عينات الأسماك المناسبة
لعمليات الإعمار من قبل إدارة الاستزراع السمكي،
استنادًا إلى نتائج المسح البيئي، ثم تنفيذ العملية
التقنية على الميدان.

المحور الرابع: تقييم نتائج العملية ميدانيًا، وجمع
المعطيات العلمية، وتنظيم أنشطة تحسينية
لفائدة السكان المحليين.

تمتلك موريتانيا إمكانيات كبيرة للصيد القاري، بفضل وجود عدة عشرات من المسطحات المائية الدائمة والموسمية في الداخل. وتحوز البلاد أكثر من 3500 كيلومتر مربع من السهول الفيضية، بما في ذلك أكثر من 25 من المسطحات المائية الدائمة الموجودة بشكل رئيسي في الجنوب والجنوب الشرقي من البلاد.



من المصعب. وتتميز المنطقة بمصايد الأسماك المهمة كما تشكل مركزا هاما لايواء واستقبال الطيور المهاجرة، وهي علاوة عن ذلك منطقة رعوية هامة في موسم الجفاف.

البحيرات

يقع على الضفة اليمنى لنهر السنغال العديد من البحيرات، وتعتبر بحيرة الركيز الوحيدة التي تتغذى بشكل رئيسي من فيضانات النهر. أما الخزانات المائية الأخرى، سواء كانت طبيعية أو صناعية، فتعتمد بشكل أساسي على الهطول المحلي ومصبات الأودية المحيطة.

البرك

كما يوجد كذلك عدد هام من البرك المائية الغير مرتبطة بالمصبات النهرية. بعضها دائم، وبعض مؤقت، مشكلة بذلك تنوعا كبيرا من حيث الأحجام والأشكال. وتعتمد هذه البرك، سواء كانت مؤقتة أو دائمة، على نظام هطول الأمطار الاستوائية والفيضانات السنوية الناتجة عن هطول الأمطار الموسمية. وتتواجد البرك الأكبر والأكثر أهمية في شرق البلاد.

استزراع الأسماك في موريتانيا

منذ إنشائها عام 2022، تقوم وكالة تنمية الصيد واستزراع الأسماك في المياه القارية (ADPPC) بنشاطات مندمجة ومتكاملة عبر اتباع نهج علمي موثق، يقوم عليه فريق متعدد التخصصات (استزراع الأسماك، بيولوجيا الأحياء المائية، الهندسة، علوم البيانات) وذلك بهدف زيادة الإنتاج وتعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص عمل مستدامة.

وتتوزع هذه المسطحات التي تحظى بإمكانات هامة من الصيد القاري، على ثماني (8) مناطق في البلاد.

وبصرف النظر عن النهر، يمكن أن نذكر من هذه المسطحات المائية الرئيسية:

- المسطحات المائية المحاذية للنهر والتي تقع في ولايات الترارة، والبركان، وغورغول وغيديماغا: تتغذى بشكل رئيسي من فيضانات الأنهار ومياه الأمطار؛

- المسطحات المائية الموجودة في المناطق الصحراوية: وهي البرك أو البحيرات الموجودة في ولايات الحوض والعصابة والبركان وتكانت؛

- المسطحات المائية الصناعية مثل سد فم لكيتها.

مصادر إمداد المسطحات المائية الرئيسية في موريتانيا

يغذي نهر السنغال البرك الرئيسية والبحيرات والمياه الراكدة الموجودة في منطقة الوادي، فيما يعتمد العديد من المسطحات والبرك والمجاري المائية الدائمة في الجزء الشرقي والجنوبي الشرقي من البلاد على كميات الأمطار السنوية. وفيما يلي ملخص للمصادر المائية الرئيسية ذات الأهمية بالنسبة للصيد القاري في موريتانيا:

نهر السنغال

يعتبر نهر السنغال المصدر المائي الرئيسي في موريتانيا. ويبلغ طوله حوالي 1700 كيلومتر، ويبدأ في فوتا جالون على ارتفاع حوالي 750 متراً، ويعبر الجزء الغربي من مالي ويشكل الحدود بين موريتانيا والسنغال.

ويحد نهر السنغال أربع مناطق من موريتانيا هي: الترارة وغورغول والبركان وغيديماغا، ويشكل المصدر الأول والأساسي لإمداد المسطحات المائية في هذه الولايات.

السهول الفيضية

تبدأ السهول الفيضية عند باكل حيث يغطي الحوض مساحة 218.000 كيلومتر مربع. ويتراوح ارتفاعها بين 0 و50 متراً، ويعبر نهر السنغال الحوض الرسوبي السنغالي الموريتاني الذي يشكل جرفاً هائلاً.

دلتا نهر السنغال

تبدأ دلتا نهر السنغال من روصو على بعد 165 كم



الجزء الخامس البنى التحتية البحرية والمينائية



نظرة عامة على البنى التحتية البحرية والمينائية

إن قرار جمع قطاعات الاقتصاد البحري أي الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية، في قطاع واحد سيزيد من أداء قطاع الصيد ويضمن مساهمة معتبرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ويترجم هذا القرار كذلك الرغبة في تعزيز الانتقال نحو اقتصاد أزرق، يقوم على استغلال مستديم ومسؤول للبحر ولثرواته من خلال ممارسات مقبولة عبر الاستخدام وعبر الامتثال الصارم للمعايير الدولية من أجل المحافظة على البيئة وحمايتها. كما سيتم التركيز بشكل خاص على متابعة ومواكبة عمليات الاستكشاف والاستغلال البحرية من أجل المحافظة على النظم الايكولوجية البحرية والشاطئية.

السياق العام

لقد تمحور تطوير البنية التحتية البحرية والمينائية في موريتانيا في السابق حول قطبين رئيسيين هما نواكشوط ونواذيبو، مما أدى إلى اختلالات جغرافية أثرت على توزيع الأنشطة الاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بالصيد. وقد أدى عدم وجود شبكة موانئ جيدة التوزيع على طول الساحل إلى انتشار مواقع التفريغ العشوائية غير المستصلحة، مما يخلق تحديات كبيرة من حيث السلامة والنظافة وتسيير الثروات السمكية. وبالإضافة إلى الاختلالات المرتبطة بالتوزيع غير الملائم، تواجه البنى التحتية البحرية والمينائية العديد من المشاكل البنيوية التي تحد من أدائها وتهدد استدامتها. تتطلب الحالة الراهنة للبنية التحتية البحرية والمينائية اعتماد آلية للتدخل تستند إلى نموذج إنمائي شامل ومتكامل. ومن شأن هذا النهج أن يمكن من تعزيز التنمية الأفقية المتوازنة عن طريق ضمان التوزيع المنتظم للبنى التحتية على طول الساحل، ومن زيادة القدرة الاستيعابية للموانئ وتحسين وظائفها وقدرتها التنافسية، مما سيمكنها من استقبال جميع أنواع السفن، بما في ذلك السفن المتخصصة الكبيرة.

الخطة الوطنية لتطوير البنى التحتية البحرية والمينائية

تمثل الخطة استجابة استراتيجية شاملة ومتكاملة للتحديات الرئيسية التي تواجه هذا القطاع. وهي بذلك تجسد رؤية طموحة لعصرنته وتحويله إلى رافعة للتنمية الاقتصادية المستدامة ولزيادة القدرة التنافسية للبلاد.

الرؤية والأهداف والنتائج المتوقعة للخطة

تهدف الخطة من حيث الرؤية إلى ضمان تنمية متناغمة ومستدامة للبنية التحتية البحرية والمينائية دعماً للنمو الاقتصادي وللقدرة التنافسية، فضلاً عن تعزيز سلامة واستدامة الأنشطة البحرية.

أما من حيث الأهداف، فإن هذه الخطة ترمي إلى:

- تجديد وتحديث البنية التحتية، بما في ذلك إعادة تأهيل الموانئ الحالية وبناء منشآت جديدة، مثل الأرصفة والمحطات والمستودعات ومرافق المناولة والطرق الخدمية، وما إلى ذلك.
 - تحسين الكفاءة اللوجستية، من خلال إدخال أنظمة المعلومات الحديثة لتقليل مدة الخدمات وتحسين القدرة التنافسية للموانئ.
 - الحد من التأثير البيئي، من خلال دمج التقنيات والممارسات المستدامة، وإدارة النفايات وأنظمة الصرف الصحي.
 - ضمان الأمن البحري والمينائي، من خلال توفير المعدات والأدوات والبروتوكولات المطلوبة لضمان التشغيل الآمن للبنية التحتية، فضلاً عن إدارة المخاطر.
- أما فيما يخص النتائج، ينتظر أن تمكن الخطة على المدى المتوسط من تحقيق المكاسب التالية:

- استغلال الموارد السمكية على نحو أمثل، من خلال تهيئة الظروف الملائمة لتفريغ وتحويل جميع الأنتاج، بما في ذلك مرافق المعالجة والتصنيع.
- تعزيز الصادرات الوطنية، من خلال وجود بنية تحتية وقدرات لوجستية كافية في الموانئ المختلفة لتسهيل تصدير الموارد الرئيسية للبلاد (المنتجات السمكية والمعدنية والغاز، الهيدروجين الأخضر، إلخ).

- تحسين سلسلة التوريد في البلاد، من خلال تطوير البنية التحتية والوسائل اللوجستية المطلوبة لتحسين ظروف استيراد وتوزيع السلع الأساسية وبالتالي تقليل تكاليف النقل البحري.

- تعزيز الاندماج في الشبكة اللوجستية البحرية العالمية، وتحقيق ربط أكبر للموانئ الموريتانية بالموانئ الرئيسية في العالم، وتطبيق تقنيات إدارة الموانئ الحديثة وتكثيف المعايير الدولية للسلامة والأمن البحري.

- زيادة الاستفادة الاقتصادية من النقل البحري إلى البلدان المجاورة، وتعزيز مكانة البلاد كمركز لوجستي تنافسي يقدم حلول عبور أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة.

محتوى الخطة

الخطة عبارة عن محفظة مشاريع تهدف في مجملها إلى تحديث وتوسيع وتحسين البنية التحتية البحرية والمينائية، سعياً إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة للتجارة البحرية والصيد والصناعات الاستخراجية، وتعزيز القدرة التنافسية للموانئ، وتحسين اندماجها في سلاسل التوريد الإقليمية والدولية، وتحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة. وتُعد كل مشروع جزءاً من رؤية شمولية لتطوير القطاع البحري ومواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، مع تعزيز جاذبية البنية التحتية ورفع كفاءتها. وتشمل المحفظة المشاريع التالية:

1. مشروع تعزيز القدرة التشغيلية والتنافسية لميناء نواكشوط المستقل

يهدف هذا المشروع إلى تحسين القدرات التشغيلية والاستراتيجية للمرفق، من خلال تحسين البنية التحتية التشغيلية وتأهيل المنشآت البحرية؛ والتطوير الاستراتيجي عبر إنشاء ميناء جاف في منطقة كوكي الحدودية، وتطوير منطقة اقتصادية خاصة للميناء، وبناء محطات متخصصة لنقل الغاز والخامات المعدنية. وسيتم تنفيذ هذا المشروع على مدى 5 سنوات (2025-2029) بكلفة إجمالية يجري تقييمها من خلال دراسات الجدوى قيد الإعداد حالياً.



نظرة عامة على البنى التحتية البحرية والمينائية (تابع)

الميناء، مثل تشييد الطرق، وتوفير الخدمات الحيوية (المياه والكهرباء والألياف البصرية)، وتشيد المباني الإدارية، وإنشاء قرية سكنية محلية، وتعزيز المنشآت البحرية (إنشاء رصيف جديد، تجريف الحوض البحري). كما يتضمن المشروع اقتناء المعدات التقنية الضرورية لتشغيل الميناء. وتقدر المدة الزمنية اللازمة للتنفيذ بحوالي 36 شهراً. (التمويل)

6. مشروع بناء ميناء نواذيبو للمياه العميقة

يهدف هذا المشروع إلى تلبية الاحتياجات من البنية التحتية اللوجستية لقطاعات الصيد والتعدين والطاقة. كما يهدف إلى تحويل نواذيبو إلى مركز استراتيجي إقليمي. وسينفذ هذا المشروع عبر شراكة بين القطاعين العام والخاص. وسيتم تنفيذ المشروع على مرحلتين، بما في ذلك بناء الأرصفة والمناطق اللوجستية والربط بشبكات السكك الحديدية والطرق. ويقدر مستوى الاستثمار في المرحلة الأولى من المشروع، الذي يقتصر على بناء محطة واحدة متعددة الأغراض، بما يقارب 155 مليون يورو لجزء الميناء، بالإضافة لحوالي 10 ملايين يورو في الاستثمارات الطرفية (الدراسات، الربط بالشبكات، والتدريب، وما إلى ذلك). وسيشمل تطوير المرحلة الثانية من المشروع بناء محطة للحاويات إلى الشمال من المحطة متعددة الأغراض. وستسمح هذه التوسعة باستقبال سفن الحاويات الأكبر حجماً (حتى 14.000 حاوية مكافئة).

7. مشروع تطوير نقاط التفريغ المستصلحة

يهدف هذا المشروع إلى إنشاء مواقع يتم استصلاحها وتجهيزها لتحسين ظروف تفريغ إنتاج زوارق الصيد. ويشمل ذلك إنشاء أطر مؤسسية للتسيير المستديم للمواقع المستصلحة، وتطوير البنية التحتية البحرية والأرضية المناسبة، وتوفير الخدمات الحيوية (المياه والكهرباء والوقود). كما سيتم تنفيذ هذا المشروع على مدى 5 سنوات، على أن يتم تشغيل جميع المواقع المعنية في أفق 2029.

مسار تنفيذ الخطة

يتكون مسار تنفيذ الخطة من ثلاث مراحل رئيسية تتعلق توالياً بالدراسات وتعبئة التمويل والتنفيذ.

تشكل مرحلة الدراسات أساس عملية التنفيذ بأكملها، وتتعلق بتحديد المراكز الفنية والاقتصادية والتنظيمية للمشاريع. وتشمل إجراء الدراسات الأولية، مثل دراسات الفرص والجدوى اللازمة لتقييم أهمية المشاريع وجدوائيتها وتحديد الحلول المناسبة. بعد ذلك، سيتم إعداد الدراسات الفنية المتعلقة بتصميم المنشآت وتحديد المواصفات الفنية للتدخلات. وأخيراً، سيتم إجراء التقييمات الاقتصادية والبيئية للمشاريع، فضلاً عن تقييم الجدوى على الأمد البعيد. ومن شأن هذه المرحلة أن تضمن التخطيط الدقيق وتقلل من مخاطر الأحداث غير المتوقعة أو تجاوزات الميزانية.

أما مرحلة تعبئة التمويل، فتهدف إلى تأمين الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع، حيث سيتم التركيز على تنويع مصادر التمويل، بالمزج بين التمويل العمومي والشراكة بين القطاعين العام والخاص في بعض المشاريع، اعتماداً على طبيعة التدخلات وحجمها. وسيعمل القطاع مع القطاعات الوزارية ذات الصلة على تحديد أنسب وأجعب آليات التمويل.

وفي الأخير تأتي مرحلة التنفيذ التي تشمل إنجاز البنية التحتية للموانئ أو إعادة تأهيلها وتطويرها، فضلاً عن اقتناء المعدات اللازمة. وستتم المراقبة الصارمة للأعمال لضمان الالتزام بأجال التنفيذ والميزانيات ومعايير الجودة. وتمثل هذه المرحلة الإنجاز الملموس للمشاريع وإدماجها في أنشطة الموانئ اليومية. وعموماً سيكفل مسار التنفيذ متعدد المراحل تنفيذاً متماسكاً وخاضعاً للرقابة. كما سيضمن التخطيط الصارم والتعبئة الفعالة للموارد المالية والتنفيذ الجيد، مع مواجهة التحديات الاستراتيجية والاقتصادية واللوجستية للقطاع البحري.

2. مشروع تحديث وتوسعة ميناء نواذيبو المستقل

يركز هذا المشروع على زيادة القدرة الاستيعابية وتحديث إدارة الميناء، من خلال سلسلة من الأنشطة البنوية، بما في ذلك: إعادة تأهيل الأرصفة الحالية، بناء رصيف بعمق 12 متر، وإدخال أنظمة المراقبة الحديثة والإدارة المتكاملة. وتقدر تكلفة المشروع بحوالي 6,375 مليار أوقية جديدة قيد التعبئة باستثناء إعادة تأهيل الرصيف التجاري وحاجز العبور للميناء (بحدود 500 مليون أوقية جديدة) موضوع آلية



تمويل متفق عليها ومعتمدة مسبقاً وسيتم تنفيذ المشروع على مدى 44 شهراً تقريباً.

3. مشروع تهيئة ميناء الصيد التقليدي في نواذيبو (ميناء خليج الراحة)

يهدف هذا المشروع إلى إعادة هيكلة وتوسيع البنية التحتية بغية تحسين نطاق عمليات ما بعد الصيد من تفريغ ومعالجة لمنتجات الصيد التقليدي والشاطي. وذلك عبر توسيع منطقة الميناء، وتعزيز البنية التحتية البحرية، وتطوير البنى التحتية الأرضية (الأسواق، مخازن التبريد، وأحواض صيانة السفن) وتحسين الإدارة البيئية. وسيتم تنفيذ هذا المشروع، في غضون 36 شهراً، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 930 مليون أوقية جديدة منها 630 مليون قد تمت تعبئتها.

4. مشروع التطوير المندمج لميناء تانيت

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز القدرات البحرية، وتطوير البنى التحتية الأرضية (محطات التجميد، شبكة الصرف الصحي، الخ) وتحسين سلامة الميناء ووظائفه اللوجستية. وتشمل الإجراءات كذلك إنشاء رصيف جديد ومكافحة الترسبات الرملية التي تؤثر على العمق التشغيلي. وسيتم تنفيذ المشروع على مدى 36 شهراً، بتمويل مغطى جزئياً من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وميزانية الدولة.

5. مشروع تشغيل وتعزيز القدرة التنافسية لميناء اندياغو

يتضمن هذا المشروع إنشاء البنى التحتية الأساسية لبدء أنشطة

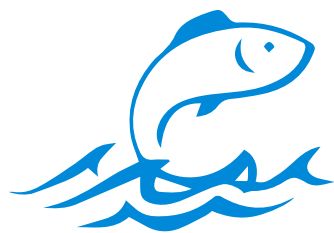


المختصرات

البنك المركزي الموريتاني	ب.م.م
اللجنة الفنية للإحصائيات	ل.ف.إ
مديرية استصلاح الثروات السمكية	م.إ.ث.س
مديرية تئمين وترقية القيمة المضافة	م.ت.ت.ق.م
مديرية البحرية التجارية	م.ب.ت
مديرية الصيد القاري وزراعة الأسماك	م.ص.ق.ز.أ
خفر السواحل الموريتانية	خ.س.م
المعهد الموريتانية لبحوث المحيطات والصيد	م.م.ب.م.ص
كيلوغرام	كغ
وزارة الاقتصاد والمالية	و.إ.م
المديرية العامة للضرائب	م.ع.ض
المديرية العامة للجمارك	م.ع.ج
وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية	و.ص.ب.ت.ب.م
أقصى عائد مستدام	أ.ع.م
المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد	م.إ.إ.ص
المكتب الوطني للإحصاء	م.و.إ
الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي	و.و.إ.د.إ
الصيد التقليدي	ص.ت
الصيد الشاطئي	ص.ش
الصيد في أعالي البحار	ص.أ.ب
الناتج الداخلي الخام	ن.د.خ
الحظيرة الوطنية لحوض آرغين	ح.و.ح.آ
الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك	ش.م.ت.أ
الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك	ش.و.ت.أ
نظام متابعة الصيد التقليدي والشاطئي	ن.م.ص.ت.ش
نسبة الاصطياد المسموح بها	ن.ا.م.ب
القيمة المضافة	ق.م
المنطقة الاقتصادية الخالصة	م.إ.خ
المنطقة الاقتصادية الخالصة الموريتانية	م.إ.خ.م
الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية	و.م.ش.ب
وكالة تنمية الصيد واستزراع الأسماك في المياه القارية	و.ت.ص.ا.س.م.ق

صادرات الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك للفترة 2022 - 2024 (الكمية والقيمة)

المنتج/الاصناف	2022			2023			2024			% القيمة % V	% السعر Prix %	% القيمة % V	% السعر Prix %
	القيمة ب الفطن Q en Tonnes	القيمة بالدينار V en Dollars	القيمة ب الفطن Q en Tonnes	القيمة بالدينار V en Dollars	القيمة ب الفطن Q en Tonnes	القيمة بالدينار V en Dollars	القيمة ب الفطن Q en Tonnes	القيمة بالدينار V en Dollars	القيمة ب الفطن Q en Tonnes				
POULPES	38 891.66	460 045 298	29 613.5	296 769 272	36 682.8	375 904 889	-18%	-13%	24%	-13%	27%	2%	
Bord	7 359.62	77 277 596	5 568.7	50 776 357	6 529.1	61 320 457	-11%	-11%	17%	-11%	21%	3%	
Terre	31 532.04	382 767 713	24 044.9	245 992 915	30 153.8	314 584 432	-4%	-14%	25%	-14%	28%	2%	
FARINE	88 409.07	114 929 998	68 090.5	88 517 335	59 158.4	78 268 449	-33%	-32%	-13%	-13%	-12%	2%	
Terre	88 409.07	114 929 998	68 090.5	88 517 335	59 158.4	78 268 449	-33%	-32%	-13%	-13%	-12%	2%	
Pelagique	95 238.71	51 798 954	98 318.7	56 134 139	104 650.5	72 125 858	10%	39%	6%	27%	28%	21%	
Bord	1 630.57	1 423 001	2 964.0	2 437 042	5 918.1	5 902 447	268%	315%	100%	14%	142%	21%	
Terre	93 588.14	50 375 953	95 354.7	53 697 097	98 732.5	66 223 411	5%	31%	4%	25%	23%	19%	
Pelagique PP BCM	77 270.83	42 554 790	54 927.9	32 049 259	87 668.4	58 943 371	13%	39%	13%	22%	60%	15%	
Terre	77 270.83	42 554 790	54 927.9	32 049 259	87 668.4	58 943 371	13%	39%	13%	22%	60%	15%	
MOLUSQUES	8 786.09	13 023 929	16 155.9	28 644 027	16 348.9	34 771 946	86%	167%	1%	43%	1%	20%	
Bord	1 393.00	1 437 639	469.6	537 915	1 724.3	2 443 682	24%	70%	267%	37%	354%	24%	
Terre	7 393.09	11 586 290	15 686.4	28 106 112	14 624.5	32 328 264	98%	179%	-7%	41%	15%	23%	
CALAMAR	1 948.28	12 564 956	2 569.4	19 179 328	3 206.3	27 136 081	69%	116%	28%	28%	41%	11%	
Bord	1 105.02	6 731 571	1 238.9	8 799 368	1 540.5	12 230 039	39%	82%	30%	30%	39%	12%	
Terre	843.26	5 833 385	1 330.5	10 379 960	1 745.8	14 906 043	107%	156%	23%	23%	31%	9%	
DIVERS DEMERSE	23 136.79	21 286 989	20 104.1	19 212 460	21 360.3	24 348 444	-8%	14%	6%	24%	6%	19%	
Bord	3 955.23	5 664 194	3 815.2	5 310 360	3 874.5	6 466 408	-2%	14%	2%	17%	2%	20%	
Terre	19 181.56	15 622 795	16 288.9	13 902 100	17 485.8	17 882 036	-9%	14%	26%	26%	7%	20%	
SEICHES	2 085.86	7 296 213	3 773.3	15 205 721	2 971.7	13 713 536	42%	83%	-21%	32%	-10%	15%	
Bord	895.37	2 919 436	1 658.1	6 528 805	795.4	3 545 683	-11%	21%	37%	37%	-52%	13%	
Terre	1 190.49	4 366 777	2 115.2	8 676 916	2 176.3	10 167 853	83%	133%	27%	27%	3%	14%	
POUTARGUE	854.78	8 709 819	818.8	8 181 340	783.4	9 506 150	-8%	9%	19%	19%	-4%	21%	
Bord	2.60	35 659	1.1	13 788	0.3	4 308	-90%	-88%	23%	23%	-76%	29%	
Terre	852.2	8 674 180	817.7	8 167 553	783.1	9 501 842	-8%	10%	19%	19%	-4%	21%	
HUILE	20 063.3	23 072 815	16 960.0	19 303 600	5 377.9	6 288 824	-73%	-73%	-68%	2%	-68%	3%	
Terre	20 063.3	23 072 815	16 960.0	19 303 600	5 377.9	6 288 824	-73%	-73%	-68%	2%	-68%	3%	
LANGOUSTES	301.36	2 623 077	292.5	2 595 835	249.7	2 727 553	-17%	4%	25%	25%	-15%	23%	
Bord			0.7	6 521									
Terre	301.36	2 623 077	291.8	2 589 314	249.7	2 727 553	-17%	4%	25%	25%	-14%	23%	
CRABES	189.35	403 350	191.9	416 685	108.9	303 980	-42%	-25%	-43%	31%	-43%	29%	
Bord	188.41	398 098	172.3	373 992	107.5	292 794	-43%	-26%	0%	0%	-38%	0%	
Terre	0.94	5 252	19.6	42 693	1.3	11 186	40%	113%	52%	52%	-93%	289%	
CREVETTES	291.37	1 037 711	72.8	305 232	32.7	219 777	-89%	-78%	-55%	97%	-25%	68%	
Bord	136.05	466 211	9.2	88 344	11.8	107 071	-91%	-77%	166%	166%	28%	-5%	
Terre	155.32	571 500	63.6	216 888	20.9	122 706	-87%	-79%	-67%	60%	-67%	72%	
Total général	357 447	759 337 897	311 889.3	586 514 233	338 679.7	704 268 858	-5%	-7%	-2%	9%	20%	11%	



التقرير السنوي لإحصائيات
المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد
(م.ا.أ.ص)

سنة
2024